

**الثورات العربية في عالم متغير**  
**(دراسة تحليلية للثورات العربية وتفاعلاتها مع القضية**  
**الفلسطينية )**

**أ-د/إبراهيم أبراش**

**2011**

## مقدمة

كسرarian النار في الهشيم انتشرت الثورة في العالم العربي من مشرقه في اليمن إلى مغربه في تونس .سيطر خطاب الثورة على الخطاب والعقل السياسي العربي مغيبا كل الخطابات الأخرى ،وبات الواقع والمستقبل العربي معلقان على ما ستنمخض عنه الثورات الراهنة. خلال أشهر معدودة اهتزت عروش الملوك وعروش الرؤساء العرب- في العالم العربي زالت الفوارق بين الملك والرئيس - كما ارتعبت إسرائيل وارتدى الغرب وسارعا لمحاولة ركوب موجة الثورة ومحاولة احتواها للحد من تداعياتها على مصالحهم.

لا شك أن خطاب الثورة كان من المفردات السياسية التي ملأت فضاء الخطاب السياسي العربي خلال العقود الثلاثة الموالية للاستقلال بل وقبل الاستقلال حيث كانت تطلق على حركات الشعوب في مواجهة الاحتلال لأن كل حركة تحرر وطني تعتبر ثورة ، إلا أن مفردة الثورة أخرجت من ماهيتها ومن دلالتها اللغوية والاصطلاحية العلمية بحيث أخذت معان سياسية وسياسية تبشيرية حيناً وشعراً يوظفه كل شخص أو حزب يطمح بالسلطة أو قادر على تهيئة الجماهير حيناً آخر، أيضاً تداخل مفهوم الثورة مع الانقلاب العسكري ومع الحرب الأهلية والفوضى والاحتجاجات والانتفاضات الشعبية المطلبية الخ .

لم يشهد العالم العربي ما بعد الاستقلال<sup>1</sup> – باستثناء الحالة الفلسطينية - حراكاً شعبياً واسعاً لدرجة يجوز فيها توصيفه بالثورة الشعبية إلا ما جرى في تونس ومصر في يناير 2011 وفبراير وما تلاهما من ثورات. وبعد شهر من خروج الجماهير التونسية للشارع في مواجهة نظام فاسد ودكتاتوري هرب الرئيس زين العابدين بن علي من البلاد وسقطت الحكومة وبدأت تونس عهداً جديداً من الإصلاحات لاصلاح ما خربه نظام بن علي ،وفي مصر التي شهدت إرهادات الثورة والتمرد على النظام القائم منذ سنوات وتزايدت بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة التي اعتبرتها المعارضة نهاية المراهنة على التغيير من خلال النظام القائم ،خرجت الجماهير المصرية في كافة محافظات الجمهورية بمظاهرات طالب برحيل الرئيس حسني مبارك وهو ما جرى يوم الحادي عشر من فبراير حيث تناهى الرئيس واستلم الجيش مسؤولية إدارة البلاد.

ثم توالت (الثورات) في اليمن والبحرين وليبيا وسوريا ،وتحركات شعبية ترهص للثورة في الأردن والجزائر والمغرب الخ، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه للاجتهادات والتفسيرات، فهل ما جرى في تونس ومصر ثورة أنجذت أهدافها؟ هل ما يجري في اليمن وليبيا والبحرين وسوريا ثورات أم

<sup>1</sup> - بالرغم من أن كثيرين فندوا مصطلح (الاستقلال) ووصفوا ما بعد خروج الجيوش المستعمرة من البلاد العربية بمرحلة (الاستعمار غير المباشر)، إلا أنها اليوم وبعد نصف قرن تقريباً على وجود أنظمة الثورة وورثتها تحتاج لإعادة قراءة وتحليل عميق للثورات وهل كانت ثورات حقيقة أم مساومات مع المستعمر؟ وهل التزمت الثورة عندما تحولت لأنظمة بروح الثورة وكانت أمينة على أرواح الشهداء؟ ونفس الأمر ينطبق على الجيش وقادته الذين انقلبوا على النظم الملكية أو الرئاسية التي كانت سابقة لهم .

حروب أهلية أم هي (الفوضى الخلاقة) الأمريكية؟ وهل بمجرد خروج الناس للشارع وهروب الرئيس أو تخليه عن السلطة يمكن القول بأن الثورة حققت أهدافها؟ وماذا بالنسبة لتداعيات المد الشوري على القضية الفلسطينية وعلى الصراع في الشرق الأوسط بشكل عام؟

ما جرى في تونس ومصر وما تختتم من أحداث وتطورات في أكثر من بلد عربي ، يحتاج لقراءة موضوعية وعقلانية بعيداً عن العواطف والانفعالات لأن الآتي من الأحداث هو الأهم والأصعب وبه ستكتمل الصورة بحيث يمكننا أن نتحدث عن ثورة شعبية ناجحة أو عن شيء آخر وخصوصاً بعد التدخل الخارجي وخصوصاً الغربي في مجريات الثورة ، ومع وجود مؤشرات لمحاولة جماعات إسلامية ركوب موجة الثورة وتوجيه الأمور لما يخدم سياساتهم بقبول ضمني من الغرب . الأمر الذي يستدعي أيضاً استقراء ما يجري انطلاقاً من فقه الثورة الذي تراكم عبر التاريخ ومن تجارب الشعوب الأخرى ونضع ما يجري في سياق التحولات التي شهدتها العالم العربي خلال العقود الثلاثة الماضية وخصوصاً محاولة الأنظمة التحايل على فقدان شرعيتها من خلال تبني أشكالاً من الديمقراطية الأبوية والموجهة تغرس بها الجماهير، بالإضافة إلى محاولات واشنطن تغيير الشرق الأوسط جغرافياً وسياسيًا بما يتواافق مع مصالحها موظفة ما أطلق عليه مفكروها الإستراتيجييون (سياسة الفوضى الخلاقة) ، وأحياناً يكون الحد الفاصل ما بين الثورة والفوضى الخلاقة خيط شعره، دون إسقاط أهمية الثورة المعلوماتية والعلمية الثقافية في التأثير على الثقافة السياسية للشعوب.

نرجو من الله أن يكون في كتابنا هذا قبس من نور ينير طريق العلم أمام الشباب والمواطنين التوافدين للمعرفة والمتطلعين للحرية، مع إدراكنا أن عملنا هذا تشبه شائبة عدم الكمال، لأن الكمال لله أولاً ولأن الظاهرة محل البحث لم تكتمل بعد ومن الصعوبة على الباحث الإحاطة بظاهرة ما زالت فصولها تتواتى ولم تكتمل كل حلقاتها ، وقد تفاجئنا الأيام بغير ما كتبنا وبغير ما نتمنى.

أ-د/إبراهيم أبراش  
مارس 2011

## الفصل الأول

# الثورة كمشاركة سياسية شعبية خارج الأطر الرسمية

سواء كنا أمام ظاهرة طبيعية أو اجتماعية سياسية، فالثورة تعني التغيير الجذري أو الحدث الذي يقلب الأمور رأساً على عقب بشكل سريع ومفاجئ ، ومن هنا تختلف الثورة عن التغييرات المتدرجة التي تطرأ على الظواهر نتيجة التطور الطبيعي لها ، كما تختلف عن الإصلاحات التي يقوم بها البشر على أوضاعهم أو على الظواهر والأوضاع الطبيعية. وفي المجال السياسي فإن الثورة جزء من الحياة السياسية و فعل سياسي ولكن خارج إطار القانون والنظام السائد وغالبا تكون ضداً عنهما وفي مواجهتهما، كما أن الثورة فعل سياسي عنيف غالباً وعنفها يتفاوت ما بين تعطيل المؤسسات القائمة بالإضراب والعصيان المدني إلى مهاجمة المؤسسات الرسمية والمرافق العامة وأحياناً تصل الأمور لدرجة الحرب الأهلية، وغالباً يكون مصدر العنف النظام السياسي الذي يقوم الشعب بالثورة لاسقاطه، موظفاً أجهزته الأمنية ونخبه المنتفعه وما بات يعرف بـ (البلطجية) .

ولأن الثورة فعل سياسي يعبر عن مصالح وتوجهات فإن الموقف منها يتفاوت ما بين مؤيد ومعارض ودائماً يكون المعارضون ممن بيدهم مقايد الأمور من نخب سياسية واقتصادية ، والمؤيدون يكونونا من المتضررين من الأوضاع القائمة. ولا تنفصل الثورة السياسية عن الأوضاع السياسية القائمة ذلك ان تزايد الفجوة ما بين الشعب والنظام السياسي القائم وانغلاق أفق المشاركة السياسية الديمقراطية أهم أسباب اندلاع الثورات .

## المبحث الأول

### في فقه الثورة

لأن الثورة لفظ يستعمل في كل العلوم ولوصف كل متغير عنيف ومفاجئ يطرأ على الظواهر سواء كانت طبيعية أو اجتماعية أو سياسية، وأن حضور المصطلح في السياسة والاجتماع موجود منذ وجود المجتمعات الإنسانية فحتى الديانات تعتبر ثورات موحى بها سماواها، فإن كلمة الثورة تحتاج للتوضيح وتفسير حتى تكون على دراية بما نتحدث عنه .

### المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية لمصطلح الثورة

الثورة (Revolution) من المصطلحات المخضرة التي واكب ظهور الدولة والحياة السياسية منذ ما قبل التاريخ، ومع أن مفهوم الثورة الذي ساد على غيره من المفاهيم هو ثورة الشعب ضد الاستعمار أو ضد أنظمة استبدادية ، إلا أن مفردة الثورة لغة لا تقتصر على هذا الجانب بل تشمل كل فعل يؤدي إلى تغيير الأوضاع تغييرا جذريا سواء كانت أوضاعا طبيعية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية . ومن هنا تستعمل كلمة ثورة في سياقات مختلفة كالقول بالثورة الصناعية أو الثورة التكنولوجية الخ لوصف التغييرات الجوهرية التي تطرأ على حياة الشعوب وعلى الحضارة الإنسانية ، وفي هذا السياق العام يمكن الحديث عن أشكال متعددة من الثورات .

#### 1- الثورات الحضارية

ونقصد بها التغييرات أو التحولات التي طرأت على الحياة الإنسانية وعلى مسار تطور البشرية وفي هذا السياق يمكن الحديث عن :

**أ - الثورة الزراعية Agricultural revolution** ، والمقصود بها التحولات التي حصلت في عصور ما قبل التاريخ، وتميزت بانتقال المجتمعات البشرية من حياة الترحال والصيد والالتقطاط، التي سادت في العصر الحجري القديم إلى حياة الاستقرار مع اكتشاف الزراعة بالمحراث وتدجين الحيوانات التي ميزت العصر الحجري الحديث. فمع اكتشاف الزراعة وجدت الأسواق والطبقات الاجتماعية والمدن والإدارة الخ .

#### ب - الثورة الصناعية Industrial revolution

بدأت الثورة الصناعية في إنجلترا في القرن الثامن عشر واستمرت اكتشافاتها وتداعياتها حتى القرن التاسع عشر ثم انتقلت إلى بقية الدول الأوروبية ومن ثم إلى جميع أنحاء العالم . وسميت بالثورة الصناعية لأن الإنسان بدا التخلص عن الآلات اليدوية التي تعتمد على قوته العضلية ويعتمد بدلا منها على الآلات البخارية ثم الكهرباء وتوظيف المواد الكيماوية وتطوير استعمال المعادن بكل أشكالها وأساليب التعدين.

#### ج - الثورة التكنولوجية Technological revolution

وتسمى أيضا الثورة الصناعية الثانية حيث تتدخل هذه الثورة مع الثورة الصناعية وتشكل امتدادا لها ويعتبرها البعض الموجة الثانية للثورة الصناعية واهم معالمها التوسيع والتطور العلمي وخصوصا في مجال الصناعات الدقيقة المعتمدة على الطاقة الكهربائية والمحركات ذات الاحتراق الداخلي والمواد الكيميائية المستحدثة ، وتقنيولوجيا الاتصال الأولى كنظم التلغراف والهاتف والبريد .

#### **د - ثورة المعلوماتية Information revolution**

ظهر هذا المصطلح في العقود الثلاثة الأخيرة متزامنا مع الحديث عن العولمة والتنمية الشمولية . والثورة المعلوماتية تعتمد على عالم تقنيولوجيا المعلومات حيث المادة الأولية لتطور المجتمعات لم تعد الأرض الزراعية ولا المصانع ورؤوس الأموال بل المعلومة وسرعة تداولها عبر شبكات الاتصال بعيدة المدى كالإنترنت والفضائيات وأجهزة الكمبيوتر المتقدمة . وقد مكنت هذه الثورة الإنسان من سلع وخدمات معلوماتية لم تكن موجودة من قبل مما وسم مجتمع هذه الثورة بمجتمع المعرفة .

## **2 - الثورات السياسية / الاجتماعية**

وهي تحرك الجماهير الحاشدة احتجاجا على أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية سيئة ومرفوضة ، وتتسم هذه الثورات بأنها تسعى لإحداث تحولات جذرية في حياة الشعوب وبعض هذه الثورات تحقق أهدافها وبعضها يفشل وأخرى يتم حرفها عن مسارها. عرفت البشرية كثيرا من هذه الثورات، فقد تحدثت مخطوطات فرعونية وبابلية ويونانية قديمة عن ثورة اندلعت في تلك العصور وتم تدوين بعضها بالتفصيل ، ففي مصر القديمة تذكر برديه للحكيم إبيو - ور ترجع إلى أواخر الأسرة التاسعة عشر أو أوائل الأسرة العشرين أن ثورة وقعت في عهد الملك بيبي الثاني آخر ملوك الأسرة السادسة نحو 2380 ق.م وتبعد هذه البردية بوصف الوضع قبل الثورة : حيث ساد الفساد وتباعدت الشقة بين الملك والشعب بسبب فساد المحظوظين بالملك حيث إن " الذين حوله كانوا يغذونه بالأكاذيب " وصار الناس أشبه بقطيع لا راعي له ، وتضييف البردية ما آلت إليه أحوال الناس من ترد بسبب فساد الوضع ، حيث " نفذت الغلال في كل مكان ، وتجرد القوم من الملابس والزيوت والعطور 000 وأصبح الصناع جميعا عاطلين وأفسد أداء البلاد فنونها 000 وأصبح بناء الأهرام فلاحين 000 وأصبحت العاصمة في خوف من العوز ، وأصبح الناس يأكلون الحشائش ويبتلعون الماء ، وقد يأخذون الطعام من أفواه الخنازير 000 "

وتنقل برديه الحكيم إبيو - ور إلى وصف أحداث الثورة ، " انظر لقد ارتفعت السنة اللهب ، وامتدت نارها ، وستكون حربا على أعداء البلاد ، وقال حراس الأبواب فلنطلق ونهب ، وأبى الحمالون أن يحملوا أحمالهم وتسلح

صيادو الطيور بأسلحتهم 000 إن مخازن الملك أصبحت حقاً مباحاً للجميع 000 هوجمت الإدارات العامة ونهيت قوائمها 000 وفي الحق لقد ذُبح الموظفون وسلبت دفاترهم ، ولم تعد لكتاب الموظفين كلمة مسموعة ".<sup>2</sup>

شهدت غالبية المجتمعات عبر التاريخ تحركات شعبية واسعة إلا أنها تفاوتت سواء في الأحوال الاجتماعية للثورة أو من حيث درجة العنف المصاحبة للثورة أو من حيث نتائجها وقدرتها على تحقيق أهدافها ، كثير من التحركات الشعبية التي نعتها أصحابها بالثورة إما كانت محدودة الأهداف أو فشلت في تحقيق أهدافها وبعضاً كان أقرب لحالات الفتنة والفوضى مما هي ثورة . دون التقليل من أهمية أي تحرك أو انتفاضة شعبية ودون الغوص بالجدل حول توصيف الحركات السياسية في التاريخ الإسلامي فإن أهم الثورات الناجحة ما بعد الحروب الدينية التي شهدتها أوروبا هي:-

- الثورة البريطانية 1688 وقامت ضد حكم آل ستوريت
- ب- الثورة الأمريكية 1776- 1783 وهي ثورة اجتماعية وتحريرية في نفس الوقت
- ت- الثورة الفرنسية 1789-1799
- ث- الثورة الإيطالية 1884
- ج- الثورة البلشفية 1917 في روسيا ضد الحكم القيصري
- ح- الثورة الصينية بقيادة ماو تسي تونغ 1949 التي أطاحت بنظام شيانغ كاي شيك
- خ- ثورة يوليو 1952 في مصر مع أن جدلاً شار وما زال إن كانت ثورة أم انقلاب عسكري
- د- الثورة الكوبية 1959 التي قادها فيدل كاسترو ضد حكم الدكتاتور باتسنا .
- ذ- الثورة الإيرانية الخمينية 1979 التي أسقطت الشاه محمد رضا بهلوى
- ر- ثوراتشعوب أوروبا الشرقية بدءاً من عام 1989 التي أطاحت بالأنظمة الشيوعية
- ز- الثورة البرتقالية في أوكرانيا 2004

### 3- ثورات التحرر الوطني

والملخص بها ثورة الشعب الخاضع للاحتلال ضد الجيوش المحتلة . في هذا النوع من الثورات يكون الفعل الشعبي موجهاً ضد عدو خارجي يهدد الأمة ، ومع أن هذا المصطلح الحديث التداول إلا أن الفعل الموصوف كان حاضراً منذ القدم وكما بينا سابقاً عرفت غالبية الشعوب حالات مناهضة لعدو خارجي . ظهر هذا المصطلح مع الحرب العالمية الأولى مع تفكك الإمبراطوريات وظهور مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ثم انتشر مع تبني الأمم المتحدة لمبدأ تصفية

2 - إبراهيم أبراشر ، تاريخ الفكر السياسي: من حكم الملوك الآلهة إلى نهاية عصر النهضة ، دار بابل للطباعة والنشر والتوزيع ، الرباط ، 1999 ، ص: 52 . ويقول المؤرخون أن تلك الثورة كانت أول ثورة في تاريخ البشرية.

الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية وقد تم إطلاق صفة الثورة على كل حركة تحرر ضد الاستعمار .

شهدت آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية سلسلة من الثورات التحريرية وإن كان أشهرها ثورة الشعب الجنوب أفريقي والثورة الجزائرية والثورة الفيتنامية والثورة الفلسطينية التي ما زالت متواصلة حتى اليوم إلا أن لكل شعب ثورته الخاصة به ، ففي الهند قامت ثورة سلمية قادها الماهاتما غاندي ضد الاحتلال البريطاني وامتدت من عام 1915 حتى اغتياله من طرف هندوس متطرفين في يناير 1948 ، كما قاد عمر المختار ثورة الشعب الليبي ضد الاحتلال الإيطالي من عام 1911 إلى حين إعدامه يوم 16 سبتمبر 1931 ، وفي المغرب قامت ثورة عبد الكريم الخطابي الذي قاد عام 1921 ثورة في مناطق الشمال ضد الأسبان وانتصر على الأسبان في معركة أنوال وأقام جمهورية سميت بجمهورية الريف ، إلا أن الأسبان والفرنسيين تحالفوا ضده وانهوا الثورة ، وقام الفرنسيون بنفي الخطابي إلى إحدى الجزر النائية في المحيط الهادئ عام 1926 . وفي فلسطين قامت ثورة عز الدين القسام 1935 ثم الثورة الكبرى 1936 ، وفي مصر عُرفت ثورة أحمد عرابي 1881 وثورة مصطفى كامل 1889 وثورة سعد زغلول 1919 الخ .

## المطلب الثاني : مفهوم (الثورة) في الفكر الإسلامي

بالرغم من عالمية فكر الثورة من حيث كونها ظاهرة إنسانية سياسية واجتماعية ، ومع أن الشعوب العربية تلتقي مع بقية الشعوب وخصوصا في دول العالم الثالث من حيث الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الدافع الأساس للثورة ، إلا أن للحالة العربية خصوصية تجلت في السنوات الأخيرة وهي المد الأصولي بما يتضمن من تصورات للأوضاع القائمة وسبل الخروج عليها ، وهي تصورات مستمدة من مفاهيم دينية إسلامية . فمفهوم شرعية الحكم والحاكم ، مبررات وشرعية الثورة على النظام القائم ، تحديد معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء ، سبل أو وسائل الثورة على الحاكم ، مستقبل النظام الذي يُراد تأسيسه بعد الثورة على الحاكم ، الخ ، كل هذه أمور لا تستمد من علم السياسة الوضعية ولا حتى من التجارب الثورية لشعوب العالم ، بل من مرجعية النص المقدس - قرآن وسنة - ومن أقوال الفقهاء ورجال الدين عبر التاريخ .

في تفسير وتحليل الثورة في الفكر والواقع الإسلامي يتداخل الدين مع السياسة كما يتداخل الماضي مع الحاضر ، وكما اختلف العلماء والجماعات الدينية في تفسير وتأويل كثير من النصوص المقدسة وخصوصا ذات العلاقة بالسلطة والسياسة وحكم البشر ، فقد تباينت الرؤى والمواقف من الثورة منذ بداية ظهور الإسلام حتى اليوم ، مع الإشارة إلى تراجع مصطلح الثورة ليحل محله ويستوعبه مصطلح jihad والذي هو محل اختلاف بين العلماء والجماعات الإسلامية . ولذا سنحاول العودة لمعنى

كلمة الثورة ومشتقاتها كما وردت في القرآن الكريم ثم في رؤية العلماء المسلمين ومن خلال التاريخ الإسلامي.

كلمة الثورة في الاصطلاح العربي الإسلامي تعني التغيير الشامل والجذري الذي يطرأ على الطواهر الطبيعية أو الإنسانية. وحسب هذا المعنى للثورة فإن الديانات السماوية ثورات ولكن موحى بها سماويا، إنها ثورات شاملة لا تقتصر على تغيير النظام السياسي بل تغيير منهج حياة الناس وتغيير طبيعة العلاقات التي تحكم البشر بعضهم ببعض. ولكن كلمة الثورة في القرآن لم ترد بالمعنى السياسي والاجتماعي المتداول اليوم بل وردت بمعنى الانقلاب في الأوضاع أو في الواقع القائم ، فثورة الأرض وتثويرها يعني قلبها بالحرث، فبقرةبني إسرائيل كانت (**لَا دَلْوٌ تُثِيرُ الأَرْضَ**) (البقرة:71) أي لا تقلبها بالحرث، أيضا جاء بالقرآن الكريم ، ومن الأمم السابقة من (**كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ فُوَّةً وَأَثَارُوا الأَرْضَ وَعَمَرُوهَا**) (الروم:9) أي قلبوها، وبلغوا عمقها. كما ترد مشتقات كلمة الثورة بمعنى الانتشار والهيجان .

وفي الأحاديث النبوية وردت كلمة الثورة بما هو قريب من معناها السياسي المتداول اليوم ، ففي حديث شريف رواه البخاري ومسلم والإمام أحمد وترويه السيدة عائشة، رضي الله عنها، حول هباج الأوس والخررج حيث يقول : "فثار الحيان، الأوس والخررج، حتى هموا أن يقتتلوا، ورسول الله قائم على المنبر، فلم يزل رسول الله يخفضهم حتى سكتوا، وسكت". وفي الحديث الذي يرويه مرة البهزي، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم متنبئاً بفتنته عثمان بن عفان: "كيف في فتنة تثور في أقطار الأرض كأنها صيادي - (قرون) - بقر" - رواه الإمام أحمد.

وفي التاريخ الإسلامي استخدمت أدبيات الفكر الإسلامي مصطلح الثورة بدلالتها المتعارف عليه اليوم ، فحركة عبد الله بن الزبير في مكة سماها نافع بن الأزرق زعيم الخوارج بالثورة ودعا أصحابه بان يهربوا لنصرتها والدفاع عن بيت الله الحرام ، فيخاطبهم قائلا ::.. وهذا، من قد ثار بمكة، فأخرجوا بنا نأت البيت ونلق هذا الرجل" **الثائر**".<sup>3</sup>

بالإضافة لمصطلح الثورة شاع عند المسلمين مصطلحات قريبة من مصطلح الثورة أو تصف أحداً قريباً من الثورة منها : الفتنة ، الملحمة ، الخروج ، القومة ، وهذا المصطلح الأخير شاع استعماله عند جماعة العدل والإحسان المغربية حيث كتب شيخهم عبد السلام ياسين كتاباً متعددة بهذا الشأن فارقاً ما بين الثورة عند العلمانيين والقومة حسب النهج النبوي حيث يقول: إن - "ثورة الكلمة استعملت لوصف الحركات الاجتماعية الجاهلية، فنريد أن نتميز في التعبير ليكون جهادنا نسجاً على منوالنا النبوي، لا نتلوث بتقليد الكافر. على أن القومة نريدها جذرية تنقلنا من بناء الفتنة ونظامها، وأجواء الجاهلية ونطاقها، إلى مكان الأمن والقوة في ظل الإسلام، وإلى مكانة العزة بالله ورسوله، ولابد لهذا من هدم ما فسد هدما

<sup>3</sup> - بعد قتل الإمام الحسين (عليه السلام) سيطر عبد الله بن الزبير على مكة ومعظم الحجاز والبصرة والكوفة. ووجدت حركته أنصاراً كثيرين وقد استمر حكم عبد الله بن الزبير على المناطق التي وقعت تحت نفوذه من سنة 61هـ إلى سنة 73هـ

لا يظلم ولا يحيف، هدما بشرعية الله، لا عنفاً أعمى على الإنسان كالعنف المعهود عندهم في ثوراتهم.<sup>4</sup>

كما يستعمل بعض علماء المسلمين وجماعات إسلامية مصطلح "النهوض" و "والنهضة" ومصطلح "القيام" للدلالة على الخروج والثورة. .. لما فيهما من معنى الوثوب والانقضاض والصراع. كذلك استخدم القرآن الكريم، للدلالة على معنى الثورة، مصطلح "الانتصار" .. فالانتصار: هو الانتصار من الظلم وأهله، والانتقام منهم. .. وهو فعل يأتيه "الأنصار" - الثوار- ضد "البغي" الذي هو الظلم والفساد والاستطالة ومجاوزة الحدود.<sup>5</sup>

في السنوات الأخيرة تراجعت كل المصطلحات السابقة تقريراً لصالح مصطلح واحد ووحيد وممارسة واحدة ووحيدة تسمى الجهاد. ففي ظل حالة المد الديني الأصولي فإن كل من يريد محاربة قوى خارجية أو يتمرد على حاكم وحكومة أو يواجه عدوا يختلف معه في الرؤية والمصالح الخ بات يلجأ لاستعمال مصطلح الجهاد والممارسة الجهادية التي اخترلت بالعنف المسلح ، وهذا بطبيعة الحال بعد تكفير الطرف الآخر وإخراجه من امة الإسلام . حركة طالبان تجاهد ضد نظام كابول ضد القوات الغازية ، وتنظيم القاعدة يجاهد ضد أنظمة عربية وإسلامية يتهمها بالكافرة ، وحركة حماس تجاهد ضد الاحتلال الصهيوني وأحياناً تدعو للجهاد ضد السلطة الفلسطينية في رام الله، لقد حل مصطلح الجهاد محل كل المصطلحات السابقة ، ولكن ضمن حالة من عدم الاتفاق على مفهوم الجهاد ومن يجاهد ضد من ؟ الخ .<sup>6</sup>

نعتقد أن المشكلة في الفكر الإسلامي المتعامل مع الموضوع لا تكمن باللغة والمفردة إن كانت ثورة أم خروجاً أم قومة أم جهاداً ، بل في مدى شرعية خروج المسلمين على الحاكم الجائر، وفي من له الحق بالثورة أو الخروج ، هذا بالإضافة إلى اختلاف المسلمين في الحالة التي يمكن وصفها بالجائرة أو الظالمية وبالتالي يجوز الثورة أو الخروج عليها . فمنذ بدايات الإسلام وحتى اليوم وال المسلمين مختلفون حول هذه القضايا حيث شهد التاريخ الإسلامي كثيراً من الثورات وحالات الخروج على الإمام أو الحاكم، الفتنة الكبرى في عهد علي بن أبي طالب ، ثورة الخوارج ، ثورة الحسين ، ثورة الزبير، وثورة الزنج<sup>7</sup> ، ثورة القرامطة<sup>8</sup> الخ ، وكان كل طرف يكفر

<sup>4</sup> عبد السلام ياسين ، المنهاج النبوى تربية وتنظيمًا وزحفا ، دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية مصر، الطبعة الرابعة ، 1415 هـ .

<sup>5</sup> موسوعة العلوم السياسية، تحرير: محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، جامعة الكويت، 1994، ص: 129.

<sup>6</sup> يمكن الرجوع لمزيد من التفاصيل :إبراهيم أبراش ،الجهاد شرعية المبدأ والتباس الممارسة ، منشورات ألوان مغربية ، مكتناس ، المملكة المغربية ، 2003.

<sup>7</sup> في منتصف القرن الثالث الهجري (255 - 270هـ / 883 - 869 م) قامت ثورة على الدولة العباسية بزعامة محمد بن علي وهو فارسي الأصل، وكان الثوار خليط من الزنوج والعرب وأس sis الشائرون حكومة خاصة بهم مقرها مدينة المختار جنوب البصرة ، وانهارت الثورة بعد أقل من عقدين بعد أن أنهكت العباسيين وشكلت خطراً حقيقياً عليهم.

<sup>8</sup> نسبة لحمدان أبن الاشجاع الملقب بقرمط واصله من الأهوار ومنها انتقل للكوفة حيث اعتنق الإسماعيلية الباطنية قبل أن يتمدد عليها وبؤسنس نهجاً خاصاً به، وهي ثورة اجتماعية دينية اندلعت في العهد العباسى - زمن المعتضد - سنة 891 م / 287 هجري وقد كسبت كثيراً من الأنصار وامتدت لتشمل غالبية بلاد المسلمين من اليمين والبحرين حتى مصر ودمشق ، وهاجموا مكة سنة 317 هجري

الطرف الآخر مما كان يؤدي لاقتتال بل ومجازر بشعة أساءت كثيرا لل المسلمين وتاريخهم.<sup>9</sup>

أختلف العلماء المسلمين حول مشروعية الثورة، فمع اتفاقهم على رفض نظم الجور والضعف والفساد إلا أنهم اختلفوا حول استخدام العنف - السيف - في تغيير هذه الأنظمة. وقد تم طرح الموضوع لأول مرة مع ثورة الخوارج الذين ببرروا وشرعنوا ثورتهم على الأمويين لأنهم رأوا أن الأمويين خرجموا على فلسفة الشورى. في نفس السياق ذهب المعتزلة ولكنهم اشترطوا (التمكين) قبل القيام بالثورة حتى لا تؤدي هذه الأخيرة لحالة من الفوضى أو الفتنة، كما اشترطوا وجود الإمام الثائر وإن يوجد بدile جاهز ليحل محل النظام الجائر بعد الثورة.

في مقابل وجهة النظر المؤيدة للثورة وجدت وجهة نظر رافضة أو متحفظة على فعل الثورة، عبر عنها الإمامين ابن حنبل وابن تيمية. فأحمد بن حنبل (164 - 780 هـ - 855 م) - وأهل الحديث رفضوا سبيل الثورة، لأنهم رححوا إيجابيات النظام الجائر على سلبيات الثورة.. فقالوا: "إن السيف - العنف - باطل، ولو قتلت الرجال، وسيت الذريء، وإن الإمام قد يكون عادلاً ويكون غير عادل، وليس لنا إزالته وإن كان فاسقا.." ومن أقوال ابن تيمية: "..فستون سنة من إمام جائز أصلاح من ليلة واحدة بلا سلطان". أما الإمام الغزالى (450 - 505 هـ - 1058 - 1111 م)- من الأشعرية - فوق موقف الموازنة . فقال عن الحاكم الجائر: "والذى نراه ونقطع به: أنه يجب خلعه إن قدر على أن يستبدل عنه، من هو موصوف بجميع الشروط، من غير إثارة فتنـة ولا تهـيج قـتـالـ. فإن لم يكن ذلك إلا بتحـريك قـتـالـ، وجـبـ طـاعـتـهـ وـحـكـمـ بـإـمـامـتـهـ.. لأنـ السـلـطـانـ الـطـالـمـ الـجـاهـلـ، متـىـ سـاعـدـتـهـ الشـوـكـةـ، وـعـسـرـ خـلـعـهـ، وـكـانـ فـيـ الـاسـتـبـدـالـ بـهـ فـتـنـةـ ثـائـرـةـ لـاـ تـطـاـقـ، وـجـبـ تـرـكـهـ، وـوجـبـ الطـاعـةـ لـهـ.."<sup>10</sup>.

وكان التاريخ يعيد نفسه فما أن اندلعت الثورات في العالم العربي حتى تصدى علماء المسلمين للإفتاء حول شرعية الثورة ما بين مؤيد لها ومعارض، فالشيخ يوسف القرضاوى اعتبر ثورات الشباب شكلاً من أشكال الجهاد وقت الشباب على الخروج بثورات في كل العالم العربي والإسلامي، في مقابل ذلك ومع بداية الاحتجاجات في السعودية تأثراً بما يجري في العالم العربي أصدرت هيئة علما المسلمين في المملكة العربية السعودية بياناً يكفر الاحتجاجات والثورات وقال البيان الصادر عن الهيئة التي يرأسها الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ وهو مفتى المملكة: "الهيئة إذ تؤكد على حرمة المظاهرات في هذه البلاد.. فإن الأسلوب الشرعي الذي يحقق المصلحة ولا يكون معه مفسدة هو المناصحة وهي التي سنها النبي (محمد) صلى الله عليه وسلم".

وأضاف البيان الذي نقلته وكالة الأنباء السعودية الرسمية: "الإصلاح والنصيحة فيها (السعودية) لا تكون بالمظاهرات والوسائل والأساليب التي

---

واحتلواها وسرقوا الحجر الأسود وأخذوه معهم إلى البحرين حيث كان معلقهم الرئيسي كما أسسوا دولة لهم باليمن .

9 - انظر حول الموضوع: محمود إسماعيل، الحركات السرية في الإسلام :رؤية عصرية ،دار القلم، القاهرة .

10- موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق

تشير الفتن وتفرق الجماعة وهذا ما قرره علماء هذه البلاد قديماً وحديثاً من تحريمها والتحذير منها.<sup>11</sup>

### المطلب الثالث: الثورة نقطة تحول في تاريخ الشعوب

ما يعنيه في هذا البحث هو النوع الثاني من الثورات أي الثورات السياسية والاجتماعية، ثورة الشعب ضد نظام الحكم ونخبه لتغيير الأوضاع الداخلية، ومع كامل إدراكنا بتدخل الثورة السياسية الاجتماعية في التأثير مع الثورة التحررية وخصوصاً في العالم الثالث حيث التداخل والترابط ما بين النخب الحاكمة والقوى الكبرى في العالم المعنية بالحفاظ على أنظمة تابعة لها وخادمة لمصالحها، إلا أن التحركات الشعبية الواسعة التي تأخذ شكل ثورة، لها قوانينه الخاصة وسيرورتها التي تميزها عن أشكال الثورات المشار إليها أعلاه، وخصوصاً بعد انتهاء زمن الاستعمار المباشر في كل العالم تقريباً - ما عدا فلسطين والعراق - .

مناطق الحكم على التحرك الشعبي إن كان ثورة أم لا ليس فقط كثرة عدد المواطنين المشاركون به فقط ولا الشعارات المرفوعة فقط بل قدرة الثوار على إحداث التغيير المنشود حسب ثقافة ورؤى الشعب المعني بالأمر. كل الثورات السياسية /الاجتماعية المشار إليها استمدت أهميتها من قدرتها على التغيير الواسع في كل بنيات المجتمع، ففرنسا بعد الثورة ليست فرنسا قبلها، روسيا بعد الثورة ليست روسيا قبلها وفيتنام بعد الثورة ليست فيتنام قبلها الخ. أيضاً فإن الثورة ليست مجرد تغيير رأس النظام السياسي كأن يكون هدف الثوار الإطاحة بالنظام الملكي وتحويله إلى نظام جمهوري، فكثير من الأنظمة الجمهورية أكثر سوءاً من الأنظمة الملكية .

الأشكال أو الأنماط السابقة لا تستوعب كل الحالات الثورية التي عرفتها الشعوب، فثقافة وقيم كل شعب وأحياناً الأوضاع الدولية تلعب دوراً في وصف التحرك الشعبي نحو التغيير بالثورة أو بالانتفاضة أو إطلاق تسميات أخرى عليه. فمثلاً تباهيت المواقف من الثورة العربية الكبرى 1915 فيما إن كانت ثورة عربية أم تمرداً على الخلافة العثمانية ونفس النقاش ثار وما زال حول ما عرفته بلاد ، الشيشان ، البوسنة ، كردستان ، جنوب السودان ، جنوب اليمن ، وحركة طالبان وتنظيم القاعدة ، فهل هذه ثورات تحرر قومي؟ أو حركات تمردية انفصالية؟ أم حركات إرهابية؟ أم حركات دينية جهادية؟ وما الحدود الفاصلة بين هذه التصنيفات؟. وللننظر كيف تغيرات المفاهيم والقيم، فيبعد أن كان المعسكر الاشتراكي رمز الثورة العالمية باتت كل حركة مناوية له أو تعمل لتحطيمه تعتبر ثورة حسب مفاهيم العصر!، فهل كان تحرك الجماهير في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ضد الأنظمة (الشيوعية) التي كانت عنوان الثورة العالمية ثورة ضد الثورة؟. أين يمكن وضع الأحداث التي وقعت في البرتغال واليونان عام 1974<sup>12</sup>، هل تعتبر ثورات ديمقراطية أم انقلابات عسكرية؟ هل كان فرانكو في إسبانيا قائداً

11 - وكالة الأنباء السعودية: 3-6-2011.

12 - شهد عام 1974 انقلابين عسكريين أنهيا حكمما دكتاتوريا في البلدين ، إلا أن هذين الانقلابين مهدتا الطريق للديمقراطية وكانا سبباً في ولوج البرتغال واليونان عالم الديمقراطية حتى أن المفكر الأمريكي صمويل هنتنغتون اعتبر ما جرى في هذين البلدين بداية الموجة الثالثة للديمقراطية .

ثورة أم انقلابي استبدادي؟. واليوم كيف نصنف ما يجري في ليبيا حيث تتدخل جيوش الأطلسي لدعم الثوار في مواجهة (قائد الثورة العالمية)؟  
نخلص مما سبق أن الثورة فعل جماهيري شامل، فحين تتأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتصبح أحوال الناس لا تطاق، وعندما تبتعد الشقة ما بين الحكام والجماهير وتغيب وسائل التعبير السلمي عن المطالب لا تجد الجماهير أمامها إلا التحرك لتغيير الأوضاع تغييراً جذرياً. أحياناً تقاد الثورة من طرف حزب جماهيري أو قيادة تؤمن بالتغيير فتلهم حماس الناس وتحرضهم ضد الوضع القائم، وإذا ما كان الحزب أو القيادة المؤججة للثورة والمحرضة عليها تبني أيديولوجية ما - كالاشتراكية أو الشيوعية أو القومية أو الدينية - تتبع الثورة بهذه الأيديولوجية فيقال ثورة اشتراكية أو شيوعية أو دينية أو قومية الخ. وحينما آخر تنطلق بشكل عفوي دون قيادة حزبية كما هو الحال مع الثورتين المصرية والتونسية، ولكن بعد انتشار الثورة وظهور مؤشرات انهيار النظام القديم تحاول الأحزاب حصداً مكتسبات الثورة والزعم بمسؤوليتها عن اندلاعها.

سواء كانت ثورات دينية أو طبقية أو سياسية أو اقتصادية أو جمعاً لها فإن الثورة نقطة تحول في حياة الشعوب، تحول اجتماعي وسياسي واقتصادي، وبديهي أن يكون هدف الثورة تحقيق التحول إلى الأفضل لأن الثورة تعمل على الإطاحة بمن تعتبره الجماهير مسؤولاً عن بؤسها سواء كان ملكاً أو رئيساً و كذا بالنخبة المحاطة به وبمرتكزات النظام السياسي، وإقامة نظاماً بديلاً يأخذ بعين الاعتبار المطالب الشعبية. غالباً ما تصاحب الثورة بالعنف، فهي عمل عنيف ولكن تتفاوت درجات العنف ما بين التهديد اللفظي بالقتل والاغتيال والاعتقال والقيام بالمظاهرات والمسيرات الحاشدة أو اللجوء إلى العمل العسكري. في بعض الثورات تكون سلمية ولا يراق بها الدم فتنعم بأسماء دالة على ذلك كالقول بالثورة البرتقالية أو الثورة القرنفلية أو الثورة البيضاء، وثورات أخرى اتسمت بالدموية كالثورة الفرنسية التي أزهقت الآلاف من معارضيها ثم ارتدت على ذاتها ليقتل الثوار بعضهم بعضاً حتى قيل بأنها أصبحت كالهرة التي تأكل أولادها، وأحياناً تستمر الثورة لعدة سنوات وتعجز في النهاية عن تحقيق أهدافها وتحول إلى حرب أهلية.

لا تتحقق الثورات النتائج المرجوة مباشرةً، كما أن فجوة قد تكون كبيرةً أحياناً ما بين الأهداف والشعارات الكبرى التي ترفعها الجماهير وصيغة الأحداث. دائماً يكون لدى الجماهير الشعبية التي تفجر الثورة رؤية رومانسية عن الثورة وطموحات كبيرةً بحدوث تغيير جذري في حياتها بعد الثورة، ولكن لا تجري الأمور دائماً كما يشتهي الثوار حيث يمر البلد بحالة تراجع اقتصادي وفوضى أمنية بسبب تعطل عجلة الإنتاج والاستثمار والتجارة الخارجية خلال الثورة وتفكك الأجهزة الأمنية. معاناة الشعب خلال مرحلة الهدم والمرحلة الانتقالية وحتى بعد سنوات من إعادة بناء النظام على أساس صحيحة هو الضريبة التي يدفعها الشعب، وهذا يتطلب من النخب الجديدة وقادرة الثورة القيام بتوعية ثقافية وسياسية للجمهور

ليتفهم خطورة المرحلة ، كما يتطلب سياسية اقتصادية وأمنية عاجلة وثورية تتميز بالشفافية وبروح التعاون.

إن كانت الثورات التي عرفتها بعض المجتمعات ساعدت على عملية التحول السياسي والاقتصادي ، فليس كل الدول المصنفة اليوم كدول ديمقراطية متحضرة يعود الفضل لنهايتها لثورة مرت بها البلاد، فإذا استثنينا فرنسا فإن غالبية دول أوروبا وصلت إلى ما وصلت إليه نتيجة مراكمة إصلاحات وتحركات جماهيرية سلمية تجاوب معها النظام عبر السنين وكانت نتائج هذه الإصلاحات أهم وأكثر جدوى مما حققه مجتمعات مرت بمرحلة الثورة، فالدول الاسكندنافية في أوروبا واليابان وكندا واستراليا خارج أوروبا تعيش اليوم أوضاعا لا تقل بل أفضل مما تعيشه دول الثورة، ويمكن القول بأن الإصلاحات المتدرجة وعملية الانتقال المتدرج والسلمي إلى الشرعية الدستورية تحقق نتائج ثورية على المدى البعيد أكثر مما تحقق الثورة أحيانا.

#### **المطلب الرابع: الثورة ليست انقلابا عسكريا ولا هي جانا شعبيا**

تحتفل الثورة عن الانقلاب العسكري، وهذا الأخير هو تحرك فوقى لنخبة عسكرية تكون متوافطة أحيانا مع بعض رموز السلطة لتغيير الحكومة أو النظام القائم، وبالتالي لا تشارك الجماهير بهذا الانقلاب وفي كثير من الأحيان لا تعلم الجماهير بالانقلاب إلا بعد وقوعه، ولكن كثيرا من الانقلابيين وخصوصا في العالم العربي يصفون طابع الثورة على انقلابهم العسكري لمنح تحركهم شرعية شعبية، وهذا ما يحدث في البلاد العربية ودول الجنوب، حيث يقتصر التغيير في حالة الانقلاب على تغيير الأشخاص والنخب الحاكمة دون أن تتغير أحوال الناس بل أحيانا تزداد أوضاع الشعب سوءا عندما يتحول الانقلابيين إلى أسياد مستبددين جدد. ويمكن القول بأن ما عرفته غالبية الدول العربية ما بعد الاستقلال من تغيير لأنظمة الحكم كان يدرج ضمن الانقلابات العسكرية وليس الثورات، سواء تعلق الأمر بسوريا أو العراق أو ليبيا أو اليمن أو السودان حتى ثورة يوليو 52 في مصر صنفها البعض بالانقلاب العسكري.

في الانقلابات يتحرك الجيش أو قطاع منه أو من الأجهزة الأمنية ويكون مطلوب من الشعب بعد الانقلاب اتخاذ موقف منه فاما أن يؤيد الشعب الانقلابيين أو يعارضوهم أو ينقسم الشعب فتحدث حرب أهلية، بمعنى أن دور الشعب في الانقلاب يكون لاحقا وتاتيا لتحرك الشعب، أما في الثورة فالشعب يتحرك أولا وبعد ذلك يكون على الجيش والأجهزة الأمنية اتخاذ موقف من ثورة الشعب فإما يؤيدوها ويصطفوا لجانب الشعب، أو يقف الجيش ضد الشعب أو ينقسم الجيش مما يحول الثورة لاقتتال يُطيل عمر الثورة ويوقع خسائر كبيرة .

وعليه يمكن القول بأن مجرد تغيير رأس النظام لا يعني حدوث ثورة، فهذه الأخيرة لا تكتمل ولا تأخذ معناها الحقيقي إلا إذا حققت الأهداف التي قامت من أجلها. أيضا الثورة ليست مجرد خروج الناس للشارع لتهتف وترفع الشعارات أو تخرب وتدمر مؤسسات السلطة، الثورة عملية مركبة

ومتعددة الأبعاد خروج الناس للشارع أحد شروطها أو فتيل اشتعالها ولكنه بحد ذاته ليس الثورة . ومن هنا كل الثورات تمر بمراحلتين: الأولى هي مرحلة الهدم حيث يتم إسقاط النظام القائم، وهذه مرحلة تنجح بها كل الثورات تقريباً، والمرحلة الثانية هي بناء نظام وأوضاع جديدة تتوافق مع الأهداف المُسطّرة للثورة ومع الوعود التي قدمها الثوار للشعب، هذه المرحلة الثانية هي الأكثر صعوبة وفي كثير من الأحيان تتعثر الثورة في بناء أوضاع جديدة أفضل من سابقتها، حيث يجلس الثوار على أنقاض ما هدموه ويتحولون إلى مستبددين جدد مع استمرارهم بالتعني بشعارات الثورة فيما الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تزداد سوءاً، مما يثير حنق الجماهير المتطلعة للتغيير، فتتبدل غيوم ثورة على (الثورة) ويبداً الناس بالاحتياج والخروج للشارع فيواجههم قادة النظام (الثورة) بقمع أشد فتكاً من قمع الأنظمة السابقة ، حيث صفة الثورة التي يسمون أنفسهم بها تعطيهم الحق من وجهة نظرهم لاتهام معارضيهم بأنهم أعداء الشعب وأعداء الثورة وعملاء للاستعمار الخ .

ما بين سقوط النظام القديم وقيام النظام الجديد توجد مرحلة انتقالية تعتبر المحك للحكم على نجاح الثورة في مرحلتها الأولى وقدرتها على الانتقال السلس والسلمي للمرحلة الثانية ، مرحلة بناء الجديد، في المرحلة الانتقالية يظهر كثيرون ممن يريدون سرقة الثورة وحرفوها عن أهدافها الحقيقة سواء كانت أطراف خارجية أو أطراف داخلية قد يكونوا من بقايا النظام القديم أو من أحزاب سياسية تريد ان ترکب موجة الثورة في آخر لحظة. سواء في تونس أو في مصر فإن الثورة قامت على يد شباب غاضب ولا ينتمون للأحزاب السياسية التقليدية ، إلا أن هؤلاء الشباب غير مؤهلين للحكم وبالتالي تظهر أحزاب وشخصيات سياسية تطرح نفسها كمنفذ وكقيادة مرحلية أو انتقالية ، ولكن لا ضمانة بأن هؤلاء سيتجاوزون مع أهداف الثورة ولا ضمانة أيضاً بأنهم سيتركون السلطة بعد المرحلة الانتقالية ، وأحياناً يتقدم الجيش ليملأ الفراغ خلال المرحلة الانتقالية . في ظل الأحداث الجارية في مصر لا تستبعد أن يلعب الجيش دوراً مركزاً تحت ذريعة حفظ أمن البلاد بل وحماية الثورة من حالة الفوضى والنهب التي تصاحبها وهي أحداث قد لا تكون بعيدة عن تحطيط بعض عناصر النظام .

نجاح الثورة في عمليتها الأولى (مرحلة الهدم) قد لا تكلف أكثر من استيلاء على الإذاعة والتلفزيون أو رصاصة في رأس الحاكم الفاسد - الرجعي واليميني وعميل الاستعمار وسبب هلاك الأمة..الخ- أو خروج جماهير هائجة ومقهورة للشارع لتخرب وثُدِّمَ ثم خطاب حماسي يسمى البيان الأول، حتى يقال لقد نجحت الثورة. ولكن ماذا بعد ؟ كان البعض بالنسبة لكثير من الأنظمة والحركات الثورية العربية تغييرات شكليّة في النظام السياسي وإحلال نخبة سياسية واقتصادية محل النخب السابقة و الاستمرار بتزوير شعارات الثورة ، ظن قادة الثورة أن شعارات الثورة ستُغْنِي الجماهير عن فقرها وجوعها، اعتقادوا أن كل مشاكل الجماهير قد حلّت بمجرد إسقاط رأس النظام السابق ووصول قادة (الثورة) إلى سدة الحكم ، ولكن ماذا بالنسبة للاقتصاد والمديونية والتعليم والتكنولوجيا ، هل يتم تطوير وتحديث المجتمع بشعارات الثورة ، هل يُقضى

على الفقر والجهل والمديونية ببركات الثوار ودعواتهم؟ هل يُقضى على إسرائيل وأمريكا بمجرد تسيير المظاهرات المنددة بالصهيونية والامبراليّة؟

إن عملية الهدم سهلة وقد يقوم بها ضابط مغمور في الجيش أو جموع هائجة وجائعة أو تكون بتحريض من قوى خارجية، ولكن عملية البناء هي الأساس وهي الحكم على نجاح الثورة . مرحلة البناء تحتاج إلى رجال مختلفين وعقلية مختلفة وأساليب عمل مختلفة وتحتاج لثقافة جديدة ثقافة، فكر وسلوك، ما يحمي الثورة بعد قيامها ليس الأجهزة الأمنية وليس الجماهير في الشارع بل الثقافة الثورية التي تؤكد على روح الانتماء للوطن ولا هدف الثورة.

## **ما قبل الثورة: العالم العربي حقل تجارب فاشلة**

سواء كانت ثورة بركان أو ثورة شعب فهي لا تحدث بدون مسببات ،ففعل الثورة يأتي نتيجة لمتغيرات وأحداث تتفاعل مع مرور الوقت وتدوي للانفجار أو الثورة ،إذن لكل ثورة مسبباتها أو صواعقها المفجرة ،قد تكون وضع اقتصادي سيئ أو قمع واستبداد سياسي أو هيمنة أيديولوجية وعقائدية أو كلها مجتمعة.فلعقود حولت الأنظمة العربية - أنظمة الثورة وأنظمة الشروة،أنظمة ملكية أو أنظمة جمهورية فلا فرق بينها إلا بالاسم - المجتمعات العربية لحقل تجارب لكل الأيديولوجيات والأفكار وكلها كانت تجارب فاشلة . الشعوب تنفجر بثورات عندما يصبح الواقع السياسي والاجتماعي للشعب على درجة لا تتحمل من التعارض مع العقلانية ومع ادنى متطلبات الضرورات الحياتية ،تحدث الثورة عندما تكتشف الشعوب بان الأنظمة والنخب تغدر بها باسم الواقعية السياسية أو باسم الوطنية أو باسم الدين أو باسم الديمقراطية،آنذاك تصبح الثورة واقعية سياسية في مواجهة الأمر الواقع الذي فرضته الأنظمة السياسية طوال عقود .

### **المطلب الاول: تغييب الوطن باسم الواقعية السياسية**

لعقود والأنظمة العربية تبرر ممارساتها الداخلية والخارجية بالواقعية السياسية متهمة الجماهير وقوى المعارضة بأنها غير واقعية ومطالبها مستحيلة التحقيق ،حتى باتت الواقعية السياسية عند الانظمة رديف الاستبداد والتبعية للغرب وقبول ما يفرضه الغرب من سياسات وتوجهات سواء كانت سياسية أو اقتصادية كشروط المؤسسات البنكية الدولية .

الواقعية السياسية لا تعني الاستسلام للأمر الواقع كما تفهم عند البعض ،ولا تعني أيضا سياسة القوة المجردة والمبنية على المصلحة وتوازن القوى كما تفهم عند آخرين،الأولون يبررون عجزهم واستسلامهم للأمر الواقع بالقول بأنها الواقعية السياسية ،والآخرون يبررون عدوائهم وهيمتهم وتجدهم ما أى ضوابط أخلاقية أو قانونية بالقول بأنها الواقعية السياسية.السياسة الواقعية العقلانية تعني إعمال للعقل الجمعي للأمة في الواقع ،العقل الجمعي بما يتضمنه من ثقافة وتجسيد وفهم لمصالح الأمة هو الذي يموقع الواقعية إما كاستسلام وخضوع للأمر الواقع أو تجاوز وتطوير لهذا الواقع،يعنى أن الواقعية بحد ذاتها ليست أمرا سلبيا.ومن هنا يمكن القول بأن الواقعية العقلانية للشعوب هي تحقيق الممكن في الطريق نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي إن كان العقل الجمعي للأمة مؤمن ومتمسك بثوابت الأمة ومصالحها الإستراتيجية.وعليه فالسياسة الواقعية العقلانية ليست أمرا سلبيا بالمطلق بل هي في أجلى وجهها تعني العقلانية السياسية ،وكل فعل سياسي على مستوى القرارات المصيرية للأمة يجب أن يؤسس على العقلانية وليس على تهويمات الايديولوجيا والأساطير والتاريخ غير التاريخي،وعلى تخليق الممكن من وسط عدم واقع أو عدم أحلام وأوهام.عندما تؤسس السياسة على

الأيديولوجيات السياسية فقط ، وهذه الأخيرة انقسامية وحالة عابرة ومترقبة، أو تؤسس على الاستسلام للأمر الواقع تصبح السياسة أسيرة لها ويصبح مصيرها مرتبط بمصير الأيديولوجيا ومن يصفعها من أحزاب وزعامات وأسيرة السلطة الحاكمة ومصالحها التي تحول هذه المصالحة لأيديولوجيا يلبسونها لباس الوطنية.

أسوأ السياسيين والأحزاب السياسية هم الذين يغلبون الأيديولوجيا على العقل أو يفتعلوا قطيعة ما بين الأيديولوجيا والعقل، ذلك أن المصالح الوطنية العليا والفعل السياسي المؤسس لها والمحافظ عليها لا تقوم إلا على العقلانية السياسية، ولو عدنا بتاريخ الشعوب لوجدنا أن الشعوب التي احتكمت للعقل والعقلانية هي التي أسست الحضارات وكتب لها الدوام، أما الشعوب التي انساقت وراء الأيديولوجيا أو حولت الدين لأيديولوجيا يتلاعب بها القادة والسلطانين فقد تراجعت مكانتها وبعضها تعرض للانهيار والزوال. لا يعني هذا رفض مطلق لكل أيديولوجيا، فقد لعبت أيديولوجيات دولاً مهما في مراحل تاريخية من حياة الشعوب وخصوصاً عندما عبرت عن ثقافة وهوية شمولية لأمم تستنهض قواها في مواجهة تحديات خارجية، بل نقصد الأيديولوجيا الجزئية التي تؤسس على حساب وحدة الأمة والأيديولوجيا عندما تحولت لوعي كاذب للواقع. السياسة الواقعية يمكن أن توظف الأيديولوجيا بكل تلاوينها الدينية والدنماركية لاستنهاض المشاعر وكل الرموز المستبطة لتحويلها لمحفزات لبناء القوة الذاتية وكأداة في لعبة موازين القوى، دون أن تصبح أسيرة لها.

لا تعني الواقعية العقلانية هيمنة القوى على الضعيف ولا خضوع الضعيف للأمر الواقع الذي يفرضه القوي، بل هي نمط تفكير ونهج عقلاني في الممارسة السياسية تقوم على فهم الواقع وموازين القوى التي تحكمه والبيئة الداخلية والخارجية المؤثرة فيه، وتعني تجاوز لتفكير الميتافيزيقي والأسطوري وما أقام من دول ونظم سياسية، وبالتالي ارتبطت في مسار التطور السياسي للأمم بوجود قيادة سياسية قومية ذي بصيرة وتعرف ما تريده، ومشروع سياسي قومي يشكل الحاضنة لهذه السياسة والقيادة. ولو عدنا بتاريخ الواقعية والعقلانية السياسية في الغرب مع عصر النهضة ثم الأنوار والذي جاء على أنقاض فكر وأوضاع القرون الوسطى سنلاحظ تساوق التفكير العقلاني والواقعي المتحرر من الميتافيزيقا والأيديولوجيا والتاريخ مع ظهور النزعة القومية بما هي تطلع كل شعب ليعبر عن هويته وشخصيته في إطار دولة خاصة به، أي مواكباً لوجود مشروع قومي محل توافق غالبية طبقات وفئات الشعب. إن علاقة جدلية تقوم ما بين ظهور الدولة القومية والعقلانية السياسية، فما كانت أوروبا ستخرج من عصر الظلمات، وما كانت العلمنية كمظهر من مظاهر العقلانية، إن لم تكن هي العقلانية السياسية، وما كانت الثورة الصناعية لتكون، لو لم تظهر النزعة القومية ثم الفكر والدولة القومية، بل حتى الديمقرatie ما كانت ستأخذ السيرورة التي صيرتها ما هي عليه اليوم لو لا التحالف ما بين الدولة القومية والعقلانية السياسية. هذا لا ينفي أن شعوباً أخرى سارت في سياق مختلف كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وهذه الدول لم تمر بنفس سيرورة تطور الدولة والأمة في أوروبا فحتى اليوم ما زالت في مرحلة

بناء الدولة القومية ،ولكن ما عوضها عن الدولة القومية هو دولة المؤسسات التي قامت على العقلانية السياسية واحتضنتها . في التجربة السياسية العربية الإسلامية ستشياً الدولة والسياسة و يتشكل العقل السياسي بشكل مغاير، حيث العلاقة بين العقل والدولة والدين أخذت سياقاً مغايراً من حيث الشكل والمضمون والبيئة التاريخي . ففي الوقت الذي أخذت فيه الواقعية والعقلانية السياسية شكل تمرد الشعوب الأوروبية على التاريخ السياسي للقرون الوسطى باعتباره متعارض مع العقلانية ،وتمرد على العقل الفكري السياسي المسيحي حيث شكل حالة خارجة عن النص المقدس والمسيحية الحقيقة ،وفي الوقت الذي وجدت أوروبا في الدولة القومية المدنية الإطار الذي يجمع ويوفّق من جانب بين السياسة التي تقوم على الواقعية والعقلانية والفكر الوضعي ومن جانب آخر المسيحية الحقيقة (النص المقدس) التي تقبل بـلـعب دور الخادم للدولة القومية المـُجـسـدـة لـإـرـادـةـ الـأـمـةـ المسلمين يـؤـسـسـون لـمـفـهـومـ لـلـأـمـةـ وـلـلـدـوـلـةـ لـاـ يـسـتـمـدـ مـنـ إـرـادـةـ الـأـمـةـ وـالـعـقـدـ الـاجـتمـاعـيـ وـالـعـقـلـانـيـ ،ـفـهـذـهـ أـمـوـرـ لـمـ تـكـنـ مـعـرـوـفـةـ فـيـ الـفـقـهـ السـيـاسـيـ وـلـاـ فـيـ التـارـيـخـ السـيـاسـيـ ،ـوـهـىـ مـنـ حـاـوـلـ مـنـ عـلـمـاءـ الـمـسـلـمـيـنـ كـابـنـ رـشـدـ اـسـتـحـضـارـهـاـ مـنـ الثـقـافـةـ السـيـاسـيـةـ الـيـونـانـيـةـ وـمـنـ فـهـمـ عـقـلـانـيـ لـلـقـرـآنـ ،ـحـيـثـ لـلـعـقـلـ حـضـورـ أـكـبـرـ مـاـ هـوـ فـيـ التـارـيـخـ السـيـاسـيـ وـالـفـقـهـ كـمـاـ يـذـهـبـ كـثـيرـ مـنـ الـمـفـكـرـيـنـ الـمـسـلـمـيـنـ ،ـفـقـدـ وـوجـهـ بـعـنـتـ شـدـيدـ.

طوال أكثر من ألف سنة وال المسلمين والعرب يعيشون أزمة دولة وسلطة وعلاقتها بالدين ،وغموض في علاقة العقل بالنقل أو الإيمان بالعقل ،هذا ناهيك عن غموض في مفهوم الأمة وعلاقته بالوطنية والقومية ،أكثر من ألف سنة والعقل السياسي العربي والمسلم تائه وغارق في تجريبة لا توصل للبيان بقدر ما تعمق من الإشكالات المطروحة، وإن كان ابن رشد عبر عن إشكالية العلاقة بين العقل والدين فإن ابن خلدون طرح إشكالية العلاقة بين العقيدة والدولة ،وبيـنـ العـصـبـيـةـ وـالـدـوـلـةـ عـنـدـمـاـ قـالـ فـيـ مـقـدـمـتـهـ المشهورة يصف الحال السياسي للمسلمين منذ عهد معاوية بن أبي سفيان، إن الخلافة تحولت إلى ملك عضوض كملك العجم. حتى محاولات مصلحـوـ عـصـرـ النـهـضـةـ الـعـرـبـيـةـ لـاستـعـادـةـ الـعـقـلـ وـالـعـقـلـانـيـةـ وإـيجـادـ حـالـةـ مـصـالـحةـ بـيـنـ مـقـضـيـاتـ الـعـصـرـ وـالـإـسـلـامـ وـمـشـرـوـعـ الدـوـلـةـ الـقـوـمـيـةـ الـعـرـبـيـةـ بـاءـتـ بـالـفـشـلـ لـأـسـبـابـ دـاخـلـيـةـ وـلـأـسـبـابـ خـارـجـيـةـ أـيـضاـ،ـوـلـيـسـ الـحـاضـرـ بـالـأـفـضـلـ حـيـثـ تـأـخـذـ مـحاـوـلـاتـ اـسـتـهـاـضـ الـحـالـةـ الـعـرـبـيـةـ وـالـإـسـلـامـيـةـ شـكـلـ الرـجـوعـ لـلـتـارـيـخـ الـإـسـلـامـيـ وـلـفـقـهـ إـسـلـامـ سـيـاسـيـ لـاـ يـعـبرـ عـنـ إـسـلـامـ الـحـقـيقـيـ إـنـ لـمـ يـكـنـ مـعـادـيـاـ لـهـ.ـوـمـنـ الـلـافتـ لـلـانتـباـهـ أـنـ مـاـ تـسـمـىـ الـيـوـمـ بـالـصـحـوـةـ الـإـسـلـامـيـةـ،ـوـخـصـوصـاـ مـاـ يـنـدـرـجـ مـنـهـاـ تـحـتـ مـسـمـىـ إـسـلـامـ السـيـاسـيـ،ـ تـعـيـشـ حـالـةـ انـقـسـامـ وـفـرـقـةـ حـتـىـ أـنـ مـاـ يـفـرـقـهـ أـحـيـانـاـ مـنـ تـصـورـاتـ وـتـفـسـيرـاتـ وـاجـتـهـادـاتـ دـيـنـيـةـ لـهـاـ تـمـظـهـرـاتـ سـيـاسـيـةـ،ـأـوـ خـلـافـاتـ سـيـاسـيـةـ بـأـبعـادـ دـيـنـيـةـ،ـأـكـثـرـ مـاـ يـوـحدـهـاـ وـيـجـعـلـ مـنـهـاـ كـتـلـةـ وـاحـدـةـ فـيـ مـواجهـةـ عـدـوـ مشـترـكـ،ـوـهـيـ الـاـخـتـلـافـاتـ الـتـيـ تـتـمـظـهـرـ الـيـوـمـ فـيـ تـبـاـيـنـ مـوـاقـعـهـاـ مـنـ الدـوـلـةـ وـالـسـلـطـةـ وـالـدـيمـقـراـطـيـةـ وـالـقـوـانـيـنـ الـوـضـعـيـةـ الـخـ.

يمكن أن نستنتج مما سبق بأن تعثر الواقعية والعقلانية العربية على مستوى الفكر والممارسة السياسية في القرن العشرين يعود لضعف بل غياب المشروع القومي العربي الجامع وغياب الدولة القومية كحاضنة لهذه العقلانية وكمحفزة لها ،بالإضافة إلى عدم الجسم بالاتفاق على طبيعة العلاقة بين الإسلام والحكم السياسي . عالج مفكرون عرب منذ بداية القرن العشرين هذه الإشكاليات وإن بصياغات مختلفة، بدءاً من السؤال لماذا تقدم الغرب وتخلف المسلمون ؟ إلى التساؤلات المعاصرة حول تعثر الديمقراطية والتنمية وارتباك كل محاولة نهضوية عربية وأزمة الدولة الوطنية وصعود المذهبية والعرقية ، وهي تساؤلات بقيت بغير إجابة بل يمكن القول بأن استجابة المجتمعات العربية لتساؤلات عصر النهضة كان أكثر أهمية من استجابة مجتمعاتنا ونظمنا السياسية اليوم للتساؤلات التي يطرحها مفكرو اليوم ، والملاحظة الأكثر إثارة وقلقها أنه كلما تراجع المشروع القومي وتبعادت الدولة القومية وكلما تأزم المشروع الوطني والدولة القطرية لكل قطر عربي ، إلا وترافق حيز الواقعية العقلانية لصالح فضاء تملأه إما وقوعية واستسلام مطلق للأمر الواقع أو فكر سياسي واجتماعي منشوء بلا هوياتية واضحة لا قومية ولا وطنية ولا دينية أو عنف سياسي بلا ضوابط أو مرجعيات واضحة.

صيورة الواقعية العقلانية ممارسة سياسية على مستوى الأمة تحتاج إلى ثلاثة مرتکزات: 1) العقل والعلم كمرجعية فكرية متجاوزة أو سابقة في الأهمية للايديولوجيا والأسطورة للتاريخ السياسي 2) توافق وطني أو قومي على ثوابت أو مرجعيات وطنية أو قومية 3) قيادة حكيمه عقلانية في فكرها وثقافتها السياسية . ومن هنا نلاحظ أن حضور السياسة العقلانية الواقعية عند الدول التي تهيكلت في إطار الدولة القومية أكبر من حضورها عند المجتمعات التي لم تصل لمرحلة الدولة القومية ، ففي الأولى تتكامل العقلانية الواقعية مع الديمقراطية كنظام سياسي مع بناء القوة الاقتصادية والعسكرية. لا يعني ذلك أنه في حالة وجود هذه العناصر المشكلة للعقلانية الواقعية في أكثر من بلد سنكون أمام أنظمة ومجتمعات متشابه ،ذلك أن لكل أمة عقلانيتها، وعقلانية الأمة لا تفصل عن ثقافتها ومصالحها القومية ، فللواليات المتحدة الأمريكية عقلانيتها كما لليابان عقلانيتها ، وإسرائيل عقلانيتها كما لتركيا والصين والهند عقلانيتها، وفي حالة الشعوب الخاضعة للاحتلال كالحالة الفلسطينية فالعقلانية تعني وجود إستراتيجية واحدة وقيادة واحدة في إطار مشروع تحرر وطني ، فالمقاومة تحتاج لممارسة واقعية عقلانية واقعية والتسوية والسلام أيضاً فعل عقلاني واقعي .

إن تبني أي دولة أو مجتمع للعقلانية الواقعية لا يضفي بالضرورة قيمة أخلاقية مطلقة عليهم، فالدول تُشكل عقلانيتها اعتماداً على مصالحها القومية بحيث يصبح العقل في خدمة المصلحة القومية ، وحيث أن العلاقات الدولية عبر تاريخ البشرية هو صراع حول المصالح القومية فإن العقلانية الواقعية لا تسقط الصراع حول المصالح ، إنها عقلانية على مستوى تعبيرها عن مصالح الأمة وثوابتها ولكنها في المجال الخارجي لا تتورع عن توظيف كل الأيديولوجيات والتاريخ والدين لكسب المواجهة مع من تعتبره عدواً، ومن

هنا نلاحظ أن صعود العقلانية الواقعية والتي أخذت اسم الحداثة والتقدم والتحضر كان متزامنا مع المد الاستعماري واندلاع مئات الحروب الأهلية والإقليمية وحربين عالميتين وتفشي أفكار عنصرية وفاشية الخ.

سواء كنا أمام سياسة ديمقراطية أو ثورية أو تحريرية فالواقعية ضرورة الواقعية لا تعني الاستسلام للأمر الواقع بل فهم الواقع بكل سلبياته وقوسنته ثم وضع خطط إستراتيجية لمواجهته وتجاوزه بما هو ممكن ومتاح من مصادر القوة والقدرة ،وعندما تكون السياسة متعلقة بعلاقات بين طرفين فيها اختلال بين في موازين القوى - كما هو الحال بين الشعب الخاضع للاحتلال ودولة الاحتلال -. فإن واقعية الطرف الضعيف تأخذ شكل التدرج في تحقيق الأهداف وتسلل كافة السبل لتحقيقها بما في ذلك شبكة تحالفات دولية وإقليمية وما هو متاح من دعم وتأييد توفره الشرعية الدولية والرأي العام العالمي،ولكن كل هذه العناصر الخارجية تشكل عوامل مساعدة وداعمة للفعل الوطني ،فبدون مشروع وطني يعبر عن فكر وثقافة وهوية وطنية وإستراتيجية وقيادة وطنية فلن يكون هناك أية فرصة لإعمال العقلانية السياسية وسيبقى الشعب الخاضع للاحتلال محل تجارب كل أيديولوجية جديدة وكل حزب ناشئ فيما الواقع يتشكل حسب مشيئة العدو.

## المطلب الثاني : لا يتشكل الواقع كما نريد بل بما نفعل

هناك علاقة ما بين تصور الشعوب ونخبها السياسية لواقعها والآليات الفكرية والممارساتية التي تنتهجها لتغيير هذا الواقع من جهة ، ورؤيتها عن ذاتها وتاريخها من جهة أخرى،فبعض الشعوب مشدودة لتاريخها المُتخيل لدرجة العيش في الماضي على حساب الحاضر، وشعوب آخر مشدودة للحاضر حتى وإن تفارق مع تاريخها،والفيصل بين الحالتين لا يعود لتبني الشعوب من حيث عراقة وعظمتها تاريخها بل لعقلانية وواقعية النخب السياسية والاجتماعية الراهنة وقدرتها على التعامل مع الواقع .

فبعد سنوات من اليوم سيصبح الحاضر ماضيا أو تاريخا مكتوبا أو شفهيا و سيسأله الخلف من صنع هذا التاريخ المُشين ؟ آنذاك ستواجههم مقوله (إن الشعوب تصنع تاريخها) وهي مقوله صحيحة .فجيل اليوم ونخبه الحاكمة هو الذي يصنع المستقبل السياسي الذي سيعيش فيه أبناؤنا وأحفادنا كما أتنا اليوم نتحمل وزر أخطاء السلف ووزر تاريخ سياسي واجتماعي ما زال حاضرا فينا ويشكل قيادا على حركة نهضتنا وتقدمنا.أن تصنع الشعوب تاريخها يعني أنها تصنع حاضرها ومستقبل أبناءها، فالحاضر هو مستقبل الماضي كما أنه ماضي المستقبل.أن تصنع الشعوب تاريخها يتضمن حكما إيجابيا وحکما سلبيا في نفس الوقت على الشعوب من حيث مسؤوليتها عن تاريخها وبالتالي مصيرها، حكما إيجابيا إن أخذت الشعوب ناصية الأمور وكانت المبادرة في تحديد مصيرها وبناء حضارتها وقطعت الطريق عن الغير للتدخل في شؤونها الداخلية،في هذه الحالة ستتصنع الشعوب حاضرا زاهرا و تاريخا مشرفا للأجيال القادمة ،أيضا تتضمن المقوله حكما سلبيا على الشعوب ،ذلك أن الشعوب الضعيفة والمنقسمة

على ذاتها وقادة الإرادة تفتح الطريق أمام الغير ليوجهوا أمرها ويحددوها مصيرها وبالتالي يصنعوا حاضرها وتاريخها ، وفي هذه الحالة أيضاً فإن الشعوب وخصوصاً نخبها تتتحمل مسؤولية هذا التاريخ الذي سينسب لها حتى وإن صنعه لها الآخرون .

نقصد بالتاريخ هنا التاريخ الحقيقي أي الواقع والأحداث الفعلية التي شكلت منعطفات مصيرية في حياة الشعوب وأثرت على مسيرتها لاحقاً، وليس التاريخ الوهمي والمصطنع. كثير من الشعوب والنخب السياسية والدينية تصطنع تاريخاً وهمياً أو مضخماً لتخفى سوء واقعها وعجزها عن التعامل مع استحقاقات الحاضر، فتجد في التاريخ الوهمي تعويضاً نفسياً أو غطاء لإضفاء شرعية على سلطة وواقع يستمد شرعيتهما من ذاك التاريخ الوهمي، بل لا تtower هذه النخب عن محاربة كل من يعمل على فتح مغاليق التاريخ الحقيقي ويحاول إعادة قراءته بموضوعية وحيادية. إن تصنع الشعوب تاريخها معناه أن تترك بصماتها المادية على كل مناحي الحياة، لا شك أن الفكر والإيديولوجيات بكل تلاوينها الدينية والوضعية وكذا الشخصيات الكارزماتية لعبت دوراً في حياة الشعوب ولكن أهمية وفعالية هذا الدور تتبلور من خلال تأثيرها الفعلي الإيجابي على مجريات الأحداث وليس من خلال الفكر بحد ذاته، فكثير من الأفكار الجميلة والإيديولوجيات والشخصيات الكارزماتية كانت سبباً في خراب الأمم وتخلوفها ، كما أنه لم يسبق أن تطابق فكر مع واقع عبر تاريخ البشرية، حتى الشرائع الدينية لم تتطابق مع ممارسات البشر ، ومن هنا فإن الحكم على صناعة التاريخ يكون من خلال الواقع وليس من خلال الفكر المجرد، أو فلنصل إنه نتاج تفاعل الفكر مع الواقع .

إذن الواقع الملموس أو الواقع الذي يؤسس التاريخ الحقيقي لا يتشكل كما نريد أو حسب الإرادة المجردة بل بما نفعل ، أو بالإرادة المقرونة بالفعل حيث يجب عدم تجاهل أهمية الإرادة في الفعل الإنساني ، كما أن الواقع لا يزول لمجرد تجاهله أو الهروب منه، فالواقع عنيد كما يقول المثل، وبطبيعة الحال هناك فرق بين الواقع وتصورنا عنه أو الصورة التي نريد ترويجها عنه، الإيديولوجيات قد تُحمل صورة الواقع وقد تشكل محركات لتغييره ولكنها بحد ذاتها لا تنب عن الواقع ويجب أن لا تعمينا عن رؤية الواقع على حقيقته. ولكن يبدو أن العقل السياسي الرسمي العربي غير العاقل عندما يعجز عن مواجهة الواقع أو يعجز عن فهمه يعيد تشكيل الواقع نظرياً بخطاب ينتاج واقعاً وهمياً يشتغل عليه ويُشغل معه الشعوب العربية التي تعيش حائرة بين الواقع الحقيقي المأساوي و(الواقع) الوهمي ، مما يؤدي إلى انفلات الواقع من بين أيدينا فنستيقظ على مصائب وويلات يتسهل العقل السياسي تحمل المسؤولية عنها للآخر: الاستعمار أو الصهيونية الخ ، لأنه عقل لم يؤسس على فضيلة النقد الذاتي أو مراجعة الذات.

سياسة الهروب من الواقع والغرق في تهويمات الخطاب غير الواقعى والتاريخ غير التاريخي، تلمسها اليوم من خلال طريقة تعامل العرب مع تاريخهم ومع المنظومات والإيديولوجيات الكبرى التي ينسبونها لهذا التاريخ حيث أنتج العقل السياسي العربي خطاباً تاريخياً مضخماً ومتعالياً عن الإسلام وعن القومية العربية متجاهلاً أنه حتى التاريخ الحقيقي للشعوب

بما يتضمنه من منجزات لا يمكن استعادتها وإن أقصى خدمة يقدمها لأصحابه هي استخلاص الدروس وال عبر، وقدرة الشعوب على استخلاص الدروس وال عبر لا تتناسب طردياً مع عظمة الماضي ومنجزات التاريخ بل تتناسب مع عقلانية وفاعلية الجيل الراهن وإرادته في بناء حاضره والاستفادة من دروس الماضي . كثير من شعوب الأرض لها تاريخ متواضع وبعضها بدون تاريخ ومع ذلك استطاعت أن تبني حاضرها وتتفوق على غيرها من الشعوب التي تتغنى بعظمة تاريخها، وكثير من الشعوب ذات التاريخ العريق تعيش اليوم خارج إطار الفعل الإنساني الحضاري.

لا غرو أنه في إطار الصراع بين الحضارات والثقافات والذي هو جزء من الطبيعة البشرية ومن العلاقات الدولية وليس أمراً مستحدثاً، يلعب الغرب الاستعماري والصهيونية العالمية دوراً في تشويه صورة تارينا وحضارتنا بل ومحاولة سرقة وتزييف هذا التاريخ وخصوصاً من طرف الصهيونية واليهودية العالميتين التي نتصارع وإياهما على نفس الأرض، إلا أن ما تلحّقه بتارينا وبواقعنا من تشويه ودمار يفوق كثيراً ما يلتحق الغرب بهما. مثلاً فكرة القومية العربية والتوق للوحدة أمر مشروع وهناك تجارب تاريخية للأمم وحقائق موضوعية تعزز هذا المطلب. ولكن هل تعاملت النخب والأحزاب والنظم التي حملت الفكرة القومية بعقلانية وواقعية مع الواقع الذي تعيشه المجتمعات العربية من حيث خصوصية تشكلها التاريخي وتعددية الأعراق والطوائف وواقع وجود دول قطرية أنتجت كيانات (وطنية) مستقلة وقائمة بذاتها وغالبيتها ليست وليدة سايكوس -بيكوه؟. لقد تعاملت غالبية الحركات القومية العربية، خصوصاً عندما تحولت لأحزاب حاكمة، باستعلاء واستخفاف مع الجماعات العرقية الأخرى التي تقطن داخل دولها القطرية مما استثار لدى هذه الأعراق الرغبة بالتحرر الثقافي وحقها في التعبير عن هويتها وخصوصيتها ، وبعض هذه الجماعات تحولت أو ازლقت نواة للمطالبة بتشكيل ثقافية فرعية إلى تشكيل ثقافة مضادة شكلت نواة للمطالبة بحق تقرير المصير القومي. كما تعاملت أحزاب وأنظمة القومية العربية مع بعضها البعض بحسابات حزبية وقطريّة وأحياناً شخصية ضيقة وليس بذوافع ومنطلقات قومية وحدوية بل وصل الأمر لأن أصبحت الفكرة القومية حكراً على زعيم يعينه يحدد محتواها وتخومها بما يتواافق مع توازنه النفسي وتركيبته الشخصية ومصالح ، حتى الجسم الهزيل - جامعة الدول العربية - الذي قادته أنظمة قومية لسنوات لم يستطع حتى على الحفاظ على الحد الأدنى من التضامن العربي فبدأت بالتفكير بالهروب منه نحو رابطة لدول الجوار.

إذن فكرة وحلم الوحدة العربية أمر مشروع بل وواجب لاعتبارات قومية ولاعتبارات عملية ، ولكن لا يجوز للمتعاملين مع المسألة القومية العربية تحويل التاريخ ما ليس فيه والزعم بأن الأمة العربية بتحدياتها الثقافية والجغرافية المترافق عليها اليوم كانت أمة ودولة واحدة وأنهم يستعيدون ذاك التاريخ العتيق ، الحق بالوحدة اليوم لا يعني أنه كانت تجربة تاريخية وحدت العرب من المحيط إلى الخليج على أساس قومية، وليس بالضرورة حتى نتوحد اليوم أن تكون هذه التجربة التاريخية السابقة. إذن حتى نتوحد

اليوم علينا أن نتحرر من مبالغات تاريجية تضخم الأنماط العربية ، وأن نؤسس للوحدة حسب مقتضيات العصر وبما يحفظ كرامة وثقافة كل الجماعات. ما يقال عن الأمة والقومية العربية ينسحب على التاريخ الإسلامي حيث المبالغة والانتقامية في التعامل مع هذا التاريخ. لا شك أن الإسلام والمسلمين أسسوا في مرحلة تاريخية متميزة حضارة تفوقت على غيرها من الحضارات ، ولكن لم يكن كل التاريخ الإسلامي حضارة وازدهار ، ولم يكن كل من تولى أمر المسلمين كالنبي محمد أو عمر بن الخطاب أو صلاح الدين ، وعليه فإن السعي لبناء الحاضر بما لا يقطع مع الدين والثقافة الإسلامية يفترض إعادة دراسة وفهم التاريخ الإسلامي وتنقيته مما ليس من الدين بشيء ، الخلط ما بين الدين الإسلامي والتاريخ الإسلامي أدى لوجود عشرات بل مئات الجماعات الإسلامية المختلفة مع بعضها البعض في رؤيتها للإسلام ولرؤيتها للواقع وكيفية تغييره ، وأحياناً يكون التناقض والصراع ما بين هذه الجماعات وبعضها البعض أشد مما بينها وبين غير المسلمين.

وما بين الحنين والإعجاب بالتاريخ التاريخي أو المُتخَيل من جانب واستحقاقات الحاضر من جانب آخر تتموقع الإرادة البشرية ، إرادة النخب السياسية والاجتماعية وحقيقة ما تريد من استحضارها للماضي والدين أو تجاهلها له وانبهارها بالحداثة والمعاصرة ، الأمر الذي يتطلب دراسة النخب السياسية والاجتماعية كمدخل لدراسة التاريخ والواقع العربي والإسلامي.

## الفصل الثاني

## (ديمقراطية) الأنظمة تعيد إنتاج الاستبداد والفساد

مظاهر التحول نحو الديمقراطية في العالم العربي خلال العقدين الأخيرين لم تتساوق مع تغيرات بنوية في ثقافة المجتمع ولم تؤد لاحلال علاقات ونخب وأفكار تمثل قطعية مع مرحلة سابقة بقدر ما جاء نتيجة ضغوطات خارجية وإرادة نخب واجهت في الديمقراطية أيديولوجية جديدة تعوضها عن أزمة شرعياتها التقليدية. وبالتالي فإن الحديث عن الديمقراطية في العالم العربي كان يحتاج لمقاربة جديدة تؤسس على الواقع لا على الخطاب والنماذج الجاهز، والواقع يقول بأن التجارب الديمقراطية تحولت إلى أنظمة حكم وشعارات فضفاضة إن كانت تتضمن بعض مفردات الديمقراطية وثقافتها في بعض المجتمعات، إلا أنه يصعب القول بأنها أنظمة ديمقراطية صحيح، حدث حراك سياسي وتقدم نسبي في منظومة حقوق الإنسان وفي وعي المواطن بحقوقه، إلا أن هذا الحراك بقي أسير بنية سياسية واقتصادية وثقافية تكرس الاستبداد والفساد وتعيد إنتاجهما بعناوين جديدة.

لا تلام الأنظمة العربية لوحدها عمما آلت إليه الأوضاع العربية وعن المسار المنحرف للديمقراطية، بل لعب الغرب دورا في تشويه الانتقال الديمقراطي من خلال سكوتة وتعامله مع أنظمة لا تؤمن بالديمقراطية، أليس الرئيس مبارك والرئيس بنعلي من أشد حلفاء الغرب؟، أيضا تحمل الأحزاب السياسية جزءا من المسؤولية لأنها قبلت أن تتعايش مع هذه الأنظمة وتشتغل ضمن التحوم التي تحددها قبل وقبل بالفتات الذي تمنحه لهم الأنظمة كبعض الوزارات والوظائف أو مشاركة محدودة في مؤسسات تشريعية شكلانية لا تملك من أمرها شيئا.

---

### المبحث الأول

#### مصدرة الوطن والوطنية باسم الديمقراطية

حجر الأنظمة العربية على العقل وانتهاء الحريات أمر لا تتوافق مع الزعم لا بالعقل والعلقانية ولا بالديمقراطية ولا تستقيم مع القول بالاستخلاف في الأرض وأعمارها حيث لا يمكن أن تُعمر الأرض بالجور والاستبداد وانتهاء الحريات والحرمات.

لقد أظهرت المتغيرات السياسية والاقتصادية المحلية والدولية كم تزايدت الشقة في عالمنا العربي بين النخبة والشعب، وبين واقعنا وواقع العالم من حولنا، وكم أصاب العقل الشقاء وهو يبحث عن المعقولية لما يجري من أحداث حيث بعض الممارسات السلطوية السياسية لا تختلف كثيراً عما كانت عليه السلطة والحكم في أزمنة ما قبل (الثورة) التي يزعم قادة الانقلابات انهم قاموا بها، وما قبل الأخذ بالديمقراطية التي يزعم ديمقراطيون الانظمة انهم يطبقونها. فباسم الوطنية تارة وباسم الاستقرار تارة أخرى وباسم الديمقراطية أخيراً صادرت الأنظمة العربية إنسانية المواطن وفرغت الوطنية من مفهومها وحولتها لمجرد حزب سلطوي حاكم غَيْب الوطن لصالح نخبة متسلقة متتفعة راكمت الملايين على حساب غالبية الشعب التي بالكاد تجد قوت يومها.

## المطلب الأول: الأنظمة وركوب موجة العولمة السياسية

الديمقراطية الموجودة في غالبية الأنظمة القائلة بها ليست تعبيراً عن إرادة الأمة بقدر ما هي استجابة- بالمفهوم الإيجابي والسلبي للاستجابة- لاشتراطات خارجية وتحديات داخلية. كما أنها ليست بالضرورة تعبيراً عن توفر ثقافة الديمقراطية، فما قبل المد الثوري الذي بدأ في تونس نادراً ما كنا نرى أو نسمع عن مظاهرات ومسيرات كبيرة للمطالبة بالديمقراطية، فيما كانت جماعات الإسلام السياسي تُخرج مظاهرات مليونية لنصرة غزة أو العراق مثلاً أو للتنديد بإهانة الرسول، ويستطيع النظام الحاكم إخراج مئات الآلاف من الجمهور في مسيرات مؤيدة لسياساته. غالبية الأنظمة العربية سواء كانت ملكية أم جمهورية ثورية أو عسكرية، غنية أم فقيرة... تصنف نفسها بأنها ديمقراطية أو تسير نحو الديمقراطية أو لا تعارض الانتقال الديمقراطي، وفي جميع الحالات سنجد ما يربط كل نظام سياسي بآلية ما أو مظهراً ما من مظاهر الديمقراطية كوجود انتخابات أو دستور عصري أو مؤسسات تشريعية أو تعددية حزبية الخ، ومع ذلك يبقى السؤال: أية ديمقراطية توجد في هذه الأنظمة.

كل الأنظمة العربية إما أن تصف نفسها بالأنظمة الديمقراطية أو بأنها تريد أن تكون ديمقراطية، ولكن على مستوى الواقع القائم سنجد أن أوجه الاختلاف ما بين هذه الأنظمة العربية التي تقول بأنها ديمقراطية والديمقراطية السائدة في الغرب وحتى في دول قريبة منها كتركيا أو الهند فيما يتعلق بشكل النظام وأالية إدارته وطبيعة الثقافة السائدة فيه. مما الذي يجمع مثلاً ما بين الديمقراطية في العراق واليمن والديمقراطية في السويد؟ وما الذي يجمع ما بين ديمقراطية الكويت ومصر وديمقراطية اليابان أو تركيا؟ الخ .

قد نبدو مبالغين إن قلنا بأن لكل نظام عربي تصوره وتطبيقه الخاص للديمقراطية وبعضاً منها غير مسبوق تاريخياً ويعتبر اختراعاً عربياً بجدارة. مع هبوب رياح العولمة الثقافية والحديث عن الموجة الرابعة للديمقراطية ربط بعض المفكرين بينها وبين الحراك السياسي في الأنظمة السياسية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين لها<sup>13</sup>. وفي هذا السياق يتحدث برهان غليون عن الموجة الرابعة للديمقراطية والتي مست في الصميم العالم العربي، فبعد عقود من محاولات الإصلاح ووضع حد للفساد بالإضافة إلى محاولات انقلابية، كانت الحصيلة ضئيلة لا ترقى لتطورات الشعوب العربية، إلا أن متغيرات محلية وإقليمية ودولية توحّي بالأمل بأن رياح الديمقراطية بدأت تهب على العالم العربي وهذه الرياح تمثل الموجة الرابعة للديمقراطية، وهذه التحولات والمتغيرات هي:-

- 1- إفلاس النظم القديمة واستنفاد رصيدها المادي والمعنوي بعد انكشاف الطريق المسدودة التي قادت إليها سياساتها القاصرة وانحسار قدرتها على تحقيق الأهداف الوطنية والاجتماعية واعتمادها في سبيل البقاء بشكل متزايد وشبه كامل على الاستخدام الموسع للعنف والقوة.
- 2- تبدل البيئة الدولية الجيوسياسية والفكرية معاً، ولعل أكبر مظهر لهذا التحول ما نجم عن زوال مناخ الحرب الباردة الذي غير من قواعد التنافس بين القوى العظمى... ولعل أهم ملمح من ملامح هذا التبدل هو اهتزاز ثقة واشنطن بسياستها التقليدية القائمة على تأمين استقرار النظم التي كانت تراهن عليها للحفاظ على مصالحها الحيوية والإستراتيجية في المنطقة بأي ثمن وتبنيها، كما يبدو، سياسة جديدة تهدف إلى تجديد هذه النظم وإصلاحها حتى تكون، من حيث الواجهة الشكلية على الأقل، موافقة للمعايير الإيديولوجية التي يقوم عليها خطاب الهيمنة الأميركي.
- 3- انبعاث الحركات الاجتماعية أو بعثها بعد أن قبرت حية وهيل التراب عليها، وفي مواكبتها انتعاش المجتمع المدني وثقافته ومنظماته ومطالبه، وهو ما يشكل جوهر عملية الإحياء التي تتم اليوم على هامش الخروج من الأزمة الفكرية الطاحنة التي مرت بها العقائد الكلاسيكية السابقة التي ارتبطت بصراعات الحرب الباردة ومن خلال تبلور النظم والقيم الفكرية الجديدة المتمحورة حول المجتمع المدني وحقوق الإنسان وانتشار الوعي بأهمية الديمقراطية وبقيم المواطنة لدى أوساط متزايدة من المثقفين ونشطاء المجتمع السياسي في جميع أنحاء العالم.<sup>14</sup>

إية مقاربة علمية موضوعية للتحولات أو التجارب الديمقراطية في العالم العربي، ومع عدم إسقاط البعد السوسيولوجي التاريخي كبعد مهم في مقاربة المسألة الديمقراطية العربية، ستوصلنا لنتيجة مفادها وجود نماذج للانتقال الديمقراطي وليس نموذجاً واحداً، أو مداخل وليس مدخلاً واحداً، هذا التعدد ليس بالضرورة مؤشراً على خصب التجارب الديمقراطية بل قد

<sup>13</sup> - إذا استثنينا ما جرى في الاتحاد السوفيتي فإن بقية أنظمة المعسكر الاشتراكي في أوروبا الشرقية سقطت بفعل انتفاضات أو ثورات شعبية بدأت في بولونيا حيث قادت حركة تضامن الثورة وانتهت بيوغسلافيا حيث أدت الثورة لنفيكيها ولقيام حرب أهلية.

<sup>14</sup> - برهان غليون ، موجة الديمقراطية الرابعة ،موقع الجزيرة -المعرفة-وجهة نظر ، 2005-5-4

يكون مؤشرا على حالة من التيه والتخبط وهو أمر مفهوم عندما لا يكون خيار الديمocratie محل إجماع ولا يعكس الثقافة الغالبة في المجتمع، بل نجد هذا التيه يمس البلد الواحد ،في بعض البلدان العربية كمصر والعراق مثلا عرفت تجارب لبيرالية وبرلمانية متقدمة في بداية القرن العشرين ثم انتكست لتدخل في دوامات الفكر الثوري والاشتراكي والعسكري وبعدها عادت لتبث عن مخارج لازمتها من خلال الديمocratie ولكن في ظل عالم متغير أهم سماته ثقل الضغوط الخارجية الدافعة للانتقال الديمocratic لأهداف تخدم الخارج أكثر مما تخدم شعوب المنطقة.

ارتبط الحديث بالتحول الديمocratic في العالم العربي في السنوات الأخيرة بما يسمى (مشروع الشرق الأوسط الكبير) الذي تفتقت عنه عقلية مراكز القرار في الإدارة الأمريكية. وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبعد الحرب على العراق وتدعياتها وبعد عقود من الدعم الأمريكي والغرب لأنظمة استبدادية دكتاتورية لا تراعي حقوق الإنسان، توصلت الإدارة الأمريكية لقناعة بأن سبب العنف، أو الإرهاب كما تسميه، الموجه للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية تحديدا سببه الفقر وغياب الديمocratie والتركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية والإسلامية ،وعليه وفي إطار مواجهة (الإرهاب ) أعلنت الإدارة الأمريكية في مطلع فبراير 2003 عن مبادرة تهدف إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية سياسية وتعلمية في منطقة الشرق الأوسط ،وفي يونيو 2004 طرح الرئيس بوش مشروع الشرق الأوسط الكبير حيث ربط ما بين إنجاز عملية السلام في المنطقة ووضع حد للعنف من جانب واحداث تنمية شاملة سياسية واقتصادية وتعلمية من جانب آخر . بعد سنوات قلائل من التعامل مع الرؤية الأمريكية للديمocratie وخصوصا في شقها الهدف لاستيعاب الإسلام السياسي ضمن النظم السياسية القائمة كوسيلة للحد من العنف السياسي ،ثبت محدودية النجاح الذي تحقق في هذا السياق .

حتى لا نظلم الديمocraticين الحقيقيين في العالم العربي ،يجب التأكيد بأنه جرت محاولات جادة للأخذ بالديمocratie ونشر ثقافتها وانتزاع مكتسبات من الحكم ،قبل أن تتبني واشنطن الدعوة لنشر الديمocratie في الشرق الأوسط ،بل يمكن القول إن من الأهداف الأمريكية من وراء دعوتها لنشر الديمocratie في المنطقة، سحب البساط من تحت أقدام الديمocraticين الحقيقيين في العالم العربي. حركات وأحزاب وشخصيات ومؤسسات مجتمع مدني دخلت في مواجهات وبعضها مسلحة مع أنظمة دكتاتورية واستبدادية دفاعا عن حقوق الإنسان ولمزيد من الحرية والكرامة،هؤلاء مناضلون من أجل الديمocratie حتى وإن لم يرفعوا شعاراتها،فكل نصال من أجل الحرية والكرامة ضد القمع والاستبداد هو نصال ديمocratic أو يهيئ المناخ للانتقال الديمocratic. لو أردنا رصد المشهد الديمocratic في العالم العربي سنجد النماذج أو التطبيقات التالية :-

## **أولاً: ديمقراطية تحت الاحتلال وبإشرافه (ديمقراطية خارج السياق)<sup>15</sup>**

هذه تمثل سابقة في التاريخ، فلأول مرة يُطرح التحدي الديمقراطي على مجتمع وهو تحت الاحتلال ، فالاحتلال نفي لإرادة الأمة فكيف يمكن لشعب أن يؤسس نظاماً ديمقراطياً دون أن يكون حرّاً للإرادة. هذا الشكل من الديمقراطية يعتبر خارج السياق ، خارج سياق حركة التحرر حيث يفترض وحدة الشعب في مواجهة الاحتلال وليس صراع الشعب والأحزاب من أجل سلطة تحت الاحتلال ، وخارج سياق العملية الديمقراطية بما هي شكل من أشكال حكم الشعب الحر والمستقل للإرادة. هذا النموذج متجسد في فلسطين والعراق .

لأن أهم مؤشر على وجود نظام ديمقراطي هو الحرية، حرية الوطن وحرية المواطن فلا يمكن لشعب خاضع للاحتلال أن يمارس انتخابات نزيهة تؤسس لنظام ديمقراطي، فالاستعمار نقيض الحرية بكل تجلياتها وبالتالي نقيض الديمقراطية. عليه نلاحظ بان مسألة الحكم الديمقراطي من خلال التنافس عبر صناديق الانتخابات لم تكن مطروحة عند حركات التحرر في العالم سواء تجربة الثورة الفرنسية أو الثورة الأمريكية أو الثورة الجزائرية أو الثورة الفيتنامية الخ ، فحركات التحرر لا تستمد شرعيتها من صناديق الانتخابات بالضرورة. واليوم تشار الشكوك حول شرعية ونزاهة الانتخابات التي جرت في العراق وأفغانستان في ظل الاحتلال وشرعية المؤسسات والقيادات التي تفرزها الانتخابات. إن أي انتخابات في ظل الاحتلال لا يمكنها إلا أن تنتج نظاماً سياسياً خاضعاً للوصاية وناقصاً السيادة.

في الحالة الفلسطينية وبالرغم من عراقة الشعب الفلسطيني وممارسته الانتخابات في مستويات وأوضاع متعددة خارج إطار السلطة السياسية، إلا أنه يجب التعامل بحذر مع محاولة تطبيق الديمقراطية وما تستدعيه من انتخابات في مناطق السلطة ليس رفضاً للديمقراطية وللانتخابات ولكن لأن استحقاقاتها وخصوصاً الانتخابات تتصادم مع سياق حركة التحرر الوطني التي يفترض أن الشعب الفلسطيني ما زال يمر فيها ولأن واقع الاحتلال لا بد أن يؤثر سلباً على العملية الانتخابية وبناء الديمقراطية. يمكننا الإشارة إلى أهم أسباب الحذر من المسار (الديمقراطي) والانتخابي في الحالة الفلسطينية وهي التالي :-

- 1 : غياب الدولة الفلسطينية المستقلة وبالتالي غياب نظام سياسي فلسطيني يمكن أن تُحيط إليه صفة (الديمقراطي) أو أي صفة دولاتية، فالديمقراطية هي نظام سياسي يحدد علاقة الحاكمين بالمحكومين في الدولة والشعب الفلسطيني ما زال خاضعاً للاحتلال وبالتالي فقد السيادة. مع التأكيد بأننا نتحدث عن الديمقراطية كنظام حكم، أما دون ذلك فيمكن تلمس مؤشرات دالة على وجود ممارسات ديمقراطية كالانتخابات داخل الاتحادات الشعبية والأحزاب.

15 - انظر حول الموضوع : الانتخابات الفلسطينية والانزلاق نحو الديمقراطية (ديمقراطية خارج السياق). مجلة سياسات ، مجلة فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة - رام الله ، شتاء 2007.

2 : كون الشعب الفلسطيني لم يتجاوز بعد مرحلة التحرر الوطني وحركات التحرر الوطني كانت تؤجل قضايا الصراع الاجتماعي والاستحقاقات الديمقراطية إلى ما بعد التحرير ، حيث إن متطلبات مواجهة الاحتلال أكثر أولوية من الصراع على السلطة.

3: غالبية الأحزاب والقوى السياسية القائمة ما زالت محكومة إما ببقايا الفكر الاشتراكي والثوري وهو فكر يؤمن على براغمات أو مسلمات غير متصالحة مع الفكر الديمقراطي ، أو بفكر الجماعات الإسلامية التي لا تؤمن لا بالديمقراطية ولا بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة سلميا.

4: في ظل حالة الانقسام القائمة فإن انتخابات دون مصالحة وتوافق قد تؤدي لتكريس حالة فصل غزة عن الضفة وتعمق الانقسام السياسي والإيديولوجي.

إن أية مقاربة موضوعية للاستحقاق الانتخابي في مناطق السلطة الفلسطينية ستصل لنتيجة مفادها أن هذه الانتخابات منفصلة عن العملية الديمقراطية وان المخططين الأوائل لها لم يكن هدفهم تأسيس دولة فلسطينية ديمقراطية بل أهداف أخرى أهمها دفع القيادات والنخب للتخلص عن الشرعية الثورية والجهادية وإلزامها بشرعيات تلزمها باستحقاقات دولية وتعاقدية مرتبطة بالتسوية السلمية، وخلق حالة من التنافس والصراع على السلطة بين النخب والأحزاب السياسية تبعدها عن مواجهة الحقيقة مع إسرائيل.

### **ثانياً: ديمقراطية بدون تداول على السلطة (صراع الديوك).**

لا معنى للديمقراطية إن لم تؤد للتداول على السلطة على كافة المستويات سواء تعلق الأمر برأس السلطة والنواب والوزراء أو داخل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ، هذا التداول غير ملحوظ في غالبية الأنظمة العربية بما فيها القائلة بالديمقراطية مثلا: مصر ، تونس ، الجزائر واليمن والأنظمة (الديمقراطية) الملكية. ففي هذا النموذج تصبح الديمقراطية كنوع من الملهأة للشعب أو حلبة صراع الديوك. الرئيس أو الملك يحكم مدى الحياة وشخصه مقدس وصلاحياته وسلطته مطلقة وهو أمر يمتد حتى لأسرته وأفراد حاشيته. هذا الزعيم الملهم نتاج ضغوطات خارجية أو لتجديد شرعنته المازومة ، يفسح المجال للشعب والنخب والجماعات للتصارع مع بعضها البعض من أجل مناصب صغيرة لا تؤثر على بنية النظام وتوجهاته . هذا التنافس والتعددية والصراع على السلطة ليس نضالاً ديمقراطياً بالضرورة ما دامت تشغله ضمن قواعد لعبة يحددها النظام ، وبالتالي يتحول هذا الصراع لما يشبه صراع الديوك في حلبات صراع الديكة، وزاد هذا الصراع حدة بعد دخول بعض جماعات الإسلام السياسي للحلبة.

### **ثالثاً: ديمقراطية بدون ثقافة الديمقراطية (الديمقراطية الشكلانية)**

الديمقراطية ثقافة كما هي مؤسسات ولا قيمة لهذه الأخيرة بدون مجتمع مؤمن بثقافة الديمقراطية وقيمها فلا ضمانة لنجاح الديمقراطية وقدرتها على الوصول لأهدافها في صون� واحترام كرامة المواطن وحقوقه بدون ثقافة الديمقراطية ، وقد لاحظنا ضعف هذه الثقافة في المجتمعات العربية أو أن هذه الثقافة تواجه تحديات كبيرة من طرف ثقافات تقليدية ودينية ، وهي مغيبة حتى داخل الأحزاب التي تقول بالديمقراطية وتقاتل من أجلها. إن المفارقة في هذا السياق إن الحديث عن الديمقراطية اليوم يتزامن مع ظاهرتين : الأولى، ظاهرة المد الأصولي أو الديني في العالم العربي ومن المعروف أن ثقافة الجماعات الدينية بشكل عام تناصب الديمقراطية العداء ، والثانية عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية ولكن هذه المرة بشعارات ديمقراطية مما يفتح المجال للتساؤل إلى أي حد يمكن أن يكون العسكر والعنف السياسي بشكل عام مدخلًا للانتقال الديمقراطي وخاصة أن هننتنغيون اعتبر انقلاب العسكر في البرتغال بداية التحول للديمقراطية؟. هذه الظاهرة موجودة في إفريقيا أما في العالم العربي فتعد موريتانيا نموذجاً لها .

#### **رابعاً: ديمقراطية حلبة المصارعة بين الطوائف والإثنية (ديمقراطية تفكيك الأمة)**

التجربة التاريخية تفيدنا بأن الديمقراطية تبدأ من النخبة ثم تنتقل للشعب، وإن التقدم نحو الديمقراطية يتواكب مع صهر وإذابة الانتماءات الطائفية والإثنية في إطار المواطنة ، فالانتماء الأكبر للوطن يضعف الانتماءات الصغرى ، ولكن الفرق بين التجربة التاريخية في هذا السياق والحالة العربية أن النخبة الأوروبية التي قادت العملية الديمقراطية كانت تؤمن بفكر وثقافة الديمقراطية فيما النخب العربية التي تتحدث عن الديمقراطية ، بعضها مؤمن بالديمقراطية ولكن غالبيتها توظف خطاب الديمقراطية كأيدولوجيا حتى تتسيد على الشعب باسم الديمقراطية، ومن جهة أخرى فبدلاً من أن تؤدي الديمقراطية لتكرис مبدأ المواطنة بما يؤدي لإذابة أو إضعاف انتماءات ما قبل الدولة ، نلاحظ أن ما أثارته الديمقراطية من حريات استئنف الطائفية، محولاً الطوائف إلى طائفية مما أدى لتعزيز الطائفية والعرقية حيث تحولت الديمقراطية كفضاء لصراع النخب والطوائف على حساب وحدة الأمة. لو كان الأمر يتعلق بأن تكون الديمقراطية مدخلاً للاعتراف بالحرية الثقافية للأقليات لكن الأمر مقبولاً ولكن ما يجري هو توظيف الحريات كمدخل للإقصاء ولتفتيت وحدة الأمة. وللمفارقة فإن الحديث عن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يفترض أنه يؤسس للديمقراطية بما هي تعزيز لمفهوم المواطنة والتعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع ، تزامن مع سياسة (الفوضى البناء) التي تبنته الإدارة الأمريكية في نفس الفترة ، مما يفرض طرح السؤال : هل تريد واشنطن من دمقرطة الشرق الأوسط تأسيس ديمقراطية حقيقة أم خلق فوضي مدمرة لوحدة المجتمعات العربية ؟

#### **خامساً: ديمقراطية تعيد إنتاج مجتمع العبودية**

بالرغم من التوجهات المتواضعة التي تلامس تخوم الديمقراطية في بعض دول الخليج العربي كالانتخابات ووجود برلمان ودستور ، إلا أن التحول نحو الديمقراطية سيبقى في إطار نبوي ضيق أي مقتصرة على المواطنين الأصليين وهذا يعني أن حوالي 80% من الساكنة مجرد رعايا وخارج العملية الديمقراطية<sup>16</sup>، وهذا يذكرنا بديمقراطية أثينا حيث كان مفهوم المواطنين الذين تشملهم العملية الديمقراطية لا تتجاوز ربع ساكنة المدينة بعد استبعاد النساء والعبيد والأجانب، ويفيد أن المجتمعات الخليجية تشكل حالة غير مسبوقة تاريخياً من حيث نسبة المقيمين الأجانب لعدد السكان الأصليين وهذا ما يخلق خصوصية عند الحديث عن استحقاقات ومفردات الديمقراطية كمفهوم الشعب والمواطنة والحرية والأغلبية والأقلية وإرادة الأمة الخ.

إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الديمقراطية ليست فقط مؤسسات وآليات شكلانية: برلمان وانتخابات ودستور الخ، بل ثقافة أيضاً، وثقافة وقيم الديمقراطية أهم من المؤسسات حيث لا تخلو دولة في العالم من مؤسسات شبيهة بما يوجد في الديمقراطيات الغربية، فالسؤال الذي يفرض نفسه ما تحتوي ثقافة وقيم الديمقراطية التي ستحدد وتحكم وتنظم العلاقة بين الشعب (الأقلية) والمقيمين (الأغلبية)؟.

الثقافة كل مركب من عادات ولغة ونمط معيشة الخ، كل ذلك في دول الخليج لا تعبّر عن لا ثقافة وطنية ولا ثقافة ديمقراطية. ما دام هناك رخاء وثروة نفطية قد يصمت الأجانب على استبعادهم من الحياة السياسية وبحقوق أقل من المواطنين، ولكن ما هو الحال إن تراجع الاقتصاد الخليجي؟ لن يكون من السهولة عودة ملايين الأجانب إلى بلدانهم وأنذاك قد يقاوموا قرارات الإبعاد وقد يطالبوا بحقوق مكتسبة من الإقامة الطويلة والمساهمة في بناء دول الخليج. تجارب تاريخية تقول بأنه حتى العبيد يمكن أن يثوروا إن لم يشعروا بأن لهم حقوق إنسانية ونذكر هنا بشورة العبيد التي قادها سباراتاكوس عام 72 ق.م تقريباً على روما .<sup>17</sup>

## المطلب الثاني: انسحاق الديمقراطية ما بين مطربة الأنظمة وسندان الإسلاموفobia

ما بين مطربة السلطة وسندان جماعات إسلام سياسي أنتجت ظاهرة الإسلاموفobia، تم سحق الأوطان والقوى الديمقراطية الحقيقية في العالم العربي. انسحاق الأوطان التي تشكّل فضاء للحرية والمساواة

16 - يشكل مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة 10% من السكان وهو ما يعادل (800) ألف من ثمانية ملايين حسب إحصاء 2007م، في حين أن الجالية الهندية يبلغ عددها مليوناً ونصف المليون، ونسبة المواطنين في قطر 16% من مليون ونصف المليون حسب إحصاء 2008م، وفي الكويت 33% للمواطنين و67% للوافدين، وفي البحرين 50% للمواطنين و50% للوافدين، وفي المملكة 35% للوافدين و65% لل سعوديين،

17 - قاد سباراتاكوس Spartacus ثورة للعبيد على الإمبراطورية الرومانية عام 71 قبل الميلاد واستمرت الثورة عدة سنوات والحق هزائم متعددة بجيوش الإمبراطورية ، إلا انه هزم في النهاية .

والعيش الكريم لكل مكونات الشعب دون تمييز طائفي أو عرقي، وانسحاق القوى التي ناضلت لعقود للانعتاق من ربيقة الاستبداد والتخلف والمتطلعة للحداثة والتقدم واحترام حقوق الوطن والمواطن وتحويل الشعب من ساكنة ورعايا إلى مواطنين وتحويل الأرض التي يقيمون عليها من محل إقامة إلى وطن يفتخرن بالانتساب إليه والعيش فيه.

كل مراقب لأوضاع العالم العربي سيلاحظ ارتكاسة الفكر والواقع العربي من فكر يدعو للتقدم والتحرر والوحدة العربية إلى فكر طائفي وقبلوي أو وطني مأزوم يجاهد للحفاظ على تمسك الدولة الوطنية حتى في ظل استبداد أنظمة الحكم القائمة، هذه الأخيرة التي باتت تبرر استبدادها واستمرارها بالحكم بذرية الحفاظ على الوحدة الوطنية ومواجهة المخططات الخارجية ومواجهة التطرف الديني!. في ظل ما يسمى بالانتقال الديمقراطي والانتخابات التي تحولت لأداة لشرعنة الطائفية والإثنية والاستبداد وتأكيد حضورها كحقيقة يجب التسليم بها أرتكس الواقع العربي لمزيد من الفقر وتدھور العدالة الاجتماعية ولحالة من الفتنة والطائفية والإثنية تتعالى تعابير بل تتعاظم.

المراقب للانتخابات التي جرت خلال العقود الأخيرين سواء من حيث القوى المتصارعة على السلطة أو الفائز في الانتخابات سيلمس ضعف حضور القوى السياسية - أحزاب وشخصيات- الوطنية والقومية التي كان لها دور الريادي في مواجهة سلط الأنظمة ، حيث باتت الحياة السياسية اليوم شبه ثنائية قطبية ، النظام السياسي وحزبه ونخبه من جانب وجماعات الإسلام السياسي من جانب آخر، المراقب سيلمس ضعف الروح وال فكرة الوطنية الجامحة عند الأطراف الكبرى المتصارعة على السلطة، الأمر الذي أدى لأن فقد الأحزاب والحركات السياسية ثقة الجمهور بل بات الجمهور ينظر لها كعبء على الحالة الوطنية.

لم تكن الحياة السياسية العربية أرضاً يباباً تسودها الدكتورية والاستبداد والجهل قبل ظهور جماعات الإسلام السياسي وصراعها مع أنظمة الحكم القائمة. لعقود والديمقراطيون الحقيقيون يناضلون بكل أشكال النضال ضد أنظمة الاستبداد بكل تلاوينها الرجعية اليمينية (الثورية التقديمية)، من المغرب إلى مصر وسوريا والعراق ومن عُمان إلى السودان والصومال . ربما لم تكن الديمقراطية العنوان الأبرز للمناضلين الأوائل ، ولم تكن الانتخابات الوحيدة الوحيدة لمعارضة السلطة الحاكمة ولاختبار قوة الحضور الجماهيري، ولكن نضالاتهم كانت تصب في جوهر النضال الديمقراطي ما دامت من أجل الحرية ضد الاستبداد ، لقد سيرروا المظاهرات وقاموا بااعتصامات وحملوا السلاح أحياناً ودخلوا السجون والمعتقلات واستشهد كثيرون دفاعاً عن كرامة وحرية الوطن والمواطن . خلال هذه المسيرة الطويلة الممتدة ما بعد الاستقلال مباشرة حتى نهاية الثمانينيات راكم المناضلون إنجازات مهمة حيث ساهمت في إثارة الرأي العام وخلقت حالة من الوعي الجماهيري دفعت الأنظمة لتخفيض قبضتها الأمنية و للتفكير بمصالحة قوى المعارضة ومحاولة استعمالتها . خلال هذه المسيرة لم تكن جماعات الإسلام السياسي جزءاً من الحركة النضالية الشعبية التقديمية والديمقراطية المتصادمة مع أنظمة القمع والاستبداد. بعض الجماعات

الإسلامية كحزب التحرير وبعض فروع الإخوان المسلمين دخلت بمواجهات ساخنة مع أنظمة عربية ولكنها لم تكن تندرج ضمن النضال الديمقراطي بل كانت أقرب لمحاولات الانقلاب على السلطة للهيمنة عليها وتطبيق الإيديولوجية الدينية لهذه الجامعات وهي أيديولوجيا غير متصالحة مع الديمقراطية بل كانت آنذاك تنظر بريبة للديمقراطية والديمقراطيين.

كانت نقاط التباعد ما بين جماعات الإسلام السياسي وأنظمة الحكم لا تقل عن نقاط التباعد بينها وبين القوى التقدمية والديمقراطية، وفي كثير من الحالات كانت الجماعات الدينية تأخذ موقع المحايدين المراقب لما يجري من تصادم بين الأنظمة ومعارضيها من السياسيين ، وبعضها كان أقرب لمواقف الأنظمة لأنها لم تكن تؤمن بالديمقراطية وثقافتها وأحياناً كانت تنظر للقوى الديمقراطية باعتبارها علمانية وكافرة ، وقد وظفت بعض الأنظمة جماعات إسلامية لمحاربة معارضتها التقدميين والديمقراطيين .

صحيح أن جماعات الإسلام السياسي وخصوصاً الإخوان المسلمين واجهت في بعض المراحل الأنظمة وعانت من الأنظمة وكانت تريد تغيير الوضع القائم ولكن لم يكن وارداً عندها تأسيس نظام ديمقراطي يؤمن بالمشاركة والتعددية السياسية ، كانت تريد إحلال استبداد أنظمة وضعية باستبداد أنظمة دينية، ومن هنا لاحظنا أن جماعات الإسلام السياسي لم تدخل في تحالفات ثابتة مع القوى السياسية الديمقراطية والتقدمية في أي دولة عربية، وكنا وما زلنا نسمع عن القوى الإسلامية والقوى الوطنية أو القومية ، ونسمع عن الصحف الإسلامية والصحف الوطنية والقومية ، لم يكن مفهوم الوطن والهوية والثقافة عند الجماعات الإسلامية يتواافق مع مفهومهم عند القوى الوطنية والقومية والتقدمية -ما لاحظناه أخيراً في مصر من تنسيق بين الإخوان المسلمين وقوى تقدمية ووطنية بعد الانتخابات لا يعدو كونه ردود فعل انتفافية على نتائج الانتخابات أكثر مما هي مؤشر على تحالف دائم .-

ما كان يbedo حراكاً ديمقراطياً في العالم العربي كان يخفي دوافع غير ديمقراطية عند القوى الرئيسة الكبرى في هذا الحراك ، حيث تم نزع راية النضال الديمقراطي ومصادرة الفكرة الديمقراطية المنبثقة من الإرادة الحرة للشعب بالتغيير الديمقراطي من يد الديمقراطيين الحقيقيين لتتسلمها أو تستلبه أطراف تقول بالديمقراطية ولا تؤمن بها . الديمقراطيون الحقيقيون في العالم العربي تمت محاصرتهم من ثلاثة قوى: أنظمة الحكم ونخبتها، جماعات إسلام سياسي لا تؤمن بالديمقراطية ، واشنطن ورؤيتها لديمقراطية تخدم سياسة ( الفوضى البناء ) في المنطقة . لا شك أن الجماعات الإسلامية ليست على نفس الدرجة في اقترابها من الديمقراطية وبالتالي ليست على نفس الدرجة في صدقها بالدخول في العملية الانتخابية. بعض جماعات الإسلام السياسي وطنّت أيديولوجيتها الدينية وعقلنت خطابها بحيث بات أكثر تسماحاً وقبولًا بالآخر ، هذه الجماعات تقبل مبدأ الشراكة السياسية ومستعدة للعودة لصفوف المعارضة إن خسرت الانتخابات ، إلا أن جماعات أخرى دخلت الانتخابات بروح جهادية أو بعقلية الغزو والفتح، دخلت الانتخابات ليس إيماناً بالديمقراطية ولكن كوسيلة للسيطرة على السلطة بعد أن فشلت في

الوصول إليها بوسائل أخرى، ولذلك نجد هذه الجماعات توظف كل ما لديها من إمكانيات مالية ولوحستية وخطاب ديني متشنج لكسب الانتخابات وفي حالة نجاحها لن تسمح بانتخابات أخرى.

ومع ذلك فإن ما وصلت إليه الأوضاع العربية من انسداد أفق على كافة المجالات وما وصلت إليه الأنظمة من ترهل ومن تباعد عن مصالح الجماهير الشعبية يتطلب إفساح المجال لكل القوى السياسية للمشاركة في الحياة السياسية لأنه لا يعقل أن تكون شعوبنا عاقرا وغير قادرة على إنتاج قيادات جديدة ونخب جديدة ، فعقود من النضال السياسي متعدد الجهات والانفتاح غير المسبوق على العالم الخارجي جعلت الجماهير العربية أكثر إدراكا ووعيا لمصالحها وحقوقها وأكثر جرأة على مقاومة الطغيان وما يجري في تونس والجزائر ومصر والسودان واليمن مؤشر على الثمن الذي يمكن أن تدفعه الأنظمة إن تجاهلت مصالح شعوبها وأعاقت الممارسة الديمقراطية الحقيقية وهو ثمن ستدفعه أيضا الدولة الوطنية ليس فقط كنظام حاكم بل كوجود .

صحيح أن خطاب وشعارات بعض جماعات الإسلام السياسي تثير القلق بل والرعب ، ولكن الغرب الاستعماري وأنظمة الحكم يضخمو وبشكل مبالغ فيه من خوف الجمهور من هذه الجماعات ليس دفاعا عن المصلحة الوطنية أو لأن هذه الجماعات تشكل بالفعل تهديدا للمصلحة والوجود الوطني بل لخوف الأنظمة ونخبتها من فقدان مواقعها وامتيازاتها، كما أن الأنظمة توظف فزاعة الإسلام السياسي - الإسلاموفوبيا- لقطع الطريق حتى على القوى التقدمية والديمقراطية الحقيقية. لقد رأينا كيف أن الخاسر في الانتخابات الأخيرة في مصر وقبلهاالأردن والمغرب والكويت والعراق ليست جماعات الإسلام السياسي فقط بل كل القوى الديمقراطية الحقيقية ومجمل المسار الديمقراطي.

حالة الاستقطاب ما بين أحزاب السلطة وجماعات الإسلام السياسي ، وتراجع شعبية وفاعلية الأحزاب السياسية بشكل عام عززا من قوة حضور المجتمع المدني وقطاع الشباب غير المسيسين ، هذه القوى الصاعدة باتت أقوى من الأحزاب من حيث قدرتها على تحريك الشارع وهذا ما لمسناه في الثورة التونسية وفي الثورة المصرية أيضا .

### **المطلب الثالث: انقلاب الانتخابات على أصولها الديمقراطية**

ارتباطا بما سبق ، فعندما تختزل الديمقراطية بالانتخابات وتكرس هذه الأخيرة سيطرة الحزب الحاكم والرئيس الأبدى وتنتج برلمانا بدون معارضة وتعيد إنتاج نفس النخب المسيطرة، وعندما تتواكب الانتخابات مع القهر والفتنة والغوضى وتفتح المجال لتدخل قوى أجنبية ، وعندما تؤدي الانتخابات إلى تعزيز واستئناف الطائفية والعرقية والقبلية والعائلية وزيادة بؤس ومعاناة الشعب ، فهذا مؤشر على انحراف الانتخابات عن وظيفتها الديمقراطية وعن ردة ديمقراطية تحتاج لمزيد من الدراسة والبحث. الانتخابات والديمقراطية الشكلانية والموجهة في العالم العربي انقلب على ماهيتها ووظيفتها الأولى بحيث أصبحت أداة لوأد الديمقراطية

وتهميش الديمقراطيين الحقيقيين، والنتيجة الحتمية لكل ذلك هو ما شهدت في تونس والجزائر ومصر وحالة انسداد الأفق في بقية البلاد العربية .

صحيح، إن مأزق الديمقراطية الشكلانية وتعثر الانتخابات في إحداث عملية انتقال ديمقراطي سلمي بات ظاهرة عرفتها أكثر من دولة، آخرها ساحل العاج، ولكنها في العالم العربي وخصوصا في مشرقه من فلسطين إلى العراق ومصر وقبلهم الجزائر ، أكثر خطورة ودلالة مما هي في بقية العالم . تعثر الانتخابات والانتقال الديمقراطي في بعض الدول الإفريقية يمكن فهمه لقرب عهد هذه الدول بالديمقراطية وبالمسألة الانتخابية، ومع ذلك فالانتخابات تؤسس هناك ل بدايات ممارسة ديمقراطية ، أما في الدول العربية التي لها تجارب سابقة من ممارسة الانتخابات والحياة البرلمانية وبعضها منذ بدايات القرن العشرين، وبما لها من إمكانيات مالية وافتتاح نخبها على الغرب وثقافته وتجربته الديمقراطية ، فإن مؤشرات مقلقة لا تخفيها العين تشير لتراجع عن كثير من المنجزات الديمقراطية التي تحققت سابقا وتشير لمحاصرة الديمقراطيين الحقيقيين ، يجري ذلك باسم الديمقراطية وبنوظيف أحد أدواتها - الانتخابات - .

وكما سبقت الإشارة فإن ما استجد أخيرا على المشهد السياسي في العالم العربي- قبل التحركات الشعبية الأخيرة- هو زعم جميع الأنظمة بأنها ديمقراطية أو لا تعارض الانتقال إلى الديمقراطية ولكن كل منها بطريقتها الخاصة، حيث لكل نظام عربي ديمقراطيته الأبوية الخاصة به. كانت الانتخابات والاستفتاءات على شخص الرئيس المرشح الأوحد (حامى الأمة وراعي الديمقراطية ) ، مدخل جميع الأنظمة لولوج عالم الديمقراطية بحيث تم تعميم الانتخابات وخصوصا التشريعية والأخذ بها من طرف غالبية الأنظمة العربية مع تراجع المكونات الأخرى للديمقراطية ، حتى يجوز القول بأنه تم اختزال الديمقراطية بأحد أدواتها - الانتخابات - ، وتهميش كل مقومات الديمقراطية الأخرى وخصوصا ثقافة الديمقراطية والتربية الديمقراطية والإيمان بالتعدديه وقبول الآخر والتوافق المسبق على ثوابت ومرجعيات الأمة التي لا تخضع للعملية الانتخابية وأخيرا كون الديمقراطية تعبيرا حرا عن إرادة الأمة وليس خضوعا لإملاء قوى خارجية لا يعنيها دمقرطة المجتمع بل خلق الفتنة ، تحولت الانتخابات من أداة لهدف بحد ذاته ، من أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية التي يفترض أن الديمقراطية ما قامت إلا لأجلها لهدف من خلاله يتم تكريس النظام القائم وشرعنة الاستبداد والاستغلال وكأن الانتخابات وجدت من أجل إضفاء شرعية دستورية على الحكام وليس من أجل الشعب.

حتى على مستوى العملية الانتخابية، فعندما قررت الأنظمة - برضاهما أو بسبب الضغوط الخارجية - التعامل مع الاستحقاق الانتخابي تعاملت معه ك مجرد آلية ميكانيكية إحصائية لتحديد من يحصل على أكبر نسبة من الأصوات،آلية يمكنها التحكم فيها وضمان نتائجها ، وتجاهلت هذه الأنظمة أن الانتخابات ثقافة أيضا، ثقافة المواطن وثقافة القائمين والمشرفين على عملية الانتخابات ، إنها الاختيار الحر للشعب ، الوعي والمدرك ل فعله ولنتائجها، في المشاركة السياسية.لقد شكلت اللعبة

الديمقراطية الشكلانية ليس فقط غطاء للاستبداد وملهاة للقوى السياسية ومدخلاً للقوى الشعوبية لشرعنة وجودها بل حلت أيضاً محل الفكر والنضال الثوري والتقديمي مهمشة كل المنظومة الفكرية التحريرية والتقديمية والوحدوية التي طبعت الفكر العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة.

من خلال العملية الانتخابية الحقيقة يمكن قياس حضور وشعبية الأحزاب والقوى السياسية وإتاحة الفرصة للشعب للمشاركة السياسية بطريقة مباشرة من خلال الوصول للمؤسسات التشريعية أو بطريقة غير مباشرة باختيار من يمثلهم ، وبالانتخابات يتم إعمال مبدأ التداول السلمي على السلطة بين قوى تؤمن بالديمقراطية ومستعدة للتخلص عن السلطة في الجولة القادمة للانتخابات إن فقدت ثقة الشعب، وأهم من ذلك، فإن الانتخابات تعتبر لحظة مفارقة ومتميزة في حياة المواطن فيها يشعر المواطن بأنه سيد وصاحب قرار في تحديد من سيتولى السلطة ، المرة والفرصة الوحيدة التي يتودد فيها الكبار للمواطن ليمنحه صوته .

عندما نُحيل الانتخابات - بالمفهوم المشار إليه أعلاه - إلى الديمقراطية ونربط هذه الأخيرة بالثقافة الديمقراطية وبحرية المواطنين بالتعبير الحر عن إرادتهم إنما لتحرير الانتخابات من حالة الابتذال التي صارت عليها العملية الانتخابية في الدول العربية حيث اختزلت لمجرد ماكينة أو عملية حسابية . في الانتخابات الديمقراطية الحقيقة لا يُعد عدد المشاركين بالانتخابات أو عدد الأحزاب المشاركة المقياس الوحيد على وجود ديمقراطية من عدمه ، أيضاً لا تعتبر الشعارات المرفوعة أو الأموال المهدورة على العملية الانتخابية مقياساً على وجود الديمقراطية . المقياس على وجود انتخابات ديمقراطية هو توفر الإرادة الحرة للمواطن في التعبير عن رأيه من خلال ورقة الانتخاب بحرية لا أن يكون مضطراً لبيع صوته بربح خبيث أو بحفلة من المال أو تحت الترهيب والضغط أو تحت بريق شعارات وأيديولوجيات مخادعة . الانتخابات في بلادنا العربية لم تعد تنافساً حرراً بين مواطنين أحجار، يدركون ما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات لتمثيل الأمة بل باتت صراعاً بين أصحاب المال والنفوذ للهيمنة على السلطة لخدمة مصالح فئوية وحزبية لا مصالح الأمة ، وسط هذا الصراع ولخدمته يتم توظيف كل الأيديولوجيات من طرف كل من هب ودب بشكل مبتذل وتوظيف أموال منهوبة من الشعب أو جاءت من مصادر مشبوهة ، أما غالبية الجماهير الشعبية المسحوقة والمُضللة والتي تدعى القوى المتصارعة على السلطة بأنها تمثلها وتنطق باسمها ، فتحتاج مجرد أدوات ينتهي مفعولها بانتهاء العملية الانتخابية.

إن الملاحظ لمحريات الأحداث المرتبطة بالمسار الديمقراطي الذي تم اختزاله بالماكينة الانتخابية منذ الانتخابات التشريعية في الجزائر في ديسمبر 1992 مروراً بالانتخابات التي جرت في المغرب وتونس والأردن والكويت والبحرين وفلسطين الخ - مع أن للانتخابات الفلسطينية خصوصية داخل الخصوصية العربية - وانتهاء بالانتخابات المصرية بداية ديسمبر 2010، سيلاحظ أن الصراع أو التنافس لم يكن على أساس برامج سياسية واجتماعية وحول مفاهيم ومفردات الديمقراطية بل كانت مواجهة

مكشوفة بين السلطة وأعوانها ونخبها من جانب ومعارضة إما ضعيفة وممزقة أو غير متصالحة مع الديمقراطية كالجماعات الإسلامية من جانب آخر، أما الأحزاب والقوى السياسية الديمقراطية العريقة فبالكاد كان يُسمع صوتها أو لها تأثير في مجريات العملية الانتخابية أو نتائجها، والأدهى من ذلك أن بعض هذه القوى كانت تضطر للتحالف إما مع النظام وحزبه أو مع جماعات الإسلام السياسي مع علمها بان كلا الطرفين لا يؤمن بالديمقراطية إيماناً صحيحاً. أيضاً فإن المنعطف الخطير الذي تسير فيه الانتخابات أنها باتت تنافساً بين قوى وأحزاب بدون مرجعية وثوابت قومية توحدها، لم تعد انتخابات وتنافس بين برامج في إطار ثوابت ومرجعيات بل تنافساً وصراعاً على الثوابت الوطنية ذاتها، فيما ثابت الأمة يجب ألا تخضع للتنافس الحزبي ولنتائج الانتخابات بقدر ما تحتاج لتوافق كل القوى السياسية والاجتماعية. ارتداد الانتخابات في العالم العربي على أصولها يعكس أزمة ديمقراطية ولا شك ولكنها تعكس أيضاً أزمة مشروع وطني وأزمة ثقافة وهوية.

ما جرى في تونس ومصر وبقية البلدان العربية هو نتيجة تراكم فشل الديمقراطية الأبوية والموجهة، إنه حصاد الديمقراطية الشكلانية، الديمقراطية الملهأة التي غطت على القضايا الحقيقة للأمة وحالت دون بناء الدولة والمجتمع والنظام على أساس المواطنة الصحيحة. ما يجري أزمة دولة ومجتمع وهو مؤشر على فقدان ثقة الشعب بالانتخابات كآلية للتغيير وفقدان ثقة الجماهير بالقوى والهيئات السياسية القائمة وقد يكون بداية مرحلة جديدة تقرر فيها الجماهير انتزاع حقها بيدها وهذا معناه العودة لنقطة الصفر، إلى مرحلة ما قبل مسرحية الانتخابات، ولا تستبعد أن تفكر القوى التي فقدت ثقتها بالانتخابات وفشلت بولوج السلطة من بوابة الانتخابات بالبحث عن سبل أخرى كاللجوء للعنف أو الانقلابات العسكرية.

## المبحث الثاني

### سيولوجيا الثورة في العالم العربي

الثورة كحدث سياسي واجتماعي وثقافي يمنحها خصوصية، وحيث لا مجتمع يتتطابق مع مجتمع آخر فلا يجب أن نتصور ثورة تتشابه تماماً

التشابه مع ثورة أخرى . صحيح أن الفقر والبطالة من أهم أسباب الثورات ، ولكن الفقر والبطالة لا يشكلان دافعاً للثورة إلا إذا أحس الناس بأنهم فقراء وان هناك أغنياء يستغلونهم وهنا يأتي دور الثقافة السياسية والوعي السياسي، أيضاً سمعنا من وصف الثورة التونسية والثورة المصرية بأنها ثورة الفيس بوك والفضائيات وفي هذا تقليل من شأن الثورة ، لا شك ان تقنيات التواصل الحديثة سهلت الأمر على الشعب وعلى الشوارع للتواصل أسرع وأوسع بعيداً عن رقابة السلطة ، ولكن تقنيات الاتصال الحديثة موجودة في كثير من البلدان وبينها انتشار أكثر من مصر وتونس ومع ذلك لم تحدث ثورة .

ما يجري في العالم العربي من ثورات أو إرهاصات ثورات يحتاج لمزيد من الاهتمام والدراسة ، فثورات اليوم ليست ثورات الأمس ، وثقافة الخصوص والطاعة التي تنسب للمجتمعات العربية الإسلامية يبدو إنها في طريق التلاشي ، وثقافة الشباب أو جيل اليوم ليست ثقافة جيل الخمسينيات والستينيات .

## **المطلب الأول: ماضي العالم العربي: (ثورات) بدون ثورة وانقلابات دون تغييرات**

عرف العرب في تاريخهم الحديث مصطلح الثورة في بداية القرن العشرين حيث أطلق أسم (الثورة العربية الكبرى) على الحركة السياسية والعسكرية التي قادها الشريف حسين والمي مكة عام 1915 ضد الخلافة العثمانية في تحالف مع بريطانيا التي كانت تخوض آنذاك حرباً ضد الدولة العثمانية . إلا أن هذه (الثورة) أحدها وتأمرت عليها بريطانيا حليفة الشريف حسين من خلال اتفاقات سايكس - بيكون 1916 و وعد بلفور 1917 ثم الاستعمار المباشر الذي أخذ اسم الانتداب . التجربة العربية مع الثورة ما بعد الاستقلال لم تكن موفقة كثيراً حتى أن قطاعات كبيرة من المجتمعات العربية شعرت بأنه غرر بها من طرف من قاموا بالثورات والانقلابات وباتت تحن لعهد الملكية لما كان يوفره من حرية واستقرار غير متوفرين في ظل أنظمة الثورة، وبات الجمهور يتتسائل عن جدوى قيام الثورات ضد الأنظمة الملكية ما دامت أحوالهم لم تتغير كثيراً وما دام (الثوار) يفكرون بالتوريث لأبنائهم.

غالبية (الثورات) التي قام بها عسكريون كانت انقلابات فوقية لم تشارك الجماهير في حدوثها ولم تتحسن حياتهم كثيراً بعد قيامها . بعض المجتمعات العربية حكمها منذ الاستقلال حتى اليوم أنظمة حكم كلها جاءت عن طريق انقلابات أطلق عليها أسم الثورة ولم يتغير حال الشعب كثيراً إلا شكلياً حيث يتم الانتقال أحياناً من النظام الملكي للنظام الجمهوري على مستوى المسمى والعلم والنشيد الوطني ، ويتم تحويل القصر الملكي لقصر رئاسي ، وتحويل الحرس الملكي إلى حرس جمهوري ، ويتم إحلال نخبة بنخبة لا تقل فساداً عن سابقتها وإحلال أجهزة قمعية بأجهزة أكثر قمعاً تحد من حرية الشعب باسم الثورة والمصلحة الوطنية ، المصلحة الوطنية كما يراها النظام وليس المصلحة الوطنية كما يراها الشعب . لم يشهد أي نظام من أنظمة الثورة تداولاً على السلطة لا على

مستوى الحزب الحاكم ولا على مستوى الرئيس وفي بعض الأنظمة تحول القائد الثوري إلى أكثر من ملك سواء على المستوى البروتوكولي أو على مستوى الترف والبذخ أو بالنسبة للرغبة بتوريث السلطة للأبناء.

لا يعني ما سبق التقليل من أهمية الهبات وحتى الانقلابات العسكرية أو تحويل الفكر العربي الثوري والقومي وزير مرحلة بكمالها . لا شك بوجود أمور إيجابية لبعض أنظمة الثورة والتجددية وخصوصا ثورة يوليو 1952 في مصر، ولكن الخلل أن دعاة الثورة والثورية تعاملوا مع الثورة وكأنها حالة متواصلة غير ممميزين ما بين الثورة كأداة ونهج لهدم أنظمة فاسدة من جانب ومرحلة البناء التي تحتاج إلى فكر وممارسات ليست بالضرورة هي فكر وممارسات مرحلة التمهيد للثورة والقيام بها من جانب آخر. الثورة مرحلة حيث لا يمكن أن يستمر شعب في حالة ثورة مستمرة ، مرحلة تتميز بدرجة عالية من العنف واستنفاذ الجهد الشعبي ورفع الشعارات الكبيرة لأنها وضع استثنائي لتحقيق غرض هو بالأساس إسقاط أو تغيير وضع قائم لا يرضى عنه الشعب ، هدفها الأساسي توظيف حالة التذمر الشعبي وحالة الكراهية والفقر والكبت التي تعاني منها الجماهير لتغيير وتدمير سبب شقاء الشعب أو من يعتبرهم قادة الثورة السبب ، الثورة في البداية تتعامل مع عواطف الجماهير أكثر مما تتعامل مع عقولهم ، ولكن لا يمكن للشعب أن يستمر في حالة ثورة مستمرة ، كل (الثورات) العربية نجحت في عملية الهدم لأنها عملية سهلة قد تقصر على انقلاب عسكري أو اغتيال الملك أو الرئيس ثم يقال لقد نجحت الثورة - غالبية ما سميها ثورات في مجتمعاتنا العربية هي في الحقيقة انقلابات أو مؤامرات عسكرية لأن الشعب لا يعلم بـ (الثورة ) إلا بعد حدوث الانقلاب وتغيير نظام الحكم أو رأس النظام فقط وإذاعة البيان الأول عبر الراديو أو التلفزيون.

سواء كانت ثورة أو انتفاضة أو انقلابا فإنها في العالم العربي لم تكن واضحة من حيث حمولتها الطبقية باستثناء ثورة يوليو 52 في مصر التي رفعت شعارات القضاء على الإقطاع وأعادت الاعتبار لطبقة العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة . الشعب كان يريد التغيير ولكنه يريد تغييرا ملموسا في مستوى المعيشة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية وليس تغييرا في الشعارات والأيديولوجيات فقط ، وقد رأينا كيف أن إيديولوجيات ثورية وقومية واشتراكية أسست لأسوء أشكال الاستبداد. إن شعوبا جائعا فقيرا مهانا متخلفا لا يحتاج إلى كثير جهد حتى يقذف نفسه في آتون الثورة ، إنه في حالة ثورة مستمرة حتى ضد نفسه ، وكم هم واهمون ومدعون أولئك الذين ينسبون إلى أنفسهم صفات الذكاء والعقريّة والقيادة الحكيمية لأنهم استطاعوا أن يصلوا إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري موظفين خطاب الثورة والتغيير ، إن من يدعون لأنفسهم فضيلة قيادة ثورة ما هم إلا الأكثر ديماغوجية والأكثر قدرة على التلاعب بعواطف جموع جاهلة فقيرة مقهورة، لأن السؤال الذي يفرض نفسه ماذا بعد الفوضى والانقلاب المُسمى ثورة ؟ ماذا بعد إسقاط النظام القديم ؟ من يبني المجتمع الجديد: سياسة واقتصادا وثقافة، بشكل أفضل من المجتمع القديم ؟.

مع تحولات النظام الدولي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، تعرض الفكر الثوري والحركات الثورية لنكسة، حيث أن الثورات التي شهدتها العالم وخصوصا خلال القرن العشرين، كانت تحظى بدعم المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر العالمية وكانت ترفع شعارات معادية للرأسمالية والإمبريالية ولكن الديمقراطية لم تكن هدفا لها أو على الأقل لم تكن على سلم اهتماماتها وظهر ذلك من خلال تشكيل قادة (الثورة) مجلسا عسكريا للحكم يسمى مجلس قيادة الثورة يحتكر السلطة ويهمش القوى السياسية الأخرى<sup>18</sup>. مع انهيار المعسكر الاشتراكي وتسييد الولايات المتحدة على العالم أصبح ما تبقى من الحركات الثورية تعيش أزمة كبيرة، فمثلا الثورة الفلسطينية التي لم تستطع أن تنجز مشروعها التحرري في ظل الثنائية القطبية تتعرضاليوم لتحديات كبيرة وهي تواجه إسرائيل من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر. ومن جهة أخرى فإن تراجع الأيديولوجية الثورية الاشتراكية والقومية أفسح المجال لحركات ثورية بمحتوى ديني (جهادية)، وهذا حال حركة طالبان الأفغانية وتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن والثورة الإيرانية بقيادة الخميني نهاية السبعينيات، وحزب الله في لبنان وحماس وحركة الجihad الإسلامي في فلسطين. بالرغم من أن البعض زعم بأن انهيار المعسكر الاشتراكي سيؤدي لنهاية الحركات الثورية وكل النظم المعايدة للرأسمالية، وهو ما وصفه فرانسيس فوكويا صاحب هذا الطرح ب (نهاية التاريخ)، إلا أن منطق الأمور والطبيعة الإنسانية يؤكdan بأنه حيث يكون ظلم لا بد أن تكون ثورات وحروب بغض النظر عن المحتوى الإيديولوجي لهذه الثورات، وإن غابت الأسباب الأيديولوجية للثورة فستكون أسبابها اقتصادية أو قومية أو دينية.

إلى ما قبل الثورة التونسية والمصرية كانت جماعات الإسلام السياسي على رأس القوى المطالبة بالتغيير وهي جماعات وإن كانت تلتقي مع الثورة من حيث الرغبة في التغيير إلا أن غالبيتها تقوم على أيديولوجية لا تعرف بالآخر ولا تؤمن بالوطنية والمشروع الوطني ولا بالديمقراطية ، كما تستعمل أدوات عنيفة ودموية أحيانا، أيضا تفتقر لرؤية حضارية وواقعية لما بعد هزيمة الأنظمة القائمة. ومع ذلك فقد نجحت بعض الحركات الإسلامية في إحداث ثورة متصالحة مع متطلبات الحضارة والحداثة كما جرى مع ثورة الخميني ضد سلطة الشاه في إيران، وفي المقابل بعض هذه الحركات ما زالت تشير كثيرا من النقش حول جدواها للأمة وحتى للرسالة السماوية التي تدعى تمثيلها، وهذا هو حال تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية في أفغانستان وبعض الجماعات في العراق والجزائر والمغرب ومصر. ولكن مع الثورتين التونسية والمصرية انكشفت حقيقة أن غالبية الشعب ليس مع الإسلام السياسي.

<sup>18</sup>-مثلا من أولى القرارات التي أتخذها مجلس قيادة ثورة يوليو المصرية حل الأحزاب السياسية والعمل بنظام الحزب الواحد. وكان هذا حال كل الأنظمة التي شهدت انقلابات حيث أُسست لنظام الحزب الواحد أو الحزب القائد.

جماعات الإسلام السياسي ولأنها تملك قوة الإعلام والتنظيم ولديها إمكانيات مالية ضخمة ويسبب لجوئها للعنف فإن صوتها هو الأعلى، قد تكون أكبر الأحزاب في بعض الدول العربية ولكنها لا تمثل الأغلبية بأي شكل من الأشكال ، قوتها وانتشارها يعودان لضعف الأحزاب السياسية الوطنية والقومية لفقدان الأنظمة شرعيتها . ومع ذلك لا بد من التنويه لتصريحات لقادة جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم تؤشر على تحول في الرؤية والموقف من الديمocrاطية كالطالبة لدولة مدنية ورفض الدولة الدينية ، وهذا ما سمعناه من إخوان مصر ومن جماعة العدل والإحسان في المغرب، وحتى لو كانت هذه المواقف براغماتية أو تكتيكا لركوب موجة المد الشعبي وللتتمكن الجماعات من دخول النظام السياسي كما يقول البعض ، فيجب أن تؤخذ بعين الاعتبار والتعامل معها بإيجابية.

## **المطلب الثاني : الشباب يستحضر الثورة في عالم متغير**

تارياخيا كانت أنظار الشعوب العربية تتطلع للمنقذ البطل الذي يحررها من الظلم والاستبداد ، وكان المنقذ في الخيال الشعبي إما قائد عسكري يقوم بانقلاب أو قائد قومي وثوري محنك أو جماعة دينية أو حزب سياسي، لم يكن بوارد التفكير بأن التغيير يمكن ان يأتي من جماعة كانت خارج إطار بؤرة الفعل السياسي وكان يُنظر إليها ك مجرد وقود أو عامل مساند للأحزاب والسياسيين ونقصد بها فئة الشباب .

ومن هنا ولأن الثورتين التونسية والمصرية لم تكونا بقيادة الجيش ولا بقيادة أي حزب سياسي، فإن الحراك الشعبي الذي قاده الشباب تحول لثورة حقيقة إن لم تغيير تغييرا جذريا الواقع القائم فإنهما دشننا عهدا جديدا من الحياة السياسية وامتد تأثيرهما إلى بقية البلدان العربية .

ما جرى في تونس ومصر استحضر خطاب و فعل الثورة في العالم العربي، إلا أن هذا الاستحضار جاء في زمن مغایر وظروف مختلفة مما كانت عليه خلال العقود الماضية. سابقا كان كل حديث عن الثورة وكل فعل ثوري موجهها ضد الاستعمار أو ضد أنظمة رجعية يمينية أو دكتاتورية استبدادية لا تؤمن بالديمقراطية ولا تأخذ بها بجدية، أما اليوم فالتحركات الشعبية تطالب بالديمقراطية وتجري في مواجهة أنظمة تقول بالديمقراطية وتزعم بأنها تستمد شرعيتها من صناديق الانتخابات أو في مواجهة أنظمة سياسية (ثورية وقومية وجماهيرية وتقديمية )، سابقا كانت نخبة سياسية أو عسكرية تقوم بتحريض الجماهير على الثورة أو تنب عن الشعب في مواجهة النظام القائم أما اليوم فالشعب يتحرك بعيدا عن الأحزاب التقليدية والتاريخية، بل تضع الثورة الأحزاب في حالة من الإرباك مما يدفعها للهث لركوب موجة الثورة ومحاولة جني ثمارها لصالحها.

إن أهم سمات المد الثوري الراهن هو التغيير في القوى الاجتماعية ومواعدها في بؤر التأثير السياسي، القوى الاجتماعية التقليدية من طبقات ونخب وأحزاب تراجعت للوراء لصالح فئات جديدة وهي فئة الشباب والمجتمع المدني. جيل الشباب كان على رأس الحراك المطالب بالتغيير وهو جيل مشبع بثقافة الديمقراطية ، أيضا تميزت الثورات العربية وخصوصا الثورتان التونسية والمصرية باعتمادهما وتأثرهما بالثورة المعلوماتية

خصوصا الانترنت والفضائيات والتلفون المحمول، تقنيات التواصل الحديثة أصبحت جزء من الثورة وهو ما لم يكن موجودا في الثورات السابقة ،تقنيات مكنت الشباب ومجمل الجماهير من التواصل مع بعضهم وتوجيهه مجريات الثورة دون الحاجة للتنظيمات الحزبية التي كانت تلعب هذا الدور، أيضا العولمة الثقافية وتبني العالم أجمعه لمنظومة حقوق الإنسان وقيم وثقافة الديمقراطية جعل مطالب الشباب مفهومة ومقبولة وبالتالي تجد تجاوبا وتأييدا من العالم الخارجي.

ما جرى في تونس ومصر من أحداث دشن مرحلة ثورية جديدة وهي الثورة الشعبية الديمقراطية.الثورة التونسية والمصرية أعادتا الاعتبار للوطن والوطنية وفتحتا الباب أمام الشعب ليكون له دور في تقرير مصيره بنفسه أو على الأقل يُحترم رأيه من طرف النخب الحاكمة.فعندما ناضلت الجماهير العربية ضد الاستعمار وضد أنظمة القمع والاستبداد، لم يكن واردا أن تصادر نضالاتها ومعاناتها وتضحياتها ويتم تجييرها لنخب وأحزاب جديدة تتسيّد عليها . ناضلت الجماهير من أجل استقلال الوطن وحرrietه باعتبار الوطن الفضاء الذي يوفر لهم الحرية والكرامة ،وعندما منحت الجماهير ولاءها للحركات والأحزاب التي قادت الثورة ضد الاحتلال إنما مراهنة منها على أن هذه الحركات ستواصل نضالها بعد الاستقلال لقيام وطن حر مستقل يوفر للمواطنين الحياة الكريمة ويقيم عدالة اجتماعية ،ما لم يخطر على بال الجماهير أن تحول السلطة (الوطنية ) ،التي قامت بعد الاستقلال أو بعد إسقاط الأنظمة الملكية والرجعية، لهدف بحد ذاته وأن يتحول قادة الثورة لنخبة حكم تستبدل بالسلطة ويورث القائد الشوري الحكم لأبنائه من بعده،أيضا لم يكن في الحسبان أن تؤدي الديمقراطية إلى تكريس سيطرة الحزب المهيمن والرئيس الأوحد .

في المجتمعات الديمقراطية العقلانية وحيث أن من يتبعوا م الواقع السلطة منتخبون من المجتمع ويعبرون عن رغباته وتطبعاته ويستطيع الشعب التحكم في ممارساتهم ومراقبتهم وتغييرها بالانتخابات وبضغط الرأي العام الخ ،فإن علاقة تصالحية تربط ما بين السلطة والمجتمع وما بين السلطة والوطن، وبالتالي فإن الأحزاب والقوى التي تتنافس أو تتصارع للوصول إلى السلطة لا تخرج عن إطار المصلحة الوطنية حيث يبقى التنافس والصراع ضمن ثوابت ومرجعيات الأمة ،صحيح أن السلطة تمنح امتيازات وتحقق مصالح للنخب الحاكمة ولا تخلي أحيانا من فساد واستغلال نفوذ، ولكن هذه النخب في المقابل تعمل من أجل المصلحة الوطنية أو الوطن بما هو المشترك بين كل مكونات المجتمع من أفراد وجماعات وثقافات فرعية وأحزاب سياسية.<sup>19</sup>

19 - لا يخلو نظام سياسي من فساد سواء مالي أو أخلاقي فالرئيس الأمريكي كلنتون اتهم بقضية أخلاقية وكذا بالنسبة للرئيس الإسرائيلي كتساف الذي حكم بسبع سنوات بسبب التحرش الجنسي، ورئيس وزراء إيطاليا برلسكوني المشهور ب GAMARATE النسائية وبثروته الهائلة ،كما وجهت اتهامات بالفساد المالي لكثير من المسؤولين الكبار في دول ديمقراطية .المهم ليس وجود فساد من عدمه بل المهم وجود منظومة قانونية لا تعتبر أحدا فوق القانون وتستطيع محاكمة الفاسدين ،هذا ما يوجد في الدول الديمقراطية ويغيب عن أنظمة العالم العربي حيث النظام والسلطة فوق القانون وفوق الوطن .

أما في العالم العربي، فقد فهم البعض أو أراد أن يفهم الشعب أنه بالاستقلال وقيام الدولة انتهى النضال والعمل من أجل الوطن وإن المرحلة مرحلة جندي ثمار الاستقلال من خلال مغانم وامتيازات السلطة ،نسى وتناسي هؤلاء أن النضال الحقيقي يبدأ ما بعد الاستقلال ،ما بعد الاستقلال يبدأ الجهاد الأكبر أو النضال الحقيقي لتوفير الحياة الكريمة للمواطن الذي لم يكن هدفه من الانخراط في حركة التحرر الوطني وفي الثورة أن يكون له علم ونشيد وجيش وسجن وطني فقط ،بل ناضل من أجل الحرية والحياة الكريمة التي كان يفتقدوها في ظل الاستعمار وفي ظل الأنظمة الاستبدادية الماجورة .

منذ الاستقلال ونحن نشهد صراعا على السلطة ،غالبا ،إن لم يكن كلها ،صراعا دمويا غير ديمقراطي عبر الانقلابات التي سُميت ثورات وعبر حروب أهلية أو انتخابات شكلية لا علاقة لها بالممارسة الديمقراطية الحقيقية، وكل ذلك كان وما زال يتم باسم الوطن والمصلحة الوطنية أو باسم الدين ،وحتى اليوم ،فالذين يتمسكون بالسلطة يستقوون بالأجهزة الأمنية والجيش ،والذين يتطلعون إلى السلطة عبر العنف السياسي أو الجاهادي ،وغالبية الذين يتطلعون للسلطة ويناضلون للوصول إليها موظفين خطاب الثورية والوطنية أو خطاب الديمocratic ،إنما يتطلعون للوصول للسلطة كهدف بحد ذاتها.

هذا ما لمسناه خلال العقود الماضية حيث أن من يصل للسلطة ينسى كل شعاراته الكبيرة عن الوطن والوطنية ويصبح هدفه الحفاظ على السلطة والتمتع بامتيازاتها على حساب الوطن كقضاء للحرية والحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية لكل المواطنين، وهنا نلاحظ كيف أن تضخم السلطة في العالم العربي يتواكب مع انهيار الوطن والدولة الوطنية ،نلاحظ أن نخب السلطة تزداد ثراء وفسادا ،فيما الوطن ينهار وتتصبح الدولة الوطنية محل تساؤل ،من الصومال إلى السودان واليمن والعراق، حتى مصر والجزائر ولبنان ليسوا ببعدين عن أزمة الدولة الوطنية. فهل مفهوم الوطن عند الحوثيين في اليمن هو نفسه عند الحراك الجنوبي أو عند أحزاب السلطة؟ هل مفهوم الوطن عند شيعة العراق نفسه عند البغداديين المُبعدين عن السلطة والسياسة؟ هل مفهوم الوطن عند السلفية الجهادية في الجزائر نفسه عند جبهة تحرير الجزائر؟ هل مفهوم الوطن عند حركة حماس نفسه عند حركة فتح وسلام فياض؟ هل مفهوم الوطن عند تنظيم القاعدة في أي بلد يتواجد فيه نفسه مفهوم الوطن عند السلطة وأحزابها ونخبها؟ الخ.

السلطة في العالم العربي حل محل الوطن، وأصبح نضال غالبية الأحزاب والنخب ليس من أجل الوطن بل من أجل السلطة، فليس بعد الوصول للسلطة من جهد إلا للحفاظ عليها. السلطة كأشخاص ومؤسسات وعلاقات سلطوية بين الحاكمين والمحكومين ليست الوطن، بل أدلة تنفيذية لاستقلال الوطن إن كان محتملا ولبنائه إن كان مستقلا ولحمايته إن كان مهددا، ذلك أن هدف كل سلطة سياسية في أي مجتمع هو تأمين المجتمع من المخاطر الخارجية وتحقيق الوفاق والانسجام الداخلي بين مكونات المجتمع، كما أن السلطة أحد مكونات الدولة بالإضافة إلى الشعب

والأقليم . وفي جميع الحالات وبغض النظر عن مصادر شرعية السلطة السياسية القائمة يجب أن تكون العلاقة واضحة ما بين السلطة ذات السيادة والدولة والمجتمع ، والانسجام بين هذه المكونات الثلاثة يُنتج ما يسمى الوطن كحاضنة مادية ومعنوية للمواطن وكانتماء وشعور يحمله معه المواطن أينما حل وارتحل. السلطة وحدها ليست وطناً والدولة لوحدها ليست وطناً ، فالمواطن يخضع لهما قانونياً ولكنها لا تشكل انتماء وجداً لها ، وحتى المجتمع قد لا يشكل وطناً لأبنائه في بعض الحالات فكثير من الأفراد يشعرون بأنهم ساكنة وليسوا مواطنين حيث ينتابهم إحساس بالاغتراب الاجتماعي والسياسي في مجتمعاتهم، والتطلع للهجرة للخارج وخصوصاً بالنسبة للمثقفين والأدمغة خير دليل على ذلك.

عندما نتحدث عن السلطة السياسية في الدول الديمقراطية إنما نتحدث عن أجهزة ومؤسسات عسكرية أو مدنية بирورقاطية ثابتة لا تتغير مع كل رئيس أو حزب جديد، وعن نخبة سياسية حاكمة تعمل بتکليف من الشعب لفترة زمنية ثم تتغير لتحمل محلها نخبة جديدة ، دوره النخبة أو التداول على السلطة لا يسمح لمن هم في السلطة بترسيخ علاقات مصلحية دائمة حيث يوجد فصل ما بين السلطة والثروة، وبالتالي فإن أصحاب الثروات في الغرب ليسوا أصحاب السلطة السياسية بل من نخب اجتماعية واقتصادية<sup>20</sup>، أما في عالمنا العربي حيث لا يوجد تداول على السلطة إلا ضمن نطاق ضيق ، وحيث أن النخب الحاكمة تستمر لعقود فإن اقتراناً يحدث ما بين السلطة والثروة ، ولتحمي السلطة المقترنة بالثروة نفسها تلحاً لإفساد كبار رجال الجيش والأجهزة الأمنية وقادرة الرأي العام من قادة أحزاب ومؤسسات مجتمع مدني ورؤساء تحرير أهم الصحف ورجال دين الخ ، بالمال والامتيازات ، كما تسعى لإنتاج نخب جديدة مستفيدة من السلطة القائمة لحمايتها وفي كثير من الحالات تكون نخب عائلية أو طائفية أو إثنية، وتصبح علاقة اعتمادية متبادلة ما بين الطرفين، ويصبح هدف السلطة والنخب التابعة ليس مصلحة الوطن بل الحفاظ على ما بيدها من سلطة لأن السلطة هي التي تضمن حفاظها على مصالحها، وهذه الأطراف مستعدة للدخول بحرب أهلية ليس دفاعاً عن الوطن بل دفاعاً عن مصالحها ، أو دفاعاً عن وطن تضع السلطة مواصفاته ومرتكزاته بحيث يتماها مع السلطة وبالتالي يصبح المساس بالسلطة مساساً وتهديداً لهذا الوطن ، وطن السلطة وليس وطن الشعب.

هذا التعارض والفصل ما بين السلطة والوطن الحقيقي، وطن كل الأمة، وتحول السلطة إلى هدف بحد ذاته لدى غالبية القوى التي تتصارع عليها سواء بوسائل ديمقراطية أو غير ديمقراطية، بل وتحولها لعبء على الوطن ، أحياً مجدداً الحديث عن المشروع الوطني في العالم العربي ، ليس فقط في الدول الخاضعة للاحتلال - فلسطين والعراق- بل في بقية الدول العربية التي يُفترض أنها انتقلت من مرحلة المشروع الوطني لمرحلة

20 - هناك استثناءات في الغرب مثلاً رئيس الوزراء بيرلسكوني يعتبر من أباطرة المال في إيطاليا ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتداخل المال مع السلطة حيث المركب الصناعي العسكري المملوك لكبار الشركات يتدخل بشكل كبير في صناعة القرار من خلال جماعات الضغط بل بعض رموزه لهم مناصب عليا.

الدولة الوطنية، حيث الملاحظ ان الدول العربية المستقلة لديها أزمة دولة وأزمة علاقة بين الدولة والمجتمع وبين السلطة والمجتمع وأزمة بين مكونات المجتمع الإثنية والطائفية، بمعنى أنها تعاني أزمة وجودية ، وهذا ما يتطلب عقدا اجتماعيا جديدا يؤسس لمشروع وطني جديد يقوم على أسس ديمقراطية، هذا المشروع الوطني الديمقراطي يحتاج لنخب جديدة وقوى سياسية جديدة تأمل أن يكون الشباب الذين خرجوا في ثورة عارمة في تونس ومصر نواة هذه النخبة.

### المطلب الثالث: ثورات دون أيديولوجيات

خلال شهر واحد سيطر خطاب الثورة الوطنية على المشهد السياسي العربي مغيبا كل الخطابات الأخرى حتى خطاب الإسلام السياسي<sup>21</sup>. خطاب الثورة سواء في تونس أو في مصر وغيرهما من الثورات العربية خطاب وطني خالص متتحرر من كل الأيديولوجيات الحزبية التي مزقت وحدة الأمة طوال عقود . خلال شهر واحد اهتزت عروش الملوك وعروش الرؤساء - في العالم العربي زالت الفوارق بين الملك والرؤساء. لا شك أن الثورة كحدث سياسي واجتماعي وثقافي يمنحها خصوصية، وحيث لا مجتمع يتتطابق مع مجتمع آخر فلا يجب أن نتصور ثورة تتشابه تماما التشابه مع ثورة أخرى. صحيح أن الفقر والبطالة من أهم أسباب الثورات، ولكن الفقر والبطالة لا يشكلا دافعا للثورة إلا إذا أحس الناس بأنهم فقراء وان هناك أغنياء يستغلونهم وهنا يأتي دور الثقافة السياسية والوعي السياسي والإعلام. أيضا سمعنا من وصف الثورة التونسية والثورة المصرية بأنهما ثورتا الفيسبوك والفضائيات وفي هذا تقليل من شأن الثورة، لا شك أن تقنيات التواصل الحديثة سهلت الأمر على الشعب وعلى الثوار للتواصل أسرع وأوسع بعيدا عن رقابة السلطة وأجندة الأحزاب، ولكن تقنيات الاتصال الحديثة موجودة في كثير من البلدان وبنسبة انتشار أكثر من مصر وتونس ومع ذلك لم تحدث ثورة . كما يجب إعادة النظر بالقول بأنها ثورة شباب فقط ، لا شك أن الشباب غير الحزبيين كانوا القوة المحركة للثورة ولو ترك الأمر للأحزاب ما قامت الثورة، ولكن الثورة لم تزعزع النظام إلا عندما أصبحت ثورة كل الأمة حيث شاهدنا الأطفال والشيوخ والنساء بل كانت أسر بكاملها تشارك في الثورة، لا يعني ذلك التقليل من أهمية الشباب ومن شرعية مطالبهم ومن حقهم في صناعة مستقبل مصر، ولكن لا نريد أن يفهم وكأن المشكلة خاصة بالشباب وبالتالي تلبية مطالبهم بالشغل سيحل المشكلة.

**الثورة العربية ثورة كل الشعب ، ثورة الشاب خريج الجامعة الذي لا يجد عملا ، وثورة الشاب الذي لا يجد شقة ليتزوج بها ، وثورة العامل الذي**

<sup>21</sup> - مع ذلك ارتفعت في تونس بعض اللافتات والشعارات المنددة بالديمقراطية والمطالبة بقيام الخلافة الإسلامية ، ولكن هذا لا يمثل إلا رأي قلة لا وزن لها وهي جماعة حزب التحرير الإسلامي ، أما حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي بزعامة الغنوشي فتقول بالديمقراطية وتطالب بها ، أيضا هناك تحفظات في مصر أن تستغل جماعة الإخوان المسلمين الثورة الشعبية لتسيطر على السلطة وتأسيس نظاما دينيا.

يتقاضى جنیهات لا تكفي لشراء الخبز فكيف باللحمة التي لا يتذوقها إلا بالأعياد ،ثورة الطبيب والمهندس وأستاذ الجامعة الذين يتقاضون راتبا بالكاد يكفيهم أجرة موصلات وسكن ،ثورة كل مواطن أجبر أن يتحوال لخادم للسياح العرب والأجانب الذين يدررون دخلا بمالا يير الدولارات سنويا تذهب لحساب شركات السياحة المملوكة لوزير السياحة وما فيات صناعة السياحة ولدعم أجهزة القمع الرسمية ، ثورة كل مواطن يقف بالطابور لساعات حتى يحصل على خبز أو مواد تمددين مدعومة ،ثورة كل مواطن تُمتهن كرامته كل يوم على يد رجال الأمن والشرطة والمخابرات،ثورة ملاليين العائلات التي تعيش بعيدا عن عائلها الذي اضطر ليعيش في الغربية لسنوات حياة شقاء لا تخلو أحيانا من إذلال حتى يوفر لأفراد أسرته الحد الأدنى من العيش الكريم،ثورة التاجر الصغير وأصحاب المصانع والورش الصغيرة الذين سحقتهم مافيا شركات رجال الأعمال الكبار المحسوبين على الحزب الحاكم والعائلة الحاكمة. إنها ثورة كل مواطن أذله القدر وأمتهان الكرامة.الثورة بهذا المعنى فعل مركب ومعقد ونماجحها بكل أبعادها مرهون بإعادة بناء النظام السياسي والاجتماعي بما يحقق مطالب كل فئات الشعب:العمال والفلاحون والمثقفون والطلاب والنساء الخ،أو على الأقل يعطيهم أملا بان غدهم سيكون أفضل من يومهم.

كثيرة هي الدروس التي نتعلمها من الثورة التونسية والمصرية وكثير من الرسائل التي أرسلت لها،بعض هذه الدروس والرسائل أتت أكلها مباشرة مما نشاهده اليوم في كافة العالم العربي من انتشار روح الثورة على الحكام وكسر حاجز الخوف وتجاوز ثقافة الخضوع، إلى التفاؤل بعالم عربي أفضل تسوده قيم الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ،ولكن بعض الدروس والرسائل ما زالت خفية وتحتاج إلى إيضاح وستظهر أهميتها مع مرور الزمن وبعد فورة العاطفة والانفعال التي تسيطر على الجمهور .

#### **المطلب الرابع: الثورات العربية ومخاطر الاستنساخ**

ما أن تندلع ثورة أو مسيرة احتجاج في العالم العربي إلا وترتفع الأصوات بأنها تقليد لما جرى في تونس وبالتالي تكون التوقعات بنتائج سريعة متتشابهة. صحيح أن التقليد أو التأثير المتبادل لا يمكن إسقاطه من الحسبان في ثقافة عربية إسلامية تجمعها كثير من القواسم المشتركة كالانتماء القومي والديني التي تشكل حواجز مشتركة وكذلك وحدة الحال سياسيا واجتماعيا بالإضافة إلى المشاعر والأحساس بـلـوالـغيـرة الإيجابية، صحيح أن شروط وإرهادات الثورة في العالم العربي كانت متواجدة بقوة وإنما كانت الثورة بهذه القوة والسرعة وانتشار النار في الهشيم بحيث تسقط زعماء خلال أيام،إنما أن خصوصيات تميز كل دولة عربية عن غيرها.

كان لا بد للانفجار أن يحدث وينتشر في أكثر من بلد عربي لأن كل الشعوب العربية تخضع لأنظمة غير ديمقراطية وتعاني من الفقر والبطالة والحد من الحريات ومن تدهور على كافة الأصعدة: في التعليم والصحة والتكنولوجيا ،وكلها تشهد غياب للعدالة الاجتماعية،ولكن لم يكن أحد يتوقع أن يكون الانفجار بالشكل السلمي والحضاري الذي جرى في تونس

ومصر. كانت الأنظمة تتوقع أن تلجم جماعات مسلحة لتغيير الأوضاع عن طريق العنف والعمليات التفجيرية والتخريبية كالتي شهدتها الجزائر وتونس ومصر والمغرب وال سعودية، فحشدت مئات الآلاف من عناصر الأجهزة الأمنية لمواجهة جماعات مسلحة هنا أو هناك، ولكنها لم تحسب حساباً لحدوث ثورة شعبية تشمل كل المدن لأنها لم تكن تحترم شعبيها أو تثق به وكانت تنظر له نظرة دونية باعتباره جموع من الجهلة والجياع والباحثين عن مصالحهم الضيقة بدون وعي سياسي أو إحساس بالمسؤولية، وعندما تحرّك الشباب ، والشباب يمثل غالبية الشعب، تفاجأ الحكام ونخبتهم وارتباكت الأجهزة الأمنية ووقفت عاجزة أمام الثورة. صحيح أن واشنطن طالبت أنظمة عربية بإدخال إصلاحات سياسية خوفاً من أحداث عنف متوقعة ، ولكن حتى واشنطن لم تكن تتوقع حدوث ثورات شعبية بالحجم الذي جرى . لقد أدركت القوى الخارجية وخصوصاً واشنطن قوة وخطورة حالة الاحتقان الجماهيري وخصوصاً في بلد كمصر وخطورة حدوث حالات عنف وتمرد ، إلا أن توقعاتها لم تصل لدرجة حدوث ثورة شعبية تزعزع مركبات الوضع القائم، كانت تتوقع أو تراهن على حروب طائفية أو إثنية ، أو عمليات مسلحة تمارسها بعض الجماعات الدينية، ولذا فإن واشنطن اتخذت خطوات استباقية تنطلق من رؤيتها السابقة لمصدر الخطر الذي كان يختلف من دولة لأخرى، كان ضمنه ولاء الجيش لواشنطن والغرب أهم إجراء استباقي .

وجود المشترك المشار إليه بين الدول العربية لا يخفى وجود خصوصيات تميز كل بلد عن غيرها وبالتالي فسيرورة وصيرورة الثورة قد تأخذ مساراً مختلفاً ، ونعتقد أن المفاجئة والعفووية كانوا أهم ما ميز الثورة التونسية عن غيرها وهو ما لم يتوافر في الثورات اللاحقة التي تم التخطيط والتهيئة لها، والتخطيط والتهيئة قد يكونا عناصر سلبية في الثورات الشعبية. في تونس جرت الثورة بداية بدون تخطيط وبعفووية وبسرعة ومع قليل من الدم والخراب، وفي مصر حدثت خسائر وسقوط ضحايا ولكن تم استيعاب الثورة من قبل الجيش بسرعة لاعتبارات خاصة بمصر، مصر الشعب ومصر الدولة ومصر المكانة الدولية ، ولكن ليست كل الدول العربية لها خصوصيات الحالة المصرية، مصر كانت تعاني من أزمة نظام سياسي وليس أزمة دولة ، فالدولة المصرية قديمة ومتجذرة وغير مهددة بوجودها كوحدة واحدة – بالرغم من ارتفاع أصوات قليلة تتحدث عن دولة للأقباط – . لكن هناك دول عربية مأزومة تاريخياً كدول وليس فقط كنظام سياسي لاعتبارات سياسية أو طائفية أو إثنية، وجاءت أزمة النظام السياسي والسلطة لتكتشف أزمة الدولة التي هي أخطر من أزمة النظام السياسي. عندما تخرج الجماهير في دول تعيش أزمة دولة إمكانية توظيف الثورة الشعبية من طرف قوى طائفية أو إثنية أو قبلية أو خارجية تكون كبيرة، ومن هنا يجب عدم وضع كل التحركات الشعبية في سلة واحدة .

عندما تتأزم الأوضاع المعيشية والحياتية والسياسية تصبح الثورة واجباً وحلاً وضرورة، ولكن يجب عدم المبالغة بالتوقعات التي تقول بصيرورة كل ثورة عربية إلى سقوط رأس النظام أو النظام بكماله وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، فهناك خصوصيات تحكم كل بلد عربي وهناك قوى

معادية للتغيير تختلف قوتها من بلد لبلد حسب الموقع الاستراتيجي للدولة العربية وحسب المصالح الأجنبية في هذا البلد وحسب موقف دول الجوار، أيضاً ليست كل الدول العربية على نفس الدرجة من حيث التجانس الطائفي والإثنى ، ففي بعض البلدان العربية توجد ثقافات مضادة كامنة تتحين الفرصة لتمرد على الدولة ولتشتت حضورها كحالة كيانية قائمة بذاتها. قد يسقط رأس النظام ويبقى النظام السياسي، وقد يسقط رأس النظام والنظام ويقوم محله نظام أسوأ، وقد يسقط النظام ويتحول لأنظمة وكيانات.وعي الشعب والقوى الثورية المؤمنة بالديمقراطية ضمان عدم انزلاق الثورة نحو الفوضى .

وجود خصوصيات لكل بلد عربي وافتقار الثورات لعنصرى العفوية والمفاجئة كما كان الأمر في الثورة التونسية يفقد الثورات اللاحقة زخمها ويصعب المأمورية على الثوار، فأعداء الثورة سيتهمون الثوار بأنهم مقلدون لغيرهم ، كما أن الأنظمة العربية منذ الثورة التونسية اتخذت إجراءات أمنية وسياسية واقتصادية استباقية. عندما تندلع الثورات ستتدخل المطالب المشروعة بالحرية والديمقراطية ورفض الدكتاتورية والاستبداد مع مطالب أو تطلعات سابقة لجماعات طائفية أو قبلية أو عرقية ، الأمر الذي يُولج الثورة في متأهات خطيرة وقد يحرفها عن مسارها بدخولها حالة الحرب الأهلية والإقليمية كما هو الشأن في ليبيا والبحرين واليمن، إن لم تتصدى القوى الوطنية العقلانية لتوجيه مسار الثورة بطريقة عقلانية تقطع الطريق على التدخلات الخارجية.

ففي تونس لم تستقر الأوضاع بعد وفي مصر لم تجر الأمور كما جرت في تونس حيث كان الرئيس مبارك أكثر تعنتاً واتسمت الثورة بدموية أكثر وحتى الآن من السابق لأوانه القول إن الثورة المصرية أسقطت النظام ، فمبارك تخلّى عن منصب رئيس الدولة فقط وهو ما زال يعيش في مصر حراً طليقاً والجيش الذي هو العمود الفقري للنظام يحكم البلد ، ولكن هناك مراهنة على انتخاباتقادمة تغير الأمور بشكل تدريجي. ثم جاءت الثورة في البحرين لتأخذ بعدها طائفياً حيث تفاوتت المطالب ما بين الدعوة لملكية دستورية إلى المطالبة بإسقاط حكم الأقلية السنّية، مما يُدخل الحالة في البحرين في إطار أزمة الدولة بل أزمة وجود الدولة حيث يجب أن لا يغيب عن الانظار إدعاءات إيرانية بأن البحرين جزء من إيران وقد تطورت الاحداث بشكل خطير عندما دخلت قوات خليجية إلى البحرين مما آثار ردود فعل قوية من إيران. وفي ليبيا تأخذ الثورة سياسياً مختلفاً، فالقذافي الذي حكم ليبيا أكثر من أربعة عقود وربط كل شيء بشخصه مدمرًا ومهمشًا للأحزاب والنقابات وكل مؤسسات المجتمع المدني بل وحتى المجتمع السياسي المنظم ، يواجه الثورة بدموية غير مسبوقة ليس فقط في الثورات العربية بل في التاريخ ، وبعد صدور قرار من مجلس الأمن لفرض منطقة حظر جوي وإمكانية تدخل عسكري غربي ضد قوات القذافي فليبيا مقبلة على مرحلة خطيرة قد يكون التقسيم أحد مظاهرها ..

الثورة الليبية واجهت دكتاتوراً لم يتورع عن نعت الشعب الشائر بالجرذان والحساشين والمهدلوسين أو أنهم عملاء بن لادن والزرقاوي وواشنطن، ولم يتورع عن قصف شعبه بالطائرات وتسلیط المرتزقة الأفارقة ليروعوا الشعب

، والأخطر من ذلك انه يلعب لعبة قذرة وهي لعبة القبائلية حيث يحرض قبيلة على أخرى ويهدد بتقسيم ليبيا مجددا على أساس قبائلي، وما تخشاه أن تتقاطع مصالح القذافي مع مصالح الغرب، بمعنى أن يصمت الغرب على تقسيم ليبيا وعلى جرائم القذافي إن سارت الأمور نحو تقسيم ليبيا مع وتأمين تدفق النفط .

أما بالنسبة لليمن فهي خليط من أزمة ديمقراطية ونظام سياسي حيث يطالب الشعب بالحربيات وإنها حكم على صالح ووقف مهزلة التوريث، ولكنها أيضاً أزمة دولة تمثل بالطائفية الدينية كما تعبّر عنها علاقة النظام بالحوثيين، وأيضاً أزمة دولة تمثل بالقبائلية، وأزمة دولة تمثل بالحركات الجنوبية ومطالبه بانفصال الجنوب عن الشمال. وبالتالي إن كنا نتمنى أن تنجح الثورة في اليمن في تأسيس نظام ديمقراطي إلا أن تخوفات تنتابنا على وحدة اليمن واستقراره. ويمكن أيضاً تعليم الأمر على حالات أخرى فشورة في الأردن قد تتجاوز المطالب بالملكية الدستورية والإصلاحات لتدخل مع القضية الفلسطينية وמאיق التسوية وإحياء الخيار الأردني، وثورة شعبية في لبنان قد تأخذ طابعاً طائفياً، وفي دول خلنجية يمثل الأجانب حوالي ثلثي السكان فإن حدوث أية أزمة مالية قد يؤدي لثورة الأجانب على أهل البلد، وربما تقوم أطراف خارجية بتحريضهم على الثورة للضغط على الأسر الحاكمة، الثورة المتوقعة في بعض الدول الخليجية ستكون ثورة الأجانب على أهل البلد بما يذكرنا بثورة العبيد في روما قبل الميلاد عندما قاد سباراتاكوس عام 72 ق.م العبيد في ثورة هددت بسقوط روما .

لا شك بأن الثورات الشعبية العربية ظاهرة نبيلة وتشعرنا بالفخر وستكون لها تداعيات إيجابية إن لم يكن حاضراً فمستقبلاً ، ولكن يجب الحذر من نقطة تتقاطع فيها حالة الثورة مع سياسة الفوضى الخلاقة التي تريدها واشنطن، فوضى تؤدي لتفكيك الأنظمة القائمة لإعادة بناءها ، ليس على أساس ديمقراطية كما تريدها واشنطن والغرب . ولتجنب هذا المنزلاق أو التوظيف المشبوه لثورة الشعوب العربية ، على القوى الوطنية الديمقراطية في كل بلد عربي أن تنظم وتوحد جهودها بسرعة وأن تقطع الطريق على كل من يريد سرقة الثورة أو حرفيها عن طريقها. إن أي ترخ في مطلب الوحدة الوطنية والتربية للدولة أو في مطلب الحرية والديمقراطية وعدم ورفض الدولة الدينية، سيدخل البلاد في حالة من الفوضى و عدم الاستقرار. الجماهير الغفيرة التي خرجت للشارع منفعلة هائجة ستعود لبيوتها وستستلم شخصيات وقوى سياسية مقاليد الأمور، على هذه الشخصيات والقوى تقع مسؤولية استكمال الأهداف المتعددة للجماهير والتي يمكن تلخيصها بمطلب الحرية والعدالة الاجتماعية في إطار وحدة الشعب والدولة.

#### **المطلب الخامس: من ثورات شبابية لحروب اهلية واقليمية**

لا ينطبق وصف الثورة الشبابية على كل التحركات الشعبية التي تلت الثورتين التونسية والمصرية من اليمن والبحرين إلى ليبيا وسوريا، أليس

غريباً أنه في ظل المد الثوري الشعبي يعود التدخل الأجنبي مجدداً تحت عنوان حماية الثوار؟! لم يعد دقيقاً القول بأن ما تشهده الدول العربية شأن داخلي يُدرج في إطار الثورات الشعبية الديمقراطية التحررية وخصوصاً بعد صدور قرار من مجلس الأمن بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا والموقف الأمريكي والأوروبي الداعم لتدخل أجنبي في ليبيا وتحريك الجيوش لمساندة الثوار، ومبرأة الثوار لهذا التدخل، أيضاً بعد دخول جيوش خليجية إلى البحرين وردة فعل إيران التي تشير لمنزلق خطير تسير إليه الأحداث في البحرين. تساؤلات كبيرة تفرض نفسها ليس من باب التشكيك بل من باب التمييض والتدقيق لفهم أعمق لما يجري في العالم العربي ولإنقاذ الثورات العربية مما يحاك لها، ذلك أن التدخل الغربي من خلال مجلس الأمن أو بدونه لن يخدم الثورة العربية لا في ليبيا ولا خارجها بل قد يطيل من عمر نظام القذافي وبقية الأنظمة مع إبقاءهما تحت الحصار وابتزازها سياسياً واقتصادياً.

الحالة الثورية العربية التي بدأت بمشهد تراجيدي لشاب تونسي يحرق نفسه ثم خروج الشباب في مظاهرات غضب عارمة تحولت لثورة شاركت فيها كل قطاعات الشعب التونسي تطالب بإسقاط النظام وتلتها بعد أيام ثورة شبابية في ميدان التحرير في القاهرة تحولت بدورها لثورة عممت كل المدن المصرية وكل قطاعات الشعب، هذه البداية للثورة العربية غابت عن الثورات اللاحقة. في الحالتين التونسية والمصرية يمكن وصف ما جرى بالثورة بالرغم من نتائجهما الإصلاحية حتى الآن، ويمكن وصفهما بالثورة الشبابية لأن الشباب كانوا الطليعة بالرغم من مشاركة كل قطاعات الشعب في الثورة. ولكن سارت الأمور في البلدان العربية الأخرى مساراً مختلفاً لأن الثورة فعل مركب ولا يجوز توقيع صيغة الأحداث الثورية في العالم العربي لنفس ما صارت إليه الأحداث في تونس ومصر، فالجغرافيا السياسية والتركيبة السكانية والنخب الحاكمة والثروة الطبيعية للبلد أمور تلعب دوراً في مجريات الثورة ومالها. ليس هذا تقليلاً من فعل الثورة وقيمتها ولا تشكيكاً بالثورات العربية أينما اندلعت فالحالة العربية متعددة بحيث تستدعي كل دولة عربية ثورة جذرية، ولكن حذراً من انزلاق الثورات لحالات من الفوضى وال الحرب الأهلية والإقليمية تعطي الفرصة للقوى الأجنبية للتدخل بذرائع حماية المدنيين أو لحفظ الاستقرار، وفي هذه الحالة سيفقد الثوار مصداقيتهم وسيفقد البلد استقلاله.

مع تأييدنا التام للثورة على نظام عمر القذافي الذي حول ليبيا لحقل تجارب لفكرة القاصر، مهدرًا ثرواتها ومجهلاً شعبها، ومتلاعباً بقضايا الأمة العربية المصيرية ومنصباً نفسه وصياً عليها، وعندما لم تتصاعد الأمة لهلوسته توجه إلى إفريقيا لينصب نفسه ملكاً على ملوكها في الوقت الذي لم يعد فيه ملوك إفريقيا إلا من هم على شاكلته... إلا أن هذا التأييد يجب أن لا يعمينا عن المخططات التي تحاك لليبيا وللمغرب العربي خصوصاً الجزائر والمغرب، مخططات تحاول رکوب موجة المد الثوري العربي وتوظيف رغبة الليبيين بتغيير نظام حكمهم لتحقيق أهداف متعارضة مع روح وفلسفة الثورة العربية، وهنا تقع مسؤولية كبيرة على الثوار الليبيين لتجنب مؤامرة تحويل ثورتهم لحرب الأهلية وربما لتقسيم البلاد وهي

مخطوطات تتقاطع فيها مصالح القذافي فاقد الشرعية مع مصالح الغرب المتطلع للهيمنة.

قرار مجلس الأمن بفرض حظر جوي على ليبيا بعد مطالبة جامعة الدول العربية بذلك يثير كثيرا من القلق من سوء نية الغرب عند تطبيق هذا القرار لأن تنفيذ القرار يحتاج لتحرك الجيوش على الأرض وفي الجو وهذا ما جرى بالفعل حيث تقوم طائرات الناتو بقصف موقع تابعة لنظام القذافي بل سقط عشرات من قوات المعارضة والمدنيين نتيجة خطأ كما زعم الناطقون باسم الناتو. إن الحظر الجوي والتدخل العسكري لا يؤدي أكله سريعا وبالتالي قد يستمر لسنين، وهنا نذكر بالحضر الجوي على العراق عام 1991 والذي كان الأساس لاحقا لتقسيم العراق واحتلاله عام 2003. ومن المفارقات أن موقف جامعة الدول العربية والموقف العربي بشكل عام كان رافضا للحظر الجوي ولأي تدخل غربي في القضايا العربية واليوم باتت جامعة الدول العربية في ظل حالة المد الثوري العربي تشجع هكذا تدخل !

أما بالنسبة للبحرين فملامح الفتنة الطائفية تطفى على ملامح الثورة الشعبية والشبابية والديمقراطية، لا شك أن البحرين وكل دول الخليج تحتاج لثورة لإصلاح النظام السياسي والاجتماعي أكثر من أي بلد آخر، ولا شك بوجود تهميش للمواطنين الشيعة في البحرين، ولكن سيرورة الهبة الشعبية أو الثورة في البحرين ليست خاضعة لمحددات وطنية داخلية فقط، أو لا يُراد لها أن تبقى ضمن الإطار الوطني، فكون غالبية المتظاهرين من الشيعة، وهذا لا يقلل من قيمة الحدث لأن غالبية سكان البحرين من الشيعة بل وكثير منهم من أصول إيرانية، وحيث أنه سبق لمراجع علية في إيران أن زعمت بأن البحرين جزء من إيران، كما دأبت إيران على تحرير الشيعة في البحرين وفي مجمل العالم العربي مُنْصِبة نفسها مرجعية لهم وحامية حماهم، فإن مسار الأحداث في البحرين تندر بحرب أهلية قد تتطور لحرب إقليمية يكون طرفاها الرئيسيان إيران والمملكة السعودية، وإن لم تكن حربا فعوده لحالة استقطاب شيعية - سنوية تأخذ بعدها عنفوانا مسلحا، آخذين بعين الاعتبار ما يجري في السعودية وخصوصا في المنطقة الشرقية وفي لبنان وعملية الاستقطاب داخله، كما أن اليمين ليست بعيدة حيث يتداخل فيها النضال الديمقراطي الم مشروع لإصلاح النظام السياسي وإنهاء حكم علي صالح، مع حركة الحوثيين في الشمال المتهمة من النظام ومن السعودية بعلاقاتها مع إيران.

لا تختلف الحالة السورية عن الحالة الليبية أو اليمنية بل قد يكون للأحداث أو الثورة في سوريا تداعيات أكثر خطورة نظرا للجيوبولitic السوري وطبيعة النظام القائم، فإية تغيرات ثورية في سوريا ستؤثر على لبنان وفلسطين والعراق وإيران.

وسط ممعمان الثورة العربية وفي ظل غياب قوة حزبية أو مجتمعية منظمة غير جماعة الإخوان المسلمين وجماعات الإسلام السياسي، ولأن الشباب الذين فجروا الثورة ما زالوا غير منظمين ومؤطرین في حزب أو حركة تتنطق باسمهم، والأحزاب السياسية الأخرى ضعيفة ومشتتة، ونظرا لأن واشنطن

وفي إطار مشروعها للشرق الأوسط الكبير كانت تخطط لدمج جماعات الإسلام السياسي المعتدل في السلطة ومارست ضغوطاً على حكام مصر والمغرب والأردن خلال السنوات الماضية لإشراك الإسلاميين في الانتخابات، لكن ذلك لا نسبعد حدوث تفاهم بين واشنطن وجماعات الإسلام السياسي المعتدل وخصوصاً جماعة الإخوان المسلمين على قيادة هؤلاء المرحلة القادمة أو يكون لهم دور بارز في ظل نظام ديمقراطي يرعاه الجيش كما هو الحال في تركيا. وهنا علينا أن نذكر بأن جزءاً من نعمة واشنطن على الرئيس مبارك وحزبه انهما أقصيا جماعة الإخوان المسلمين من الساحة خلال الانتخابات التشريعية التي سبقت الثورة باشهر معدودة.

## استخلاصات ودروس وعبر

بالرغم من وجود خصوصيات تميز الشعوب العربية وبالتالي سيرورة وصيرورة الثورة بها إلا أنه توجد قواسم مشتركة بينها وكلها بلغت رسائل مهمة تدفعنا للقول بأن العالم العربي يشهد تحولات اجتماعية وسياسية وثقافية مهمة، ومن أهم الرسائل التي بلغتها الحالة التورية العربية المعاصرة:

### 1. كسر حاجز الخوف من السلطة

يقال عن العالم العربي إنه محكوم ببرادغم الطاعة والخنوع، وإن الثقافة السائدة عن العرب والتي تغذيها تاريخ من الاستبداد السياسي وقراءات دينية سياسية، ثقافة تؤله الحاكم والسلطة، حتى العقل السياسي العربي نالت سياط النقد بحيث أتتهم بأنه نceği تقليدي يخشى التغيير والإبداع. جاءت ممارسات الأنظمة ما بعد الاستقلال لتؤكد هذا الفهم، فجميعها سواء كانت ثورية تقدمية أو رجعية يمينية، رئيسية أو ملκية مارست الاستبداد بشكل أو بأخر، والشعب خضع وخنع لها لعقود، غالباً نتيجة الخوف وقليلًا نتيجة الجهل والتخلف.

جاءت الثورات الشبابية الشعبية لتكسر حاجز الخوف من السلطة وأجهزتها القمعية

### 2. لا مجتمع يخلو من مصادر قوة

أكدت الحالة التورية الصاعدة وبغض النظر عما ستؤول إليه الأحداث، بأن لا شعب يخلو من مصادر قوة، وقوه الشعب تكمن في الشعب ذاته، فعندما تحرك الشعب تراجعت كل القوى السياسية الحزبية والرسمية واستطاع الشعب أن يفرض حضوره ويُجبر الجميع على الاستماع له، وهذا يؤكد الأساس الذي قام عليه علم الاجتماع السياسي بأنه لا يمكن أن نفهم السياسة إلا من خلال المجتمع وما تتفاعل داخله من أحداث وأنه مهما ساءت الأمور وشطحت النخب والأحزاب بعيداً عن مصالح الأمة فإن الأمل يبقى في الشعب نفسه. الشعب هو القوة الحقيقة والقوة الكامنة التي لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها.

### 3. الثورات العربية ترد الاعتبار للقوى المجتمعية

ليس من المبالغة القول بان الحراك الشعبي الثوري أعاد العرب للتاريخ من خلال رد الاعتبار للشعب كقوة اجتماعية تم تهميشها لعقود طويلة ، قبل الثورة ولأن الزعيم أو الشیخ أو النظام السياسي هو العنوان الذي يختزل الأمة، فقد كان يُضرب المثل بالعرب بالتلخّف والانقسام والخضوع والإرهاب، كان الشعب العربي يعيش حالة من الركود والبلاده والإحباط والتغييب عن مجريات الأحداث حتى فسر بعض المراقبين الأجانب بل والعرب بأن هذا الوضع ليس جديداً عن العرب ، فالعرب منذ الأندلس خرجموا من التاريخ وباتوا عالة على الإنسانية والحضارة ، وان أقصى ما يقدمونه للعالم، مواد أولية من بترول وغاز ينفقوا مردودها على بذخ ملوكهم ورؤسائهم وعلى أجهزة أمنية وجيوش لم تعد تقاتل إلا الشعب أو الجار العربي والمسلم، ويد عاملة رخيصة تمارس أرذل المهن في الغرب، وإرهاب يضرب في كل بقاع الأرض بدون هدف، أما دون ذلك فهم عبئ على البشرية وعلى أنفسهم . لم يستوعب العرب الحداثة قبل أكثر من قرن وبقوا خارجها ، لم يستوعبوا الديمقراطية وبقوا خارجها أو طبقوها بطريقة مشوهة ، وبقوا متربدين بدخول عالم العولمة والتقانة . ساد اعتقاد أن العرب لن يتغيروا إلا باستعمار أو بقوة خارجية تسير أمرهم عن بعد، وجاءت الثورة المصرية لتعلن نهاية تاريخ وبداية تاريخ جديد، تاريخ أصبح الشعب فيه سيد نفسه.

### 3. إسقاط فزاعة الإسلام السياسي

كان الاعتقاد السائد قبل ثورتي تونس ومصر بان جماعات الإسلام السياسي هي التي تسيطر على الشارع العربي ، وكانت الأنظمة العربية تُشيع أن الأصوليين الإسلاميين سيستولون على السلطة في حالة إذا ما ترك الأمر للشعب ليعبر عن رأيه بحرية من خلال الانتخابات أو من خلال الثورة ، وكانت واشنطن والغرب يعززوا هذه المخاوف ويستعملوا ورقة الإسلاموفobia ليبذر دعمه ومساندته للأنظمة العربية القائمة وليبرر تواجهه العسكري في المنطقة. الثورتان التونسية والمصرية أكدتا سقوط هذا الوهم، صحيح أن الجماعات الإسلامية تعتبر الأكثر مالاً والأكثر ضجيجاً من خلال حسن توظيفها للإعلام ، ولكنها لا تعبّر عن رأي غالبية الشعب، فقوتها تكمن في تفرق وتشتت القوى الأخرى من القوميين والوطنيين واليساريين والمستقلين.

في تونس كان حضور الإسلام السياسي ضعيفاً جداً، وفي مصر كان لهم حضور ولكنه ليس بالشكل الذي كان يعتقد البعض، فغالبية الذين خرجموا لميدان التحرير وفي بقية المناطق المصرية لم يكونوا من جماعات الإسلام السياسي. هذا لا يعني أن جماعات الإخوان المسلمين أو غيرها لا تحاول ركوب موجة الثورة والتاثير على توجهات النظام السياسي الجديد وهذا أمر طبيعي في كل ثورة أو حركة تغيير كبرى تشهدتها المجتمعات. إن ما نخشاه في هذا السياق حدوث توافق ضمني بين جماعة الإخوان المسلمين والجيش وواشنطن لمنح الإخوان دوراً متميزاً في النظام السياسي الجديد وذلك ضمن التوجه الأمريكي لإدماج الإسلام السياسي المعتمد في السلطة.

### 4. لم تكن ثورة على النظام فقط بل وعلى الأحزاب التقليدية

كان إسقاط النظام العنوان المعلن للثورة ولكن ما هو غير معلن هو رفض الأحزاب السياسية التي كانت عجزاً أم تواظواً تشكل عبئاً على الشباب وعلى الحالة الوطنية، لم تطرح الأحزاب فكرة الثورة على النظام بل كان أقصى ما تسعى إليه أن يكون لها نصيب في مؤسسات النظام وضمن الدستور وقواعد اللعبة التي يحددها النظام . الشعب ممثلاً بالشباب هم الذين طرحا هدف إسقاط النظام ثم تعتمد هم الأحزاب. الثورات العربية تفرض اليوم على الأحزاب أن تعيد النظر في بنيتها التنظيمية وفي مواقفها السياسية وفي أيديولوجيتها لتصبح أحزاباً وطنية بمعنى الكلمة. إن لم تسارع الأحزاب لذلك فستصطدم قريباً بالشباب وبالشعب وخاصة عندما تستغل الأحزاب حدث الثورة لتحقيق أهدافاً حزبية خاصة بها.

## **5.عودة الروح وال فكرة الوطنية كجامع للكل الوطني .**

خلال السنوات الأخيرة تراجعت الأيديولوجية الوطنية والفكر الوطني لصالح الإسلام السياسي أحياناً ولصالح أنظمة صادرت وشوهت الوطنية عندما جعلت الوطنية متماهية مع مصلحة الحاكم ورؤيته السياسية ولصالح أحزاب حاكمة حملت اسم الحزب الوطني أو شبيه ذلك مصادرة بذلك الفكرة الوطنية محولة إياها لأيديولوجيا مشوهة تخدم السلطة. الثورة اليوم ليست ثورة طبقة ولا ثورة يساريين وشيوعيين ولا ثورة جماعات إسلام سياسي ولا ثورة أجندية خارجية ، بل ثورة كل الشعب ، الثورة كشفت أن الأيديولوجيات والصراعات الحزبية حول السلطة كانت جزءاً من أزمة النظام السياسي وعانياً معيقاً لاستنهاض كل الأمة، لقد أكدت الثورتان التونسية والمصرية أن ما يوحد الأمة أكثر بكثير مما يفرقها ، وأن حسابات الأوطان ليست حسابات الأحزاب . أكدت الثورات العربية أن لا شرعية تعلو على الشرعية التورية الشعبية ، وهذه اليوم وطنية لا يُعتبر عنها حزب أو أيديولوجية محددة بل تُعتبر عنها الوطنية الجامعة التي تستوعب كل الأحزاب والأيديولوجيات وتخضعها لها. عودة الروح الوطنية والثقافية الوطنية في العالم العربي ستمهد الطريق لعودة الروح القومية والثقافة القومية وبالتالي إحياء المشروع الوحدوي العربي.

## **6.الثورة السلمية أحدى من العنف المسلح.**

لثلاثة عقود والعالم العربي يعاني من عمليات عنف دموي كانت تمارسه في الخمسينيات والستينيات جماعات يسارية وشيوعية ثم أصبحت تمارسه بعد ذلك جماعات إسلام سياسي انتشرت كالগفتر في كل ربوع العالم العربي من الصومال إلى اليمن ومن مصر إلى المغرب، موظفة خطاباً دينياً يتناقض مع روح الإسلام السمح. كانت نتيجة هذا العنف الدموي مقتل مئات الآلاف من المواطنين وتدمير البنية التحتية وإثارة الفتنة والفرقة بين أبناء الوطن الواحد وتشويه صورة العرب والمسلمين ومنح الغرب الذريعة والمبرر ليعيد هيمنته على المنطقة . هذا العنف المدمر بدلاً من أن يؤدي للتخلص من الأنظمة القائمة أدى لتشديد القبضة الأمنية لأنظمة الحكم وإرجاع الأمة سنوات للوراء. خروج الجماهير اليوم بطريقة سلمية وحضارية أسقط أنظمة خلال شهر واحد أكد أن قوة الشعب تكمن في إجماعه على أهداف واضحة وقابلة للتحقيق كما تكن في قوة تنظيمه وفي الطابع السلمي والحضاري لحركته. كان الطابع السلمي والمنظم

والحضارى لملايين الناس الذين شاركوا في الثورة هو مصدر قوة الثورة وكان رسالة قوية بأن الشعب العربى ليس مجرد جموع تهيم على النزعة الدموية والانقسامية والتخرسية بل شعب يمكنه التصرف بحضارة ولكن كبقية الشعوب حتى الأكثر تقدما وحضارا يبقى الخوف حاضرا ، فإذا ما أجهض الجيش الثورة أو التف على مطالبها فسيؤدي ذلك لتبرير العودة للعنف وأنذاك سيكون أكثر تدميرا وشمولية.

## 7. مركزية دور مصر في المنطقة

عندما تنهض مصر تنهض الأمة العربية وعندما تنتكس مصر تنتكس الأمة العربية. عندما تبنت ثورة يوليو الفكر القومى ورفعت شعارات ثورية وتقدمية معادية للاستعمار وإسرائيل استحقت قيادة الأمة العربية حيث كانت صور عبد الناصر تُعلق في كل بيت من صنعاء إلى مراكش، آنذاك لم تجرؤ دولة أو نظام عربي على منافسة مصر في دور الريادة، ولكن عندما اعترفت مصر بإسرائيل وربطت نفسها بالمشروع الأمريكي الغربي وعندما تحالفت مع واشنطن بالعدوان على العراق ، فقدت دور الريادة وتجرأت أكثر من دولة لمنافسة مصر على دور الزعامة حتى قطر وليبيا. كان لخروج مصر من ساحة المواجهة مع إسرائيل نتائج مدمرة على القضية الفلسطينية ، فالنظام المصري إن لم تكن متواطئا مع إسرائيل كان يشكل عائقا أمام الفلسطينيين والعرب وانتهاج طريق الثورة والتصدي للمشروع الصهيوني أو البحث عن معايدة سلام أكثر شرفا من المعايدة الراهنة. الثورة المصرية ، وما سيترتب عليها من تداعيات في المنطقة، أحبت الأمل بان تستعيد مصر دور الريادة في العالم العربي وأحيت الأمل بإمكانية إعادة النظر بنهج التسوية الذي ساد خلال العقود الماضية، وإن كان الأمر سيحتاج لحين من الوقت لأن الانشغالات الوطنية ستشغل مصر لفترة من الزمن عن القضايا القومية. أيضا عدم تجاهل القوى التي تسعى لتحويل الثورة لفتنة.

## 8. لا تكتمل الثورة إلا بإنجاز أهدافها

لا تنتهي الثورة بإسقاط الرئيس أو الملك ، هذه مرحلة أولى من الثورة وهي مهمة في رمزيتها، ف مجرد تخلي مبارك عن منصبه خلق حالة من الارتياح والفرحة العارمة عند غالبية الشعب واعتقد كثيرون أن الثورة حققت أهدافها ، ولكن الثورة لا تنجز مهمتها وتكتمل رسالتها إلا إذا أقامت نظاما سياسيا واجتماعيا بديلا عن القديم، المرحلة الأولى تهيمن عليها العاطفة والانفعال وردود الأفعال ، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة العقل والحسابات الإستراتيجية، وعليه يجب الحذر الشديد في الانتقالية الراهنة والمرحلة الثانية الآتية، وفي التجربة الثورية المصرية توجد أكثر من جهة محلية ودولية معنية بالتدخل في عملية إعادة بناء النظام السياسي بما لا يخل بمصالحها، والخشية أن تتلاقى مصالح أطراف داخلية وخصوصا من قيادات في الجيش وبقايا نخبة الحزب الوطني مع أطراف خارجية لتوجيه الأمور بعيدا عن المطالب الحقيقية للقطاع الأوسع من الشعب .

من خلال التجارب التاريخية فإن كل الثورات تتعرض لمحاولات سرقتها أو حرفيها عن مسارها ، وأن الجماهير التي تقوم بالثورة في مرحلتها الأولى ليست نفسها التي ستعيد بناء النظام الجديد، فالجماهير التي خرجت للشارع ستعود لبيوتها اليوم أو غدا ليسلم آخر مقاليد الأمور. أيضا

التجارب التاريخية تؤكد أن الثورة لا تنجز أهدافها دفعة واحدة بل تحتاج لوقت ،المهم أن يحافظ الشعب على روح الثورة وألا ينفرط عقد الإجماع الوطني الذي جسده الثورة في مراحلتها الأولى،وفي جميع الحالات فإن حال المنطقة العربية بعد اندلاع الثورة لن يكون حاله قبلها.

### الفصل الثالث

### الثورة العربية وفلسطين

تاريخياً حدث تلازم ما بين القضية الفلسطينية والعالم العربي بحيث كانت أية تحولات أو متغيرات كبيرة تحدث في العالم العربي تتعكس مباشرة على القضية الفلسطينية ،عندما تنتكس الحركة القومية والثورية العربية تنتكس القضية الفلسطينية وعندما تنهض الحالة العربية تنهض معها القضية،فما كانت فلسطين تصيب وتحدث النكبة عام 1948 لو لم تكن الحالة العربية عاجزة بل ومتواطئة مع بريطانيا،وما كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تعرف نهوضاً مع حركة فتح وبقية القوى الوطنية منتصف الستينيات لولا حالة المد الثوري والتقدمي العربي ،في المقابل فإن

الانتكاسات التي أصابت القضية الفلسطينية أخيرا غير منقطعة الصلة بتراجع الحالة الثورية والتقدمية العربية منذ توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل 1978 ثم انهيار النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية . ومن هنا فإن أية نهوض وتحفيز تشهده المنطقة سيكون لها تداعيات على القضية الفلسطينية ، ولكن هذه التداعيات مرتبطة بالحوامل الاجتماعية والسياسية التي ستقود عملية التغيير وتسلم مقاليد الحكم ما بعد نجاح الثورة .

لكن ارتباط القضية الفلسطينية بمحيطها بعد الثورة الراهنة رهن بالقوى الرئيسية في الثورة ولا يبدو أن هذه القوى ذات توجهات قومية وحدوية كما كان الحال خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، فالتوجهات الإسلامية واضحة وكامنة تنتظر الفرصة وبالتالي قد تعزز الثورة في مرحلتها الأولى بعد الدیني للقضية الفلسطينية. لا شك أن الثورة العربية اقتصرت على العالم العربي كما أن المشاعر والتوجهات القومية العربية حاضرة بشكل ما ، ولكن ما هو ظاهر حتى الآن هو الطابع الوطني بملامح إسلامية فرضها الإسلاميون لقوة إعلامهم ومالهم وتنظيمهم ، وهذا ما تراهن عليه حركة حماس في فلسطين، ولكن ما تخشاه أن لا تولي هذه القوى الإسلامية كثير أهمية لفلسطيني بل قد يتراجع اهتمامها عندما تشغل بالحكم والسلطة. وفي جميع الحالات علينا التعامل مع توجهات وعلاقات إسلامية وقومية مختلفة عما كانت عليه سابقا ، فكثير من مفردات أيديولوجية الطرفين تغيرت وقد تؤسس الديمقراطية لعلاقة تصالحية بينهما تدعم القضية الفلسطينية.

## المبحث الأول

### الثورة العربية والقضية الفلسطينية

#### تأثير وتأثر

كل الكتابات تقريبا حول علاقة الثورة العربية بالقضية الفلسطينية تركزت على تأثير الثورة العربية وخصوصا المصرية على القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل وقليل منها تحدث عن تأثير القضية الفلسطينية ودورها في قيام الثورات العربية.

لا شك أن تأثير القضية الفلسطينية وخصوصا الممارسات الإجرامية الصهيونية بحق الفلسطينيين وعجز الأنظمة العربية عن مساعدة

الفلسطينيين إن لم يكن تواطؤهم مع العدو لم يكن مباشرا ، ولكن لا ينكر انه راكم عبر السنين حالة من النقاوة الشعبية على الأنظمة وممارساتها. الجماهير العربية لم تنسى أو تغفر للأنظمة وهي تقف موقف المتفرج على الإجرام الصهيوني خلال سنوات الانتفاضة سواء الأولى أو الثانية ولم تنسى أو تغفر صمت الأنظمة وطائرات العدو ودباباته تتصف وتحرق غزة ، ولم تنس أو تغفر للأنظمة صمتها وتواطئها والعدو يستوطن الضفة ويهدد القدس ويدنس المقدسات، لقد كانت فلسطين حاضرة في ضمير ووجدان الثوار وإن لم تكن العنوان الرئيس لثورتهم أو على رأس سلم اهتماماتهم . وبالتالي يمكن القول بأن العلاقة بين الثورة العربية والقضية الفلسطينية كانت تأثير وتأثير .

## **المطلب الأول: القضية الفلسطينية: قضايا في قضية**

في القضية الفلسطينية يتداخل الوطني مع القومي، الديني مع السياسي، الإقليمي مع الدولي، والماضي مع الحاضر، وبفعل هذا التداخل وتشابك المصالح والقوى فإن الشعب الفلسطيني، ومنذ أن وجدت القضية الفلسطينية كقضية كفاح من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير، لم يكن هو الفاعل الوحيد في رسم إطار الصراع وتحديد أهدافه وأبعاده، بل كان طرفاً ضمن أطراف متعددة عربية ودولية. لاشك أن الشعب الفلسطيني هو المعنى أكثر من غيره بالصراع بفعل وقوعه مباشرة في بؤرة الحدث وبفعل كونه الأكثر تضرراً من مجريات الأحداث، إلا أن دوره كفاعل كان مقيداً ومحكوماً بالفاعلين الآخرين وبموازين القوى التي يصنعونها، وكنتيجة لذلك أيضاً، فإن النكسات والهزائم التي تعرضت لها القضية الفلسطينية خلال مسيرتها الطويلة وعبر محطاتها المأساوية البارزة 1948 و1967 و1970 و1982 و2007 لم تكن نتيجة لتقاعس أو تقصير الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية بل كان للأطراف الأخرى العربية والدولية المصنفة ضمن معادلة الصراع دور رئيس في حدوثها وتحمل مسؤوليتها، كذلك الأمر بالنسبة للإنجازات السياسية التي تحققـت، فلم يكن مرجعها فقط النضال الفلسطيني بل لعبت الأطراف الأخرى دوراً في تحقيقها أو في تضليلها. ويمكن القول أن القضية وطوال القرن الماضي اختزنـت في ثناياها أربع قضايا أو مشاريع أو هي حصيلة لهم:

**المشروع الأول :** المشروع الوطني الفلسطيني الرافض للوجود الصهيوني في فلسطين والمطلع للاستقلال، إنه المشروع الذي يقف في الصدارة عند الحديث عن القضية الفلسطينية فهو عمادها وجوهرها وعمودها الفكري، ويعتبر الميثاق الوطني الفلسطيني المرجع الوحيد المعيـر عن تطلعات الشعب الفلسطيني والملزم له .

**المشروع الثاني :** المشروع القومي الوحدوي العربي وهو مشروع الشعب العربي الذي يسعى إلى الوحدة القومية والتحرر من الهيمنة الأجنبية، والملاحظ أن ظهور المشروع القومي الوحدوي تسارق مع بداية

ظهور الحركة الصهيونية والأطماء الاستعمارية في المنطقة العربية، وليس بالصادفة أن يتزامن ظهور الثورة العربية الكبرى 1915 واتفاقية سايكس - بيكو 1916 ووعد بلفور 1917، وهكذا أصبح الخطر الصهيوني وما يشكله من تهديد للأمة العربية ووحدتها جزءاً لا يتجزأ من فكر الحركة القومية وأهدافها النضالية، وأصبحت القضية الفلسطينية قاسماً مشتركاً بين كل الحركات والتنظيمات والأنظمة القومية العربية، وأصبح تحرير فلسطين هو الهدف المشترك لها (على مستوى الشعارات والبرامج المعلنة).

**المشروع الثالث :**المشروع النهضوي الإسلامي، فقد جمعت فلسطين والقدس الشريف بما تمثلانه من رموز دينية لدى المسلمين كافة، كل المسلمين عرب وغير عرب، أصوليين محافظين أو ثوريين جهاديين، حيث رفعت كل الحركات الإسلامية شعار تحرير فلسطين والقدس الشريف، وتضمن خطاب الأنظمة الإسلامية ما يؤكد التزامها بعروبة القدس ورفض تهويدها.

**المشروع الرابع :**المشروع التحرري العالمي: حيث كانت حركة التحرر العالمية تلتقي مع كل من المشاريع الثلاث على قاعدة معادة الصهيونية والإمبريالية ومحاربة الاستعمار بكل صوره وأشكاله، هذا المشروع الذي ظهر منذ انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا 1917، وتقوي بعد الحرب العالمية الثانية في مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والغربي، وأصبح يحسب له حساب ويأخذ امتداداً عالمياً منذ السبعينات من ظهور سياسة تصفيية الاستعمار والتحرر من نفوذه.

هذه المشاريع الأربع كانت تتدخل مع بعضها البعض، تقترب من بعضها أحياناً فتعطي للقضية دفعه إلى الأمام، أو تتنافر وتصادم فتنتكس القضية الفلسطينية، في مقابل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الذي هو رأس حرية والحلقة المركزية لهذه المشاريع وجوهر القضية، لم يكن يواجه قوة عادلة أو عدواً ضعيفاً، بل كان وما يزال يواجه تحالفًا عدوانياً جباراً، يواجه المشروع اليهودي الديني الأسطوري الداعي للعودة إلى (أرض الميعاد)، يواجه مشروع الصهيونية السياسية المتطلعة إلى إقامة إسرائيل الكبرى المهيمنة على المنطقة العربية بل وعلى منطقة الشرق الأوسط، ويواجه المشروع الاستعماري الإمبريالي الهادف إلى السيطرة على المنطقة العربية لما تحتويه من مواقع استراتيجية وخارات يخترنها باطن الأرض، ويواجه مشروعه صليبياً مضمراً حاقداً على الإسلام والمسلمين.

وبالرجوع للميثاق الوطني الفلسطيني الذي حدد أهداف الشعب الفلسطيني، نجد أن تحديد الشعب الفلسطيني لأهدافه الاستراتيجية، تحرير كامل التراب وتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، لم يكن اعتماداً فقط على قوة وقدرة الشعب الفلسطيني على تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية بل كان يأخذ بعين الاعتبار القوى الحليفية المكونة للمشاريع الثلاث التي كان يعتقد أنها في خندق المواجهة، فالثورة الفلسطينية

اعتبرت نفسها طليعة الأمة العربية وحركة التحرير العالمية.

فلا غرو إذن أن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت تدرك أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب توفر الشروط الأربع، الوطني والقومي والإسلامي والأممي، وإن أي إخلال بشرط من هذه الشروط أو تراجع أي طرف عن التزامه سينعكس سلبياً على القضية الفلسطينية. فكان لغياب الشرط الفلسطيني قبل 1964 أثراً سلبياً على مسار القضية، وغياب الشرط القومي العربي وتراجعه بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد أثر بشكل خطير على القضية الفلسطينية، كما أن تراجع مكانة حركة التحرر العالمية وانهيار المنظومة الاشتراكية شكل ضربة قاسية للشعب الفلسطيني، واليوم مع الحراك الشعبي الواسع وإسلام الشعب لمقاليد الأمور يتم إحياء الأمل باستنهاض الحالة الوطنية الفلسطينية.

كان توازن هذه المشاريع الأربع وتوافقها ولو على قاعدة الحد الأدنى هو الذي حكم القضية الفلسطينية ، سواء في حالات احتدام الصراع وال الحرب أو في مرحلة البحث عن حلول سلمية للصراع، حيث كان لكل طرف مصلحة في استمرارية (التحالف) أو التنسيق فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني إما من منطلق المصلحة المشتركة في مواجهة عدو مشترك أو لمصلحة خاصة لكل طرف، وكانت الحركة الوطنية الفلسطينية معنية أكثر من غيرها في الحفاظ على الترابط والتنسيق بين المشاريع الأربع ولو على قاعدة الحد الأدنى وكانت تسعى إلى تعويض أي نقص في فاعلية أداء أي بعد من الأبعاد الأربع بتقوية وتعزيز فاعلية الأبعاد الأخرى. فغياب وانتكاسة المشروع القومي بعد حرب 67 تمت محاولة تعويضه بتقوية المشروع الفلسطيني وتصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني وانتكاسة المشروع الوطني الفلسطيني بعد أحداث أيلول 1970، تم تداركه بتقوية الوجود الفاعل للقضية على المستويين العربي والدولي، كما أن انتكاسة المشروع القومي العربي بدءاً من توقيع اتفاقية كامب ديفيد جرت محاولة التقليل من مخاطره بتقوية المشروع الوطني الفلسطيني وتفعيل دور المشروع التحرري العالمي سواء على مستوى تعزيز مكانة القضية الفلسطينية بين دول العالم أو تفعيل قرارات الشرعية الدولية ومكانة م.ت.ف. داخل الأمم المتحدة وفي المنظمات الدولية الأخرى أو من خلال المراهنة على البعد الإسلامي وخصوصاً الثورة الإيرانية.

ما لم يخطر على بال المخططين الفلسطينيين أن تحدث الانتكاسة على كافة المستويات، انتكاسة المشروع القومي الوحدوي العربي أو وصوله إلى طريق مسدود، وانهيار ما سمي بحركة التحرر العالمية تحت قيادة ما كان يسمى بمنظومة الدول الاشتراكية وما رافق هذا الانهيار من تغير في موازين القوى داخل هيئة الأمم المتحدة لغير مصلحة الشعب الفلسطيني، والمشروع النهضوي الإسلامي بالرغم من استماتته في وضع حد لحالة السلبية والانحطاط واليأس التي يتighbط فيها الإنسان العربي، إلا أن حالة التناحر والتشتت داخل القوى الإسلامية وعدم وضوح برنامجها السياسي، وقوة المعارضة التي جوهرت به سواء من داخل العالم العربي أو من

خارجه، جعل المشروع النهضوي الإسلامي أمام اختيار عسير وما نتج عن كل ذلك من تضييق على الكفاح المسلح باسم مكافحة الإرهاب.

ونتيجة لكل ذلك انتاب الارتكاك المشروع الوطني الفلسطيني وأفقدت شدة الضربات البوصلة لدى الحركة الوطنية الفلسطينية. ووجد الفلسطينيون أنفسهم وحدهم في ميدان المواجهة، في ظل احتلال بين في موازن القوى، احتلال هائل ما بين قدرات الشعب الفلسطيني المحتلة أرضه والمشرد في بلاد الغربة والمحاصر داخل الأرض المحتلة وخارجها، وبين قدرات العدو الصهيوني. وجد الشعب الفلسطيني أن إمكاناته وقدراته وحتى في ظل إبداعات وتضحيات وعظمة الانتفاضتين، أعجز من أن تتحقق أهدافه الوطنية، وهي الأهداف التي وضعها وخطط لها اعتماداً على تضافر وفاعلية الشروط الأربع، الوطني الفلسطيني والقومي العربي، والنهضوي الإسلامي والتحرري العالمي، وليس اعتماداً على قدرات الشعب الفلسطيني وحده.

في مقابل ذلك كان الحلف المعادي يكتسح المواقع ويضم قدراته، فاليهودية تستعيد سطوطها واحترامها في الغرب وفي العالم، والصهيونية تتقوى وتعزز مكانتها بفعل التفااف اليهود حولها وسقوط مقوله (اليهودية غير الصهيونية) التي روج لها بعض العرب حتى اعتقاد البعض أن حقوق الشعب الفلسطيني ستعاد على أيدي اليهود غير الصهایین، وعلى يد دعاة السلام، وتنقى الصهيونية بفعل سطوطها المادية والاقتصادية والإعلامية في العالم، والمشروع الاستعماري الإمبريالي يستعيد أمجاده الغابرية وتفرض الدول الغربية سطوطها وسيطرتها على دول العالم الثالث ضمن أشكال جديدة من تحالفات برئية المظهر واستعمار الجوهـر، والصلـبية عادت لتحشد حولها أحـقاداً تاريخية ودينـية لعنـصـرين ومهـوسـين وحـاذـين، ولـتـعمل طـعـناً فـي الإـسـلـام وـالـمـسـلـمـين تحتـ شـعـارات وـمـشـارـيع تـدعـي أـنـها إـنسـانـية وـأـخـلـاقـية وـهـي أـبـعـد مـا تـكـوـنـ منـ إـنـسـانـية وـأـخـلـاقـ.

جاهدت الدبلوماسية الفلسطينية خلال عقد الثمانينات أن تحافظ ولو على الحد الأدنى من دعم حلفائها التقليديين، ولكن دون جدوى، وكانت مضطراً أن تعامل مع المشكلة في إطارها الوطني الفلسطيني فقط وفي حدود الإمكانيات الفلسطينية مع ما يعنيه وضع الشعب الفلسطيني في مواجهة إسرائيل وإمداداتها العالمية من احتلال هائل في موازين القوى. وجاءت حرب الخليج الثانية والدعوة إلى مؤتمر مدريد وسلسل التسوية ليكرسوا حقيقة مرة وهي أن القضية الفلسطينية لم تعد رسمياً قضية العرب الأولى ولا شغفهم الشاغل وأن كل دولة عربية أصبحت تعامل مع القضية انطلاقاً من الجانب الذي يهم مصالحها القطرية.

الاعتراف بالحل السلمي وبقرارات الشرعية الدولية اعتراف بفشل الحل القومي لو أردنا أن نمر حل القضية الفلسطينية أو الصراع العربي الإسرائيلي حسب الفكر السائد حول استراتيجية حل الصراع، لصنفت

الحقبة الممتدة منذ تشرين الأول 1991، مؤتمر مدريد، إلى اليوم بأنها مرحلة التسوية السياسية، والفكر الغالب فيها هو فكر التسوية على قاعدة الحلول الانفرادية، بكل ما تحمله الكلمة من إقصاء ناتج عن فشل أو تعثر المشاريع الثلاثة، المشار إليها، التي كانت تدعم وتحتضن المشروع الوطني الفلسطيني.

لقد تراجعت إلى الوراء قومية القضية واستراتيجية التحرير الكامل، وحرب الشعب، وأصبح الفكر الذي كان يعتبر التسوية ونهج التسوية بمثابة الخيانة الوطنية والقومية وضريباً من الخوض في المحرمات ... جزءاً من فكر متخلف تجاوزه الزمن، في منظور دعاة التسوية اليوم. فالحديث اليوم عن قومية القضية وعن استراتيجية التحرير الكامل، بل أي حديث عن خيار الحرب لمواجهة العدو واستعادة الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة، يعتبره دعاة التسوية مظهراً من مظاهر التخلف الحضاري والجمود الفكري ورمزاً من رموز حقبة عربية حملوها السبب في ما وصل إليه الوضع العربي بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص!.

كان من الواضح أن تحولين استراتيجيين يبدوان متناقضين استجدا على القضية الفلسطينية منذ منتصف القرن وأثرا على نهج التعاطي معها: الأول هو تصاعد الوطنية الفلسطينية بمستلزماتها ونتائجها كالتأكيد على الهوية الوطنية واستقلال القرار الفلسطيني مع ما صاحب ذلك من تبلور لشكل من الكيانية الفلسطينية، والثاني هو تراجع البعد القومي للقضية بمفهومه الكلاسيكي الذي يجعل الوحدة وتحرير فلسطين شرطان متلازمان، وتواли المؤشرات الدالة على أن القضية الفلسطينية لم تعد هي الشغل الشاغل للحكومات العربية ولا حتى للشعوب العربية. وما بين الوطنية الفلسطينية الصاعدة كحقيقة فرضت نفسها على العالم من جهة وأفول البعد القومي وما يتربى عليه من استحالة قيام حرب تحرير عربية تقضي على إسرائيل من جهة أخرى، انبثق فكر التسوية السلمية. دعاة التسوية وظفوا تراجع البعد القومي والعجز الرسمي العربي وأزمة الحركة الوطنية الفلسطينية خلال النصف الثاني من الثمانينيات للكشف عن روبيتهم للتسوية وهي رؤية تتعارض مع إرث الحركة القومية العربية الأولى ومع المنطلقات الأولى للثورة الفلسطينية ، تسوية لا تمانع في تجاوز التعامل السابق مع الفلسطينيين ك مجرد لاجئين ولكنها في نفس الوقت تحد من طموحاتهم وأهدافهم الوطنية وتحاصر فكر ونهج الثورة، كانت التسوية التي تعتمد على قرارات الشرعية الدولية هي الإطار المناسب لتقريب مواقف مختلف الأطراف، ومن هنا لاحظنا كيف سبق مؤتمر مدريد تسوية أسلو ، فلولا مؤتمر مدريد للسلام الذي تم الإعلان فيه عن موافقة العالمين العربي والإسلامي بنهج التسوية تحت العباءة الأمريكية ما كانت منظمة التحرير تجرؤ على المفاوضات المباشرة مع الإسرائيليين وتوقيع اتفاقات تسوية معهم .

ومع ذلك لم تكن عملية الانتقال من الشرعية التاريخية الوطنية والقومية

إلى الشرعية الدولية والحقوق المستمدة من موازين القوى بالأمر الهين، لأن الاعتراف بنهاية التسوية السلمية يعني الاعتراف بعجز بل فشل استراتيجية حرب الشعب وفشل المراهنة على الحل القومي- العربي كما يعني الاعتراف بالعدو القومي، كما تعني إعادة النظر بمرحلة برمتها من شعارات وموافق وسياسات وأفكار بل ورموز وقيادات، لأن منطق التسوية السلمية يفرض تقديم تنازلات وإعادة النظر بما كان يعتبر بالثوابت والمقدسات، كانت التسوية تعني الاعتراف بأن الصراع لم يعد صراع بين الأمة العربية من جهة وإسرائيل من جهة ثانية، بل صراع بين إسرائيل والفلسطينيين، وأن ما يعني العرب هي قضايا الحدود بالنسبة لمصر وسوريا والأردن، وأما غيرهم فدورهم في أحسن الحالات هو التعاطف مع الموقف الفلسطيني.

كان الواقع يؤكد تحول القضية إلى قضية صراع فلسطيني إسرائيلي وقضية صراع على الحدود بالنسبة للدول المحيطة بإسرائيل، وقضية تعاطف بالنسبة لبقية الدول العربية، إلا أن الخطاب السياسي الرسمي العربي استمر يتحدث عن قومية القضية الفلسطينية وعن تحرير فلسطين وعن العدو الصهيوني إلخ، ولم يكن المخلصون والعاقلون في الأمة العربية قادرين على كشف كل الأوراق والبوج بالحقيقة، حقيقة أن الثورة الفلسطينية أعجز من أن تحرر فلسطين، وأن الدول العربية عاجزة أو غير راغبة في محاربة إسرائيل وأن واقع النظام الدولي لم يعد يسمح بشطب دولة إسرائيل من الخريطة السياسية الدولية.

كانت القيادة الفلسطينية، وخصوصاً قيادة المنظمة، تعرف أن البوج بالحقيقة معناه الدخول في صدام مباشر مع أكثر من نظام عربي، وقد حدث ذلك أحياناً، كما قد يؤدي إلى إحباط الجماهير عندما تعلم هذه الأخيرة حقيقة أن العرب تخلوا عن فلسطين وأن الثورة عاجزة عن تحرير فلسطين وأن الواقع الدولي لا يجيز القضاء على إسرائيل، أيضاً كانت المنظمة تعرف أنها وإن أسقطت المراهنة على الجيوش العربية فإنها بحاجة إلى أموال العرب وإلى دعمهم السياسي والدبلوماسي وإلى أموالهم لدعم المشروع الوطني الفلسطيني في إطار دولة في الضفة والقطاع، واستمرارية وجود مؤسسات المنظمة وجهازها البيروقراطي، أي أن القطيعة مع الواقع العربي لم تكن تخدم لا القضية الفلسطينية ولا مصالح المتنفذين في المنظمة والمنظمات. وهكذا كان الفلسطينيون يتقدمون - ينحدرون نحو الحل السلمي والتفاوضي مع إسرائيل بقدر ما كانت الأنظمة العربية تبتعد عن فلسطين وتتخلى عن التزامها القومي وبقدر ما يت repreh جسم المنظمة ويختفت الحس الشوري، وكانت كل خطوة تقترب القيادة الفلسطينية من التسوية وتجعلها مقبولة أمريكياً وإسرائيلياً، خطوة تراجعية في نفس الوقت عن مفهوم قومية القضية وعن استراتيجية الكفاح المسلح.

لقد بات واضحاً أن أي توجه أو حزب فلسطيني يقول بالجهاد أو الكفاح المسلح لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرفوض ومُحارب عليناً من إسرائيل وأمريكا وسراً من طرف عديد من الأنظمة العربية، نعم قد تكون

هذه الجماعات والأهداف مقبولة من طرف الجماهير الفلسطينية والعربية، ولكن في زمن الحروب الحديثة وحيث تملك إسرائيل أقوى جيش في الشرق الأوسط بما في ذلك أسلحة نووية، وفي ظل إغلاق الحدود العربية أمام من يطلب الشهادة في سبيل فلسطين، وفي ظل غياب ثقافة حرب الشعب ومتطلباتها، لم تعد شعارات حرب الشعب أو القيام بعدة عمليات فدائية قادرة على القضاء على إسرائيل، القضاء على إسرائيل أصبح يحتاج إلى جانب ذلك إلى جيوش حديثة وعصيرية تتتوفر على أسلحة نووية أو ما يعادلها أو تعمل تحت مظلة نووية لحليف استراتيجي مع وجود مناخ دولي لا يمانع بالقضاء على إسرائيل، وواقع الحال أن الجيوش العربية في وضعيتها الحالية غير مؤهلة، عسكرياً وسياسياً، لدخول حرب ضد إسرائيل تكون احتمالات كسبها مضمونة، كما أنه من المستبعد في ظل الوضع الدولي الحالي السماح بتدمير إسرائيل حتى وإن كان ذلك في مكنته العرب.

لقد بينت أحداث وتعاملاط ما بعد حرب أكتوبر وما بعد طرح العرب لمبادرتهم للسلام عام 2002، أن الصراع انتقل من صراع وجود، صراع حول مبدأ التسوية السلمية، إلى صراع على الحدود، صراع على شكل التسوية السياسية، وبينت الأحداث أن التقدم على مسار التسوية يتزايد بقدر التخلص عن مفهوم البعد القومي للقضية الذي تختزله مقوله أن الصراع مع الكيان الصهيوني هو صراع وجود (إما نحن أو هم)، كما أكدت الأحداث أنه كلما تمسك الفلسطينيون بمفهوم استقلالية القرار وعملوا على إبراز الهوية الفلسطينية كلما تراجع البعد القومي معنى هذا أن تحول الصراع إلى صراع فلسطيني إسرائيلي يتفق مع منطق التسوية السلمية لأن الفلسطينيين وحدهم لا يمكنهم أن يقضاء على العدو الصهيوني.

تزامنت الثورات الشعبية الراهنة وبالرغم من كل التخوفات التي سبق الإشارة إليها بانها ثورات وطنية تؤشر لسياسات جديدة تعيد النظر بالعلاقة مع إسرائيل وواشنطن بشكل متدرج ،يتزامن ذلك مع تصاعد رأي عام عالمي رافضا للسياسة الإسرائيلية في فلسطين ومطالبا بحق الفلسطينيين في دولة ،هذه المتغيرات العربية والدولية تبشر إن احسن الفلسطينيون التصرف بأن تستعيد القضية الفلسطينية حضورها كقضية تحرر وطني وقد يجعل قيام دولة فلسطين أمرا قابلا للتحقيق.

## **المطلب الثاني :الثورات العربية بين وطنية المطالب وقومية التداعيات**

بسريعة كبيرة تتوتر الأحداث في العالم العربي وكلها أحداث بقدر ما تشير التفاؤل والأمل بعد أفضل إلا أن بعضها يثير القلق والخوف من مرحلة انتقالية ستكون مفتوحة على كل الاحتمالات وستتعدد في تأثيراتها الشأن الداخلي لكل دولة لتعيد ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط بما سيخلط الأوراق ويؤسس لحالة من الفوضى وعدم الاستقرار ، وهي

حالة إما أنها ستخدم سياسة الفوضى البناءة التي تريدها واشنطن وتخطط لها ، أو ستخدم شعوب المنطقة المتuelleة لبناء عالم عربي جديد تُحترم فيه كرامة المواطن وحرياته الإنسانية .

الأحداث توحّي بوجود مشترك بينها وخصوصاً أزمة النظم السياسية العربية وانكشاف شرعيتها في كل البلدان العربية ، واهم هذا المشترك : كسر الجماهير ل حاجز الخوف ، كسر قيود الحزبية الضيقة ، تبديد وهم أن الإسلام السياسي هو المسيطر على الشارع العربي ، استحضار لروح الثورة والأمل عند الجماهير العربية بإمكانية تغيير الأوضاع السياسية وكسر حالة الجمود والإحباط المسيطرة على الشعب العربي ، انكشاف أن الأنظمة ستكون نمور من ورق في مواجهة جماهير قررت أن تكون سيدة نفسها... إلا أنه مقابل ذلك فإن هذه اللحظة التي ستشكل منعطفاً مصرياً في تاريخ الأمة العربية تحتاج أيضاً لاعمال واستحضار العقل وتنطلب أقصى درجات الحذر والحكمة في التعامل مع هذه الأحداث والمتغيرات وتداعيات كل ذلك على المعادلة السياسية في الشرق الأوسط وعلى القضية الفلسطينية على وجه الخصوص .

المتغيرات التي يشهدها العالم العربي وحتى في حالة صدورتها متغيرات تتباين مع التطلعات المشروعة للشعوب بالديمقراطية ، فإنها على المدى القريب ستشغل الشعوب العربية بمشاكلها وهمومها الداخلية لحين من الوقت ، الأمر الذي قد تستغله إسرائيل لتصعيد عدوانها على قطاع غزة ولتسريع سياسة الاستيطان والتهديد ما دام العرب والعالم منشغلين بما يجري داخل بلدانهم ، بل لا تستبعد أن تقدم إسرائيل على إجراءات خطيرة قد تصل لإعادة احتلال قطاع غزة للضرب بمعزل الحركات الفلسطينية المقاتلة في حالة تدهور الأوضاع في مصر وخصوصاً في شمال سيناء .

إن كانت المحصلة النهائية للمد الثوري العربي سيؤثر على القضية الفلسطينية إلا أن التأثير سيختلف من دولة إلى أخرى بل لا يستبعد أن تكون نتائج ثورة ما سلبية بالنسبة للقضية الفلسطينية ، وفي جميع الحالات فالأمر يرتبط بالقوى الثورية أو التي ستستلم مقاليد السلطة بعد الثورة ، أيضاً بدرجة التدخل الخارجي في مجريات الثورة ، فالغرب وخصوصاً واشنطن يتدخل في الثورة الليبية وإيران تتدخل في الثورة البحرينية .

مثلاً الرغم من أهمية الثورة التونسية وما بلغته من دروس إلا أن تداعياتها على السياسات الخارجية لدول المنطقة وعلى الصراع العربي الإسرائيلي بقي محدوداً ، ليس فقط لأن الثورة التونسية ثورة إصلاحية وطنية بل أيضاً لأن الجغرافيا السياسية ودور تونس في سياسات الشرق الأوسط والعالم يبقى محدوداً . ومن هنا نلاحظ كيف رحبوا واشنطن وأوروبا والعالم بشورة الشعب التونسي ولم تجر أي محاولات للتاثير في مجريات الثورة ، أما في مصر فالعالم ينظر لما يجري

ويتعامل معه بشكل مختلف والوضع لم يستقر بعد في مصر وقد تحدث مفاجئات تخرج الثورة عما كان يريده الشباب.

إذا بقينا في الحالتين التونسية والمصرية ، فإن أي تغيير جذري في النظام السياسي في مصر ستكون له انعكاسات إقليمية ودولية وسيعيد خلط الأوراق وخصوصا في ملف الصراع في الشرق الأوسط وبالتالي فإن الحسابات السياسية والإستراتيجية المرتبطة بالمصالح لها الأولوية على حسابات الديمقراطية وحقوق الإنسان ، أما في تونس فالغرب يتعامل مع الثورة فيها قضية ديمocratie وحقوق إنسان بالدرجة الأولى دون تجاهل وجود حسابات إستراتيجية على المدى البعيد.

إن كانت الثورة في تونس ومصر موجهة ضد أنظمة حليفه لواشنطن وغير معادية لإسرائيل وتدرج في إطار ما يسمى بمعسكر الاعتدال ، مما يرفع من سقف توقعات القوى المعارضة للغرب ، فإن الثورة امتدت لأنظمة من معسكر الممانعة أو قريبة منه كسوريا ولبيا وهذا يدفع للتساؤل عن طبيعة القوى التي ستنضم مقاليد الأمور في حالة انهيار هذه الأنظمة وما طبيعة علاقتها بالغرب وإسرائيل وقد رأينا كيف باتت الثورة الليبية تحت رعاية وحماية حلف الأطلسي والأمم المتحدة.

هناك ملاحظة مهمة في الثورة المصرية - وكانت موجودة أيضا في الثورة التونسية- وهي أن المتظاهرين كانوا يرفعوا شعارات ويرددوا هتافات تعبّر عن مطالب اجتماعية واقتصادية وسياسية محددة وكلها لها طابع وطني بعيداً عن أية أيديولوجية، فلم يتم رفع شعارات معادية لواشنطن أو للغرب ولا حتى لإسرائيل ، لم تحرق أعلام أمريكا أو إسرائيلية ، لم يتم تردید شعارات كبرى كالطالبة بتحرير فلسطين أو قطع العلاقات مع إسرائيل الخ. بصيغة أخرى كانت مطالب وطنية تدرج في إطار الإصلاح الديمقراطي . إن وطنية وعقلانية أهداف الثورة المصرية تعود لأن قادتها من الشباب المتعلّم والواعي والمدرك لخصوصية وضع مصر الاستراتيجي ودقة الوضع الاقتصادي فيها ، وكذا الحال بالنسبة للقوى والأحزاب السياسية التي التحقت بالثورة .

بسببوعي قادة المحتجين وبسبب قوة التدخل الذي تقوم به واشنطن والغرب في التأثير على مجريات الأحداث فإن القيادة القادمة ستكون في المرحلة القريبة ذات توجهات إصلاحية داخلية ولن تفتح الملفات الكبرى كاتفاقية كامب ديفيد والالتزام بالسلام مع إسرائيل وخصوصية علاقة مصر بواشنطن والغرب ، بمعنى أنه سيتغير رأس النظام ولن يتغير النظام في بنائه الأساسية ومن حيث سياساته الدولية. الجيش الذي تولى السلطة سيكون أكثر حرصا على التمسك بعلاقة مصر مع إسرائيل وبالعلاقة مع الغرب على المدى القريب على أقل تقدير ، وحتى الشخصيات المرشحة للرئاسة مثل عمرو موسى ومحمد البرادعي سيكونان أكثر حرصا من الرئيس مبارك على الحفاظ على اتفاقية كامب ديفيد وعلى علاقة مصر مع واشنطن والغرب . وحتى في حالة تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها جماعة الإخوان

ال المسلمين ، فلن تتغير السياسة الخارجية كثيرا وخصوصا من جهة العلاقة بإسرائيل وبواشنطن . ولكن الخوف يأتي من عدم التوصل لتفاهم ما بين الشوار والجيش وبالتالي حدوث حالة فتنة وفوضى ستؤدي لأعمال عنف وظهور جماعات عنف سرية وستدخل مصر في وضع خطير جدا ، وأنذاك ستكون فرصة لإسرائيل وقوى أخرى لتأجيج الفتنة وإطالة عمرها.

إن كنا نتمنى عودة الاستقرار للمنطقة العربية في ظل نظم ديمقراطية إلا أنها نتمنى على القيادات الفلسطينية أن تأخذ بعين الاعتبار أن كل الاحتمالات واردة وبالتالي عليها استباق الأمر بسياسات وقائية وعلى رأسها عدم التدخل في الشأن الداخلي العربي وإنجاز المصالحة الفلسطينية . في السياسة وخصوصا في الشرق الأوسط كل الاحتمالات واردة . من هذه الاحتمالات حدوث تغيرات كبيرة في المؤسسة الحاكمة في مصر أو حالة فوضى وعدم استقرار ،وكذا احتمال انزلاق ثورات عربية لحالة من الحرب الأهلية وحتى الإقليمية.

### **المطلب الثالث: وطنية الثورة وقومية التداعيات**

ما أن اندلعت الثورة حتى راود الأمل الكثريين بأن العالم العربي يشهد انتفاضة جماهيرية ستعيد رسم الخارطة السياسية في المنطقة وتعيد الآمال العربية بالتحرر والوحدة وما سيترتب على ذلك من تغيير معادلة الصراع مع العدو وخصوصا ان إسرائيل وواشنطن تنظران بقلق للأحداث في مصر وفي مجمل الساحة العربية .

صحيح أن المد الثوري أخذ بعدها وطنيا حتى الآن حيث لم يرفع المحتجون أو التأثرون شعارات كبرى كتحرير فلسطين أو الوحدة العربية أو القضاء على إسرائيل وأمريكا بل لم يتم تردید ولو شعار واحد ضد واشنطن وإسرائيل أو حرق العلمين الإسرائيلي والأمريكي ، كما كان الحال مع الثورات أو الانقلابات العربية السابقة ، ولكن الثورات العربية سيكون لها تداعيات على كل المنطقة ولو بعد حين لأن الملايين التي خرجت للشارع وكسرت حاجز الخوف لن تعود لبيوتها خاوية الوفاض ولأن رسالت الثورة وصلت لكل الأنظمة العربية وللغرب وإسرائيل . نتمنى أن تفهم الأنظمة الرسالة جيدا وقبل فوات الأوان لأن الجماهير إن لم تتحقق مطالعها بالتغيير الحقيقي بالطرق السلمية فإن مصر والمنطقة العربية ستشهد موجة من العنف المسلح ستتدخل البلاد في دوامة من عدم الاستقرار وستكون فرصة لأطراف خارجية لتلعب فتنة وخرابا في العالم العربي سواء كانت هذه الأطراف إيران وجماعات الإسلام السياسي المتطرفة كتنظيم القاعدة أو إسرائيل وواشنطن خدمة لسياسة الفوضى الخلاقة التي تخدم مصالحهم .

كل ثورة تعبر عن قيم وثقافة ومتطلبات المرحلة ، وبالتالي لا نتصور أو نتوقع أن الثورات المعاصرة ستكون نسخة من الثورات السابقة لا من حيث القوى المحركة ولا من حيث أهداف الجماهير التي قامت بالثورة، وبالنسبة للحرك الشعب العارم والذي يضع الشعوب العربية على اعتاب ثورة

حقيقة، لا تتوقع أن تقوم القيادة الجديدة في مصر مثلا - في حالة حدوث التغيير الذي تريده الجماهير - بمبادرات خطوات درامية في السياسة الخارجية لمصر سواء من حيث العلاقة مع إسرائيل أو مع واشنطن والغرب حتى وإن شاركت في هذه القيادة جماعة الإخوان المسلمين ، حيث ستطغى انشغالاً الوضع الداخلي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أية انشغالات أخرى .

الأيديولوجية القومية العربية والمواقف المعادية لإسرائيل كامنة ولا شك في عمق العقل الجمعي المصري ولكنها ليست من أولويات الجماهير التي لها مطالب ذات طابع وطني ، وبالتالي فالتحول في توجهات الثورة قد يحدث مع مرور الوقت ، وهذا يذكرنا بـ (ثورة) يوليو 52 التي كانت في بدايتها ثورة وطنية خالصة ، وهذا ما كان واضحاً في مبادئ الثورة ، وفيما بعد أصبح لها توجهات قومية وثورية تحررية . ونعتقد أن الحائل بين السلطة الجديدة التي ستنتتج عن التغيير والمواجهة مع تل أبيب والغرب ليس فقط الأيديولوجية بل لأن الجيل الجديد من الشباب والقوى المؤهلة لاستلام زمام الأمور يدركون أن الاقتصاد المصري يعتمد بشكل كبير على الخارج - معونات أمريكية سنوية ، عائدات قناة السويس ، السياحة ، الاستثمارات الخارجية الخ - . ما يعزز أيضاً أن تبقى التغيرات في السياسة الخارجية محدودة أن التغيرات ستكون تحت إشراف المؤسسة العسكرية - إن لم تستلم المؤسسة العسكرية السلطة وتعمق المظاهرات - والجيش جزء أصيل من النظام وتوجهاته ومصالحه حيث النخبة الاقتصادية للنظام تمكنت من الجيش وكسبت ولاء كثير من ضباطه ، هذا بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها واشنطن على الجيش ، ولكن فيما بعد سيتم فتح ملف العلاقة مع إسرائيل ومع واشنطن .

في هذا السياق علينا التمييز بين التداعيات بعيدة المدى والتداعيات المباشرة، التداعيات الإيجابية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتغيير الحالة العربية ، ستكون بعيدة المدى وحدوثها مرتبط بطبيعة القوى الصاعدة التي ستستلم مقاليد الأمور، أما التداعيات قصيرة المدى والمقصود بها خلال الفترة الانتقالية الفاصلة ما بين إسقاط النظام أو خروج الناس للشارع وبناء النظام على أساس جديدة ، في هذه المرحلة علينا أن نكون حذرين جداً لأنها مرحلة ستتسم بعدم استقرار سياسي ينتج عنها فراغ أو ضعف أمني وهو الأمر الذي سيثير الخوف لدى إسرائيل مما قد يدفعها لاتخاذ خطوات استباقية في علاقتها بقطاع غزة - كما سبق الإشارة - لأنها عندما انسحبت من داخل القطاع كانت تراهن على وجود نظام قوي في مصر ملتزم باتفاقية السلام قادر على حفظ أمن حدوده مع القطاع ومع إسرائيل، وأن تحدث حالة فراغ أمني في سيناء ويتغير نظام الحكم في مصر فهذا مدعوة لقلق إسرائيل ودافعاً لتعيد حساباتها الإستراتيجية .

## المطلب الرابع : الثورات العربية وحسابات الربح والخسارة فلسطينيا

من حيث المبدأ وحتى لا يؤخذ العنوان على غير مقصده فإن كل ما فيه مصلحة الشعوب العربية والإسلامية سيكون فيه مصلحة للفلسطينيين، وبالتالي فإن الثورات العربية التي تعبّر عن إرادة غالبية الشعوب العربية بالتغيير ستخدم القضية الفلسطينية إن لم يكن عاجلاً فآجلاً. وتاريخ القضية الفلسطينية على مدار قرن تقريباً يؤكد التداخل ما بين القضية الفلسطينية ومحيطها العربي والإسلامي بل إنها القضية العربية الوحيدة التي يشكل البعد القومي مكوناً رئيساً مما جعل استقلالية القرار الوطني الفلسطيني يواجه تحديات غير موجودة بالنسبة للشعوب والنظم السياسية الأخرى، وهي القضية الوحيدة التي يتم فيها الحديث عن البعد القومي للقضية الفلسطينية والبعد الإسلامي للقضية الفلسطينية حتى وإن كان الحديث نظرياً فقط.

من حق الشعوب العربية أن تثور على أنظمة لم تكن فقط حملاً ثقيلاً على شعوبها وسبباً في فقرها وبؤسها وكتب حرياتها بل كانت أيضاً سبباً في ضياع فلسطين ومحاصرة حركة التحرر الفلسطينية وفي التواطؤ مع إسرائيل وواشنطن على المصلحة الفلسطينية، أن تصبح الشعوب العربية المؤيدة والمعاطفة مع عدالة القضية الفلسطينية سيدة نفسها وصاحبة القرار فهذا إضافة لقوة الشعب الفلسطيني في فلسطين وإعادة تفعيل وتنشيط الشعب الفلسطيني في الدول العربية حيث يعيش فيها حوالي نصف الشعب الفلسطيني حيث كانوا منموعين من التعبير عن فلسطينيتهم ومن ممارسة حقوقهم السياسية بحرية، الثورات العربية بعد اكتمال كل حلقاتها وتمكين الشعوب العربية من السلطة والحكم ستعيد الاعتبار لمفهوم البعد القومي للقضية الفلسطينية حيث سيؤسس على أرضية ممارسة واقعية شعبية وليس على خطاب لأنظمة والذئب يوظف كأداة للتدخل في شأن الفلسطيني ومصادرة قراره المستقل.

ولكن الثورات العربية ككل الثورات عبر التاريخ تمر بثلاث مراحل: مرحلة الهدم بمعنى هدم أو إسقاط النظام القديم وهذه المرحلة قد تدرج من إسقاط رأس النظام إلى إسقاط مؤسسات ونخب النظام، أما المرحلة الثانية فهي انتقالية مفتوحة على كل الاحتمالات بما فيها ارتداد الثورة على نفسها والدخول في دوامة الحرب الأهلية وهذه مرحلة خطيرة ويجب الحذر منها، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة بناء الثوار لنظام جديد أفضل من النظام السابق. الثورات العربية حتى الآن ما زالت تتراوح ما بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية وفي هاتين المرحلتين تبرز تداعيات سلبية كالفوضى الأمنية وتدھور الوضع الاقتصادي ومحاولة قوى مضادة للثورة داخلية وخارجية رکوب موجة الثورة، ومن يراقب الأوضاع في تونس ومصر سيلمس هذه التداعيات، وعلى كل حال فكل الثورات تمر بهاتين المرحلتين فالثورة الفرنسية مثلاً استمرت لعشر سنوات عانى فيها الشعب الفرنسي الأمرين.

ما سنتحدث عنه هو تداعيات المرحلة الانتقالية للثورات العربية على القضية الفلسطينية، حيث نلمس تداعيات سلبية تستوجب من القيادة الفلسطينية التعامل معها بحذر لحين استقرار حال الثورات العربية ، ونقصد بالتعامل الحذر عدم تمكين هذه التداعيات السلبية من التأثير على الخيارات الإستراتيجية للشعب الفلسطيني ، فهذه الخيارات يجب أن تبني على استقلالية القرار من جانب وعلى التحولات الإستراتيجية التي ستتمخض عنها الثورات بعد استقرار الأمور. إن أخطر ما يصيب شعوباً من الشعوب وخاصة إن كان الشعب يمر بمرحلة تحرر وطني هو بناء خيارات إستراتيجية تحت ضغط متغيرات مرحلية.

يمكن رصد أهم التداعيات السلبية الآنية للحالة العربية غير المستقرة بفعل الثورات على القضية الفلسطينية بما يلي:-

1- انشغال الشعوب العربية بمشاكلها الداخلية : السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فدون تقليل من تعاطف الجماهير العربية تجاه الفلسطينيين ورغبة الثوار بفتح صفحة جديدة مع الفلسطينيين يتم فيها تجاوز أخطاء النظم السابقة، إلا أن الشعوب العربية الثائرة ستنشغل بهمومها الداخلية وخاصة في ثورات تؤشر إلى تحولها لحرب أهلية كما يجري في ليبيا وأليمن وسوريا والبحرين، وفي هذه المرحلة من عدم الاستقرار قد تلجم الجماعات الثائرة لنسج علاقات مع الغرب ومع واشنطن لمواجهة النظام القائم كما هو الأمر في ليبيا بل قد تلجم النظم السياسية نفسها لكتسب ود واشنطن لمواجهة الثوار وللحفاظ على وجودها ، واشنطن لن تتورع عن ابتزاز الطرفين سياسياً.

2- الثورات العربية وما أدت من حالة عدم استقرار ومستقبل مفتوح على كل الاحتمال أوجد قناعة لدى واشنطن بأنه لا يمكنها المراهنة على أي نظام عربي أو شرق أوسطي كحليف استراتيجي ، وإن الحليف الوحيد المضمون هو إسرائيل ، وهذه رسالة بلغها نتنياهو لواشنطن وكانت وراء تراجع أوباما عن وعوده وكانت وراء الترحاب الكبير لخطاب نتنياهو في الكونجرس الأمريكي، فالأمريكيون اقتنعوا بأن لا حليف استراتيجي لهم في المنطقة إلا إسرائيل ، فقد خسرت واشنطن إيران مع ثورة الخميني ثم خسرت تركيا كحليف استراتيجي تابع بوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة واليوم تخسر مصر وتونس ولا تعرف مصير حلفائها العرب . هذه المتغيرات ستؤدي لمزيد من التأييد الأمريكي للسياسة الإسرائيلية .

3- إضعاف طرفي المعادلة الفلسطينية والتسرع بتسوية بين ضعفاء. الثورات العربية حتى اللحظة أضعفـت حركة فتح والسلطة بانهيار معسكر الاعتدال مع سقوط مبارك، كما أن الواقع في سوريا وتوجه الإخوان المسلمين في مصر للمشاركة في النظام السياسي وإعطاء هذا الأمر الأولوية على أي انشغالات خارجية ، أضعفـ حركة حماس. وبالتالي تخشى أن المصالحة التي جرت لم تبني على قناعات راسخة بالمصالحة الإستراتيجية التي تعنى

إعادة بناء النظام السياسي والمشروع الوطني على ثوابت محل توافق وطني يقدر ما كانت محاولة للحفاظ على الذات ومواجهة رياح المتغيرات الإقليمية.

ومع ذلك وحيث أننا نرى المرحلة مرحلة إدارة الصراع أو الأزمة حيث الظروف الوطنية والإقليمية والدولية غير ناضجة لحل تاريخي ،نأمل من القيادة الفلسطينية حسن إدارة الأزمة في هذه المرحلة بإنجاز ما يمكن انجازه من صفقة المصالحة حتى تمر العاصفة وتصبح أمام عالم عربي جديد يمكن المراهنة عليه كحليف استراتيجي حقيقي في معركتنا الطويلة مع الاحتلال .

## المبحث الثاني ثورة شباب فلسطين

نتيجة وحدة الثقافة والأنتماء المشترك والثورة المعلوماتية تأثر شباب فلسطين بما يجري في العالم العربي وخصوصا في مصر الجار القريب، ولكن شباب فلسطين لهم تجارب ثورية رائدة وخصوصا انتفاضتي 1987 والأقصى 2000 ، وبالتالي عندما قرروا القيام بحرك أو ثورة كانوا معتمدين على تاريخ ثوري وتجارب سابقة مع إضافة مستجد لم يكن موجودا وهو شبكات التواصل الاجتماعي والتلفون المحمول كأدوات سهلت عليهم التواصل والإعلان عن ثورتهم بعيدا عن اعين اجهزة الأمن. لم تكن السؤال عند شباب فلسطين فقط هل يقوموا بشورة أم لا؟ بل ضد من يقوموا بشورتهم ؟ الشباب في العالم العربي قاموا بشورة ضد أنظمة فاسدة وغير ديمقراطية وكان مطلبهم إسقاط هذه الانظمة، وتجربة شباب فلسطين كانت ثورة ضد الاحتلال الصهيوني، أما اليوم فمناطق السلطة تخضع للاحتلال وفي نفس الوقت منقسمة لسلطتين وحكومتين

فلسطينيتين باتتا عائقاً اما الشعب ومواجهة الاحتلال. وعليه كان قرار شباب فلسطيني الثورة ضد الانقسام.

## المطلب الأول: ثورة فلسطينية لإنهاء الانقسام أصبحت ضرورة وطنية

إن كانت الشعوب العربية تثور بسبب الفقر فالفقر في مناطق السلطة الفلسطينية أكثر، وإن كانت تثور بسبب الجوع فالجوع عند الفلسطينيين أشد وطأة ، وإن كانت تثور بسبب البطالة فالبطالة عند الفلسطينيين أشمل وغير مسبوقة في التاريخ ، وإن كانت تثور بسبب التفاوت في الثروة وغياب العدالة الاجتماعية فلدى الفلسطينيين من أغنياء الثورة وأغنياء السلطة وأغنياء الانتفاضة وأغنياء الانقسام وأغنياء الأنفاق وأغنياء الحصار وأغنياء الفساد السياسي ما يشكل طبقة متفرعة أكثر تخلفاً واستغلالاً وفساداً مما في الدول العربية الأخرى، أما إذا ثار الشباب والشعب لأنهم فقدوا المراهنة على الأحزاب التقليدية يسارية كانت أو إسلامية التي بات همها البحث عن بعض المكاسب والوظائف ومشاركة النظام ببعض غنائم السلطة وببعض مقاعد المؤسسة التشريعية ، فإن حالة أحزابنا وفصائلنا باتت عبئاً على الحالة الوطنية وتكيفت مع حالة الانقسام وفقدت الدافعية للثورة والجهاد، وبالتالي لا شيء يمكن الشباب الفلسطيني من الثورة دون انتظار إذن من الأحزاب أو مشاركتها ، أما إن ثارت الجماهير العربية بسبب غياب الديمقراطية أو نقص فيها فالديمقراطية عندنا ولدت متعرجة وكانت شكلية وحتى الديمقراطية الشكلية تم وأدها مباشرة بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة وما تبعها من انقلاب حماس ثم الانقسام ، أما إن ثاروا بسبب امتهان الكرامة وغياب الحريات فحدث عنهما بلا حرج عند الفلسطينيين ، فهل هناك من امتهان للكرامة وإذلال لإنسانية الفلسطيني من الاحتلال؟ وهل هناك من إذلال وانتهاء للكرامة وحَدُّ للحرية من الحصار على غزة والجواز في الصفة ؟ وهل هناك من إذلال للكرامة الوطنية من الانقسام الذي دمر المشروع الوطني وبعد الآمال بإمكانية قيام دولة مستقلة كما بدد الآمال بإمكانية استئناف الحالة الوطنية النضالية؟ وهل هناك من إذلال وامتهان للكرامة من ضياع الوطن والاستيطان المتواصل وتهويد المقدسات وعربدة المستوطنين؟ ليس ذلك فحسب بل ابتلينا بسلطتين وحكومتين وجودهم بحد ذاته إهانة للكرامة الوطنية لأن وجودهم واستمرارهم مرهون برضاء العدو عنهم وعن أدائهم، وحتى يرضوا العدو ويُسْكِن عن وجود هاتين السلطتين فهما تعلمان كل ما من شأنه لِإعاقة المقاومة ومحاربتها بل وتعهير من يمارسها ، لا فرق في ذلك بين حكومة حماس في غزة وحكومة رام الله.

لا أتعجب لاندلاع الثورات في العالم العربي بل أتعجب لخنوع الشعب الفلسطيني طوال السنوات الخمس الأخيرة ، سنوات التيه السياسي والانقسام والإذلال الوطني. لعقود والفلسطينيون سادة الثورة ومع الثورة أضاف الفلسطينيون لسجلهم النضالي مصطلح الانتفاضة وهو المصطلح الذي دخل القاموس العالمي ووقفتشعوب الأرض احتراماً وإجلالاً أمام الطفل الفلسطيني وهو يحمل حجراً يواجه به دبابات الاحتلال الصهيوني .

خلال المسيرة الطويلة للثورة بانتفاضتها ألمهم الفلسطينيون كثيرا من الشعوب وحركات التحرر في العالم وعلمونهم دروسا في الثورة والانتفاضة والصبر على الشدائـد ، وكانت الكوفية الفلسطينية وما زالت رمزا للبطولة والتحدي.

نعم نقول نحن الشعب الفلسطيني الذين كنا سادة الثورة العربية ومبدعو الانتفاضة الشعبية والقابضون على الجمر، بتنا اليوم نعيش حالة انتظار، انتظار طير أبابيل ترمي اليهود بحجارة من سجيل ، أو انتظار جيوش المعتصم تنطلق من إيران لتحرير القدس ! أو انتظار قرار أممي يقدم لنا الوطن على طبق من ذهب ! أو انتظار أن تغير الثورة العالم العربي من حولنا ليشكل كمامـة تلتف على إسرائيل وتدفع باليهود إلى البحر ! . هـلـلـنـا للثورة التـونـسـية كما هـلـلـنـا للثورة المـصـرـية وـسـنـهـلـلـ لـكـلـ ثـورـةـ عـرـبـيـةـ آـتـيـةـ ، ولكن يجب ألا يـنـتـابـنـاـ الوـهـمـ بـاـنـ الشـعـوبـ الـعـرـبـيـةـ ثـارـتـ مـنـ اـجـلـنـاـ ، لاـ شـكـ أنهاـ تـحـبـنـاـ وـتـعـاطـفـ مـعـنـاـ وـلـكـنـ قـصـاـيـاـهـاـ الـوطـنـيـةـ لـهـاـ الـأـوـلـيـةـ عـلـىـ قـضـيـتـنـاـ ، وـسـتـنـشـغـلـ لـسـنـوـاتـ بـأـمـوـرـهـاـ الدـاخـلـيـةـ ، حـتـىـ وـإـنـ غـيـرـ سـيـاسـاتـهـاـ تـجـاهـ إـسـرـائـيلـ فـيـجـبـ أـنـ لـاـ نـتـنـتـرـ أـنـ تـرـسـلـ جـيـوـشـهـاـ لـتـحـرـرـ فـلـسـطـيـنـ نـيـابةـ عـنـ ، العـالـمـ الـعـرـبـيـ سـيـتـغـيـرـ لـلـأـفـضـلـ وـلـاـ شـكـ وـالـحـكـومـاتـ الـمـنـاصـرـةـ لـعـدـالـةـ قـضـيـتـنـاـ سـتـزـاـيدـ وـوـضـعـ إـسـرـائـيلـ سـيـصـبـحـ أـكـثـرـ إـحـرـاجـاـ ، وـلـكـنـ ، ثـورـةـ الـعـالـمـ الـعـرـبـيـ لـنـ تـنـفـعـنـاـ إـنـ لـمـ نـبـاشـرـ ثـورـتـنـاـ بـطـرـيـقـتـنـاـ الـخـاصـةـ .

استحسنـا دعـوةـ شـيـابـ فـلـسـطـيـنـيـ عـبـرـ المـوـقـعـ الـاجـتمـاعـيـ الفـيـسـ بـوـكـ لـلـثـورـةـ رـافـعـينـ شـعـارـ (ـالـشـعـبـ يـرـيدـ إـنـهـاءـ الـانـقـسـامـ)ـ، وـهـيـ مـبـادـرـةـ طـيـبـةـ وـلـكـ يـؤـخذـ عـلـىـ شـيـابـ 5ـ فـبـراـيرـ أـوـ شـيـابـ ثـورـةـ الـكـرـامـةـ، أـوـ لـسـوءـ حـظـهـمـ، أـنـهـمـ تـسـرـعـواـ فـيـ تـحـدـيـدـ يـوـمـ الـثـورـةـ (ـثـورـةـ الـكـرـامـةـ)ـ يـوـمـ الـحـادـيـ عـشـرـ مـنـ الشـهـرـ الـجـارـيـ لـأـنـهـ كـانـ يـوـمـ الـحـسـمـ بـالـنـسـبـةـ لـلـثـورـةـ الـمـصـرـيـةـ وـكـانـ الإـعـلـامـ مـنـشـغـلـاـ بـمـاـ يـجـريـ فـيـ مـصـرـ ، كـمـاـ أـنـ الشـيـابـ لـمـ يـهـيـئـواـ لـحـرـكـتـهـمـ الـمـشـروـعـةـ جـيـداـ بـحـيـثـ يـنـسـقـوـاـ مـعـ شـيـابـ الـضـفـةـ بـلـ وـالـشـيـابـ فـلـسـطـيـنـيـ فـيـ الشـتـاتـ وـدـاـخـلـ الـخـطـ الـأـخـضـرـ لـأـنـ الـانـقـسـامـ لـاـ يـقـتـصـرـ عـلـىـ غـزـةـ وـالـضـفـةـ بـلـ يـشـمـلـ كـلـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ ، وـإـنـهـاـ مـطـلـبـ وـطـنـيـ شـامـلـ ، كـمـاـ أـنـ تـدـخـلـ بـعـضـ الـمـوـاقـعـ الـمـحـسـوـبـةـ عـلـىـ شـخـصـيـاتـ فـيـ حـرـكـةـ فـتـحـ شـوـهـ الـفـكـرـةـ وـأـظـهـرـهـاـ وـكـانـ حـرـكـةـ فـتـحـ تـقـفـ وـرـاءـ ثـورـةـ الـكـرـامـةـ ، وـبـالـتـالـيـ بـدـتـ ثـورـةـ الشـيـابـ وـكـانـهـاـ مـوـجـهـةـ فـقـطـ ضـدـ حـكـومـةـ حـمـاسـ فـيـ غـزـةـ .

نعمـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ أـحـوجـ الـيـوـمـ أـكـثـرـ مـنـ أـيـ يـوـمـ مـضـىـ لـلـثـورـةـ ، وـالـمـؤـهـلـوـنـ لـهـذـهـ الـثـورـةـ لـيـسـ الـأـحـزـابـ وـالـفـصـائـلـ وـالـحـرـكـاتـ الـتـيـ فـقـدـتـ مـصـدـاقـيـتـهـاـ وـأـصـبـحـتـ عـبـئـاـ عـلـىـ الـوـطـنـ وـمـعـيـقاـ لـاـسـتـنـهـاـضـ الـحـالـةـ الـثـورـيـةـ الـوـطـنـيـةـ ، وـلـاـ اـسـتـشـنـيـ أـحـدـاـ ، مـنـ حـمـاسـ إـلـىـ فـتـحـ وـمـنـ الـجـبـهـةـ الـشـعـبـيـةـ إـلـىـ بـقـيـةـ الـفـصـائـلـ ، الـمـؤـهـلـوـنـ هـمـ الشـيـابـ الـذـيـنـ يـشـكـلـونـ غالـيـةـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ ، وـغالـيـةـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ لـيـسـ مـنـخـرـطـةـ تـنـظـيمـيـاـ فـيـ أـيـ مـنـ الـأـحـزـابـ وـالـفـصـائـلـ ، إـنـهـاـ الـأـغـلـيـةـ الصـامـتـةـ وـالـمـقـمـوـعـةـ بـأـجـهـزـةـ الـأـمـنـ وـبـالـخـوـفـ أـوـ مـقـمـوـعـةـ بـالـرـاتـبـ وـالـكـوـبـونـةـ ، لـيـسـ صـحـيـحاـ أـنـ حـرـكـةـ حـمـاسـ تـمـثـلـ الـأـغـلـيـةـ وـلـاـ حـرـكـةـ فـتـحـ ، أـنـهـمـ الـأـكـثـرـ ضـجـيـجاـ وـتـأـثـيـراـ بـفـعـلـ الـمـالـ وـالـسـلاحـ وـلـأـنـهـمـ أـحـزـابـ سـلـطـةـ وـلـيـسـ نـتـيـجـةـ تـمـثـيـلـهـمـ الـحـقـيقـيـ لـلـشـعـبـ ، وـقـدـ كـشـفـتـ ثـورـتـاـ تـونـسـ وـمـصـرـ حـقـيقـةـ أـحـزـابـ السـلـطـةـ وـمـدـىـ شـعـبـيـتـهـمـ .ـ الـمـؤـهـلـوـنـ لـقـيـادـةـ

الثورة هم الشباب بكل فئاتهم وعندما يتحرك الشباب سيخرج كل الشعب من ورائهم ، الشعب الذي أذله الانقسام والاقتتال الداخلي والتحريض المتبادل والحرصار والاحتلال وفقدان الأمل بعد أفضل، حتى المستفيدين من الحكومتين والسلطتين سيخرجون وراء الشباب في ثورتهم عندما يشعرون أن الشباب لا يسعون لمناصب أو مكاسب ولا تسيرهم أدوات خارجية أو حزبية، الشعب يريد الطبيعة التي تكسر حاجز الخوف كما كسر الشباب في مصر وتونس حاجز الخوف .

أن يرفع الشباب شعار (الشعب يريد إنتهاء الانقسام) فهذا لا يعني أنهم غير مدركين لوجود الاحتلال وكونه الخطر الأكبر على القضية الوطنية، ولكنهم على ما أظن وما اتفق معهم به يدركون أنه لا يمكن مواجهة الاحتلال في ظل حالة الانقسام وان القوى المستفيدة من الانقسام لن تسمح بمحاربة الاحتلال إن كان في ذلك إنتهاء سلطتها وتجريدها من مصالحها. وبالتالي يصبح إنتهاء الانقسام وإسقاط القوى المستفيدة منه والمتمسكة به مدخلا ضروريا لاستنهاض الحالة الوطنية العامة ولوضع إستراتيجية كفاحية تعيد القضية الوطنية لأصولها كحركة تحرر وطني. إن ثورة فلسطينية لإنتهاء الانقسام باتت ضرورة وطنية اليوم، وكل من سيقف في وجه ثورة الشباب لإنتهاء الانقسام سيكون مدافعا عن الانقسام وبالتالي معاديا للإرادة الشعبية ومنحازا للعدو الإسرائيلي .

ونقول للشباب إن شباب فلسطين هم الذين فجروا كل ثورات الشعب الفلسطيني وهم الذين فجروا الانتفاضتين المجيدتين ، ونقول للحكومتين في غزة والضفة تعلموا درسا مما جرى في تونس ومصر وما يجري في ليبيا واليمن وغيرها ، لن تنفعكم أجهزتكم الأمنية وأسلحتكم ولن تنفعكم تحالفاتكم الخارجية كما لن تنفعكم شعاراتكم التي ملها الشعب لأنه اكتشف زيفها ، فلا الوطن والوطنية حكرا لكم ولا الدين المقاومة حكرا لكم. ومع ذلك نتمنى أن تسارع القوى السياسية بإنجاز المصالحة وإنها الانقسام وبالتالي لا تصبح ضرورة للثورة لأننا ندرك ما قد تجره ثورة أو انتفاضة ضد حكومة أو سلطة فلسطينية في ظل وجود الاحتلال، فقد يستغل العدو هذه الثورة ليصب عليها الزيت ويدفع عملائه للتخييب والتدمير ويقف متفرجا على حرب أهلية فلسطينية، ولكن إن لم تحدث المصالحة فستصبح الثورة أو الانتفاضة أمرا لا بد من بالرغم من محاذيرها.

## **المطلب الثاني :شباب فلسطين لا يقلدون غيرهم بل يصححون مسار ثورة شعبهم**

شباب الثورة الفلسطينية لا يقلدون ثورات غيرهم بل يصححون مسار ثورة شعبهم ، وبالتالي ليس صحيحا أن دعوة الشباب الفلسطيني للثورة لإنهاء الانقسام دوافعها التقليد والمحاكاة للثورات العربية التي اندلعت في تونس ومصر ولبيا واليمن ولا مبرر لها مستمد من واقع الشعب الفلسطيني. قد تتفق الحالة الفلسطينية مع غيرها من حيث ريادة الشباب لفكرة الثورة ومن حيث استعمال موقع التواصل الاجتماعي الإلكتروني لنشر الدعوة للثورة ومن حيث شروط ودفاوع الثورة المرتبطة بمستوى المعيشة والعدالة الاجتماعية ، التي هي في الحالة الفلسطينية متواجدة أكثر بكثير من أية

دولة عربية ، إلا أن الخصوصية تأتي من حيث أن الوضع الطبيعي الذي يجب أن يكون عليه الشعب الفلسطيني هو الثورة ما دام الاحتلال جاثما على أرضنا وأجسادنا ومُهيننا لكرامتنا ومُدنسا لمقدساتنا، وأن وجود حكومتين وسلطتين ومؤسسات سياسية رسمية وأجهزة أمنية (ديمقراطية) الخ وضع غير الطبيعي وخارج سياق مرحلة التحرر الوطني التي يفترض أنها الوضع الطبيعي وانحراف عنها.

إذن الثورة الفلسطينية القادمة والتي عنوانها إنهاء الانقسام ليست تقليدا لأحد بل استئنافاً لثورة مغدوره ، ثورة غدرها بعض أهلها قبل أن يجهضها الاحتلال، الثورة القادمة التي سيكون طليعتها الشباب ومن خلفهم كل فئات الشعب تصحيح لوضع خاطئ وإعادة للأمور إلى نصابها، شعب خاضع للاحتلال عليه مواجهة الاحتلال موحدا . ثورة إنهاء الانقسام ثورة ضد الاحتلال تبدأ بإزالة العقبات التي تحول بين الشعب وحقه في مقاومة الاحتلال، والانقسام أهم هذه العوائق.

قد يطرح البعض لماذا التركيز على إنها الانقسام وجعله عنواناً للثورة الفلسطينية؟ الجواب ببساطة أن إنهاء الانقسام هو مفتاح عودة الشعب الفلسطيني لهويته وكونيته الوطنية اللتان مزقهما الانقسام ، وإنها الانقسام مفتاح عودة القضية لما هيها وأصولها كحركة تحرر وطني ، وإنها الانقسام هو المدخل لمواجهة الاحتلال سلماً أو مقاومة ، فأي جهد لمقاومة الاحتلال سياسياً كان أو عسكرياً في ظل الانقسام سيكون المصير الفشل أو تكريس حالة الانقسام .

الانقسام أخرج القضية الفلسطينية عن سياقها الطبيعي ، دمر المشروع الوطني ، دمر مشروع السلام الفلسطيني ، دمر مشروع المقاومة وأنهاء ، فصل بين الشعب في غزة والشعب في الضفة وصدر الانقسام للخارج إلى فلسطينيي الشتات ، عزز الأحقاد بين أبناء الشعب ، شوه صورتنا في الخارج ، مكن إسرائيل من العمل على استكمال مشروعها الاستيطاني التهويدى بشكل سريع ومرح ، نشر الفقر والبطالة والإحباط واليأس عند الشعب ، وبصورة عامة فإن الانقسام صير الشعب الفلسطيني في حالة غير مسبوقة من الإذلال والتهميشه السياسي ، وبالتالي فإن كل من ساعد على وجود حالة الانقسام أو يدافع عنها أو يقف ضد من يطالب بإنهائها يصف إلى جانب العدو الصهيوني .

لقد منح الشعب الفلسطيني للفصائل وخصوصاً فتح وحماس الوقت الكافي لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة ، صبر عليهم سنوات : من حوارات لحوارات ومن أوراق مصالحة لأخرى ومن وسيط ل وسيط ، والنتيجة مزيد من الانقسام والدمار ، والحزبان الكبيران ، حماس وفتح يجلس كل منهما على كرسي سلطة معتقداً أنه مَلِكَ الدنيا وما عليها ، ولسان حالهما يقول فليذهب الشعب إلى الجحيم .

ما كنا نتمنى أن تكون الثورة طريقاً لإنهاء الانقسام لأننا نعرف محاذير ثورة أو انتفاضة في مواجهة حكومة فلسطينية سواء كانت حكومة غزة أم حكومة رام الله وفي مواجهة شرائح من الشعب - حتى وإن كانت قليلة العدد - مستفيدة من الانقسام ، وفي ظل وجود الاحتلال العدو الأوحد والوحيد للشعب ، ونعرف جيداً أن إسرائيل تترقب مثل هكذا ثورة ليس لأنها

تريد إنتهاء الانقسام بل لأنها تريد أن نشغل ببعضنا بعضاً وهي ستعمل على صب الزيت على نار الثورة لتزيدوها اشتعالاً، ولكن ما العمل؟ إلى متى سيبقى الفلسطينيون سادة الثورة والجهاد في حالة خنوع وانتظار للمجهول؟ إلى متى سنبقى ننتظر المنقذ الخارجي؟ إلى متى سنبقى نراهن على أحزاب وحركات تماهت مع الانقسام وباتت تتغيش من ورائه؟، أما بالنسبة لإسرائيل فنحن متأكدين بأن الشعب الفلسطيني وطليعته الشبابية لن يسمحوا لها بحرف ثورتهم أو التأثير على مسارها بل سيجعلونها ثورة سلمية حضارية بهدف محدد واضح وهو إنتهاء الانقسام تمهيداً لإنتهاء الاحتلال.

قبل أيام من خروج الشباب للشارع أرسلت رسالتين الأولى للشباب، وقد لامني بعض الأصدقاء قائلاً كيف تراهن على مشروع ثورة فاشلة؟ وما أدرانك بأن الشباب سينفذون ما وعدوا به من قيامهم بالثورة أو مجرد الخروج إلى الشارع؟ وإن خرجوا للشارع فما الذي يضمن أنهم سيحققون هدفهم بإنتهاء الانقسام؟، في رسالتتي الثانية قلت للشباب بأننا كفلسطينيين لسنا حديثي عهد بالثورة، كما أنه لا توجد ثورة مضمونة النتائج منذ بدايتها، قد لا يخرج الناس بمئات الآلاف ولكنهم سيخرجون ولو بالعشرات وسيبلغون رسالتهم -الفصائل التي تستطيع إخراج الناس بعشرات بل بمئات الآلاف تخلidia لذكرى انطلاقتها تستطيع إخراج نفس الأعداد لإنتهاء الانقسام إن كانت معنية بالفعل بإنهائه -، وفي رسالتتي هذه أقول أيضاً للشباب الذي يهيئون أنفسهم للثورة أن لا تتراجعوا أو تخافوا، فأنتم لا تقلوا عن الشباب الأبطال الذين كسرروا حاجز الخوف في مصر وتونس وغيرهما من البلدان، فأنتم ولدتم من رحم أمهات ماجدات أنجبن الشهيد والجريح والأسير والمعتقل، وانتم أصحاب القضية لأنكم تناضلون من أجل المستقبل، مستقبلكم، أما نحن الكهول فأبناء الماضي، ولا تتركوا مستقبلكم لمن لم يكن أميناً على حاضركم ويحاول أن يصادركم مستقبلكم وحلمكم الوطني بالحرية والاستقلال والحياة الكريمة.

### **المطلب الثالث: ثورة شباب فلسطين بين التهويين والتهويل**

حرك غير مسبوق لشباب فلسطين وكان رحا جديدة دبت في أحسادهم وعقلهم فولدوا مجدداً مكتشفين ذاتهم بعد طول غياب وتغييب. ثورة الشباب باتت حديث الساعة في كل بيت وعلى موقع الفيس بوك وفي الصحافة وفي سيارات الأجرة وفي الجامعات وفي الأسواق والشارع الخ، بات الجميع في كل فلسطين وفي الشتات يتحدث عن ثورة شباب فلسطين. المجموعات الشبابية المؤلفة في تحالف 15 آذار كانت تتحرك بسرعة وبحدى وبقلق وبخوف أحياناً استعداداً لخروجها يوم 15 آذار، وكانت الاتهامات والأقوایل تكثر من حولهم، والتهديدات والابتزازات والإغراءات تتناوشهم من كل الجهات، ومحاولات ضرب وحدتهم لا تتوقف.

القراءة السطحية لتحرك شباب فلسطين ستربيطه تلقائياً بشورتي الشباب في تونس ومصر لتزامن الحدفين، لا شك أن هناك تأثر وتأثير بين كل

التحركات الشبابية الثورية في العالم العربي، ولكن شباب فلسطين في ثورتهم يستحضرون تاريخهم من خلال استحضار تجربة آبائهم وأجدادهم عندما كانوا شباباً، فالذين فجروا الثورة الفلسطينية منتصف السبعينيات كانوا من الشباب، والذين فجروا الانتفاضة الأولى 1978 كانوا من الشباب ، والذين فجروا وكانوا وقود ثورة الأقصى 2000 كانوا من الشباب، غالبية الشهداء الذين يواريهم الترى في مقابر شهداء فلسطين في الوطن والشتات من الشباب أيضاً، غالبية المعتقلين في سجون الاحتلال كانوا من الشباب عند اعتقالهم، غالبية الجرحى والجرحى من الشباب الخ.

إذن شباب فلسطين لا يقلدون أحداً بل يستحضرون تاريخاً ويؤكدون حقيقة أن غالبية الشعب المتضرر من الانقسام والذي يريد إنهائه مكون من الشباب. ولذا ليس غريباً أن يتحركوا اليوم بعدهما وصلت الحالة الوطنية إلى الحضيض حيث مشروع السلام الفلسطيني وصل لطريق مسدود وحيث المقاومة المسلحة باتت ذكرى وشعاراً ، وليس غريباً أن يطالب الشباب بحقهم في حرية التحرك وفي إسماع صوتهم للعالم وللقيادات الحزبية التي حجرت عليهم طويلاً ، وخصوصاً أن تحرّكهم أو ثورتهم اليوم غير موجهة لأحد ولا يهدّفون من ورائها مناصب أو مواقع ولا يريدون إسقاط حكومات أو سلطات ، بل يريدون أن يشعروا بانسانيتهم ووطنيتهم وان يكون لهم دور في إخراج الحالة السياسية من أزمتها وان يشاركون في صناعة المستقبل، مستقبلهم ومستقبل الشعب. ولكن سيكون الأمر غريباً لو استمر شباب فلسطين على سلبية بعد كل ما يجري في العالم العربي من حولهم. شباب فلسطين يتفضّلون اليوم على سياسة استعمالهم كأدوات وأنابيب اختبار للأحزاب ولمقاولي المنظمات الأهلية ذات الأجندة الخارجية .

في موازاة التحرك المشروع للشباب تتحرك قوى كانت سبباً في الانقسام أو تعتمش على الانقسام لإجهاض ثورة الشباب خوفاً على مواقفهم ومراكزهم ومصالحهم، وعلى رأس هؤلاء تأتي الأحزاب التي اكتشفت أخيراً بان هناك شباباً يمثلون غالبية الشعب ، وان هؤلاء ليسوا فقط ملصقي شعارات على الجدران وطالبي كوبونة او وظيفة او مشاريع شهادة تستحضرهم الأحزاب متى شاءت أن تُسوق نفسها كحركات مقاومة الخ، بل قوة ديناميكية وفاعلة ومؤثرة وعاقلة يمكنها أن تشارك في صناعة القرار وتستطيع تحريك الشارع بل وإسقاط أنظمة وحكومات إن احتاج الأمر.

ليس خطأً أن تتحرك الأحزاب وإن كان تحرّكها متأخراً ، لاستنهاض أطهرها الشبابية، وليس خطأً أن ترفع الأحزاب الشعار الذي رفعه الشباب "الشعب يريد إنهاء الانقسام" ولكن الخطأ والخطيئة أن تحاول هذه الأحزاب ركوب الموجة وحرف حراك الشباب عن هدفه بأن تموّع الأحزاب نفسها- وخصوصاً فتح وحماس- كضحايا الانقسام ، وكأن الشعب هو الذي صنع الانقسام وبالتالي تطلب الأحزاب من الشعب بان ينهي انقسامه، وهذا يذكرنا بخروج القذافي على رأس مظاهرات تطالب بالتغيير وبالقضاء على الفساد! . ويبدو أن قادة أحزابنا تحولوا إلى قذافيين جدد ونتمنى ألا يتعاملوا مع الشعب معاملة القذافي مع ثورة شعبه .

بارك الله في الشباب وثورتهم أيمما كانت نتيجتها. ولكن يجب تحرير ثورة الشباب من الحدين الخطيرين، من التهويين ومن التهويل. يجب عدم التهويين من تحرك الشباب سواء سميها ثورة أو انتفاضة أو خروج أو قومة الخ، الشباب قوة لا ياستهان بها سواء من حيث العدد أو من حيث العقلية المفتوحة والقدرة على التواصل عبر وسائل الاتصال الحديثة أو من حيث الاستعداد للتضحيّة. يجب عدم التهويين من ثورة الشباب أو تحقيّرها واتهامها بالعملة لهذه الجهة أو تلك ،ويجب عدم التهويين منها بالاعتقاد أن ركوب موجة الثورة يوم 15 آذار أو قمعها سينهي ثورة الشباب ويعودوا لبيوّتهم صاغرين مستسلمين، قمع ثورة الشباب وإجهاضها وأهانة الشباب سيدفعهم لانتهاج وسائل أخرى يعبرون من خلالها عن غضبهم وحقدّهم على واقع يهين كرامتهم ويصادر مستقبلهم .

ولكن في نفس الوقت يجب عدم التهويل من ثورة الشباب رحمة بالشباب ورحمة بالحالة الوطنية بكمالها حيث إسرائيل تفرض وتتمنّى حدوث فتنة فلسطينية داخلية تلهي الفلسطينيين عن هدفهم الرئيس وهو مواجهة الاحتلال. الشباب لا يريدون إسقاط حكومات وأنظمة ولا إسقاط فتح وحماس، بل تبليغ صوتهم وتشكيل حالة ضاغطة على الحزبين الكبيرين وعلى الحكومتين والسلطتين لوضع حد للانقسام وتعجيل المصالحة الوطنية حتى تعود الحالة الفلسطينية للحالة الطبيعية ،حالة شعب خاضع للاحتلال ويجب ان يكون موحدا في مواجهة الاحتلال .الشباب سيخرجون للشارع مطالبين بإنهاء الانقسام وهي رسالة موجهة لحركتي فتح وحماس المسؤولتين بدرجة كبيرة عن الانقسام والقادرتين على إنهائه بالشكل الذي ترتئيانه خدمة للمصالحة الوطنية وبعيدا عن المحاصصة وخصوصا بعيدا عن مصالحة إدارة الانقسام. يجب عدم التهويين من ثورة الشباب لأن ثورتهم ستكون الفتيل الذي قد يفجر الحالة السياسية والأمنية إن لم يتم الاستجابة لمطالبهم أو تفهمها على أقل تقدير، خروج الشباب يعني خروج أهاليهم أي خروج كل الشعب، وأنذاك لن تنفع لأجهزة أمنية ولا إغراءات مالية في إرجاعهم إلى بيوّتهم.

وفي هذا السياق على الشباب الحذر من الدعوات التي تريد دفعهم ليكونوا أدوات في تأجيّج الفتنة القائمة ،كدفعهم لرفع شعارات إسقاط حكومة حماس في غزة أو إسقاط السلطة في الضفة..شمولية وعمومية ووحدة التحرك والشعارات في كامل الوطن وفي الشّتات هو ضمان نجاح ثورة الشباب. كما يجب على الشباب الحذر من الاستعدادات الكبيرة التي تبذلها السلطات في غزة والضفة لركوب موجة الثورة حيث سيحشد الطرفان شبابهم وأتباعهم بل وأجهزتهم الأمنية بملابس مدنية للخروج يوم الثلاثاء بحيث يوجهوا الأحداث على الأرض ليحولوا الثورة لمجرد مسيرة كبيرة يقودها الحزب الحاكم في كل منطقة تنتهي بنهاية اليوم .

وأخيرا نقول للشباب ،لا تخافوا من الفشل لأنكم أنجزتم الكثير الآن وقبل أن تبدأ الثورة، فتحريككم للشباب واستئنافكم لروح الثورة يعتبر إنجازاً تُشكرون عليه، أما ما ستؤول إليه الأمور يوم 15 آذار وما بعد فاتركوه للشعب وما يريد، فإما أن ينتهي الانقسام وإما أن تكشف أكثر حقيقة

القوى المسئولة عن الانقسام، ليس بالضرورة أن ثورتكم ستنهي الانقسام في اليوم الموالي للثورة ، ولكن ثورتكم ستحيي الأمل بالنفوس بأن الشعب الفلسطيني ما زال على العهد ، عهد النضال والثورة ضد الاحتلال وضد كل من يصمت على واقع الاحتلال، والانقسام يشكل مصلحة إستراتيجية للاحتلال. إن لم تتجاوب الأحزاب لثورة الشباب وتنهي الانقسام فسيكون يوم 15 آذار بداية اتفاضاً شعبية ثالثة على الحكومتين والسلطتين وعلى الاحتلال.

## المطلب الرابع: ثورة شباب فلسطين : إنجازات تحققت وأخرى قادمة

قبل يوم من خروج شباب فلسطين بثورتهم لإنهاء الانقسام كتبنا محذرين من محاولة الأحزاب ركوب موجة الحراك الشبابي، وفي نفس الوقت نوهنا إلى أنه ليس مطلوب من الشباب أن ينهوا الانقسام في اليوم الموالي ولكن المهم أن يبلغوا رسالتهم ويشكلوا حالة ضاغطة ويكشفوا من مع المصالحة حقيقة ومن مع استمرار الانقسام ، وقد حدث ما توقعنا.

خرج الشباب يوم 15 آذار في الصفة والقطاع وفي الشتات وبعضهم بات قبل يوم في ساحة الجندي المجهول في غزة ، وقد جرت المسيرة (الثورة) في الصفة بسلامة ورأينا قادة حماس مع بقية الفصائل يتقدرون المسيرة التي لم يرفع فيها سوى علم فلسطين وعند المساء قرر الشباب الاعتصام في دوار المنارة دون أن يمنعهم أو يقمعهم أحد ، مع تسرب أخبار عن محاولات من مناصري حركة فتح للتشويش على متظاهرين رفعوا شعارات منددة بالتنسيق الأمني وباتفاقات أسلو.

أما في غزة فقد سارت الأمور بشكل مغاير ، فقد استنفرت حكومة وحركة حماس كل شبابها وعناصرها وأجهزتها الأمنية وكأنها مقبلة على معركة، انتشرت عناصرها المسلحة والمدنية في ساحة الجندي ومداخلها منذ الصباح الباكر واستفردت بالمنصة الرئيسية التي يجتمع حولها الإعلاميون رافعة أعلامها الحزبية، وقد توالي على منصة الخطابة قيادات حمساوية تكلموا بما يتعارض مع مبادرة الشباب وشعار إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، الأمر الذي دفع الشباب للتوجه للساحة وهناك وجدوا الأجهزة الأمنية أمامهم ومنعthem من الاعتصام فحولوا وجهتهم إلى الكتيبة وبعد ساعات قليلة باتت ساحة الكتيبة مكتظة بأضعاف من تبقى في ساحة الجندي تحت راية حركة حماس، الأمر الذي أثار حركة حماس وحكومتها بالرغم من أن الشباب لم يرفعوا إلا علم فلسطين ولم يرددوا إلا شعار إنهاء الانقسام . في حوالي الساعة السابعة قامت أجهزة أمن حماس ورجال بلباس مدني مسلحون بهراوات وقضبان حديدية وأسلحة حادة بمهاجمة الجمّهور بشراسة متلفظين بالفاظ نابية موجهة للشباب والنساء المعتصمات، وكانت النتيجة إحراق خيم المعتصمين وإصابات بالكسر والطعن للعديد من الشباب.

ملاحظاتنا على ما جرى يوم 15 آذار:

1. مئات الآلاف الذين خرجن عن موقف ورأي غالبية الشعب الذي يريد إنهاء الانقسام وهوئاء مثلوا الشعب تمثيلاً حقيقياً وعبروا عن شرعية تسمى على شرعية صناديق الانتخابات التي أصبحت ملغاة. وكان الحشد في ساحة الكتبة الذي ضم جميع الأحزاب والفصائل والفعاليات الشبابية والنقابية والمدنية والشباب والأطفال والشيخوخة، تعبيراً حقيقياً عن الوحدة الوطنية.
2. التزمت كل الأحزاب والفصائل بما طالب به الشباب من التزام بشعار إنهاء الانقسام فقط وبرفع العلم الفلسطيني دون غيره، إلا حركة حماس التي حاولت حرف حراك الشباب عن وجهته رافعة علم حماس وكمنوع من التضليل أصقت حركة حماس علم فلسطين بعلم حماس وفي هذا إهانة للفلسطينيين وعلمها، فحركة حماس مجرد حزب كبيبة الأحزاب وفلسطين تسموا على كل الأحزاب وعلم فلسطين فوق كل الأعلام. إن أرادت حماس تجسيد الوحدة من خلال علم مشترك فعليها أن تلتصق علم فتح مع علم حماس لأن المشكلة بين حماس وفتح وليس بين حماس وفلسطين، اللهم إلا إذا كانت حماس ترى أن مشكلتها مع فلسطين.
3. لم يكن الإعلام موضوعياً في نقل ما حدث، فبالإضافة لتصرف قناة الجزيرة التي عودتنا على أن تصاب كامييراتها بحول أو عور عندما يتعلق الأمر بفلسطين، حيث لم تغطي ما جرى في الكتبة واكتفت بتسجيل ما جرى في الجندي، فإن مراسلـ B.B.Cـ في غزة لم يملك الشجاعة الكافية ليقول الحقيقة عندما ذكر (بأن الاتفاق كان بين الفصائل على ألا يُرفع إلا علم فلسطين ولكن في التجمع رُفعت أعلام كل الفصائل) وهو يعلم والكل كان شاهداً أن حركة حماس وحدها خرقت الاتفاق ورفعت علمها ولم يرتفع أي علم فصائلي إلا علم حماس، وبالتالي كان عليه أن يكون شجاعاً وموضوعياً ويقول بأن حركة حماس وحدها خرقت الاتفاق ورفعت علمها.
4. لا ندري ما كان يُضير حركة حماس وحكومتها لو تركت الشباب يبيتون ليتهم في ساحة الكتبة وخصوصاً أنهم كانوا يتهمون لأنشطة فنية مثل الدبكة والرسم والأهازيج الشعبية معتقدين ببراءة أنهم مثل شباب مصر وبقية شباب العالم يمكنهم التعبير عن مشاعرهم الإنسانية والوطنية بحرية. وفي سياق الحديث عن البراءة سأله أحد الشباب قبل يوم من خروجهم ماذا نفعل لو قدمت لنا أجهزة الأمان الحمساوية وجبات طعام أو علب عصائر ومية هل نأخذها أم لا؟ فقلت له لو فعلوا ذلك فهذه بادرة طيبة على تفهمهم وتقبلهم لحركتكم ولا داع لرفضها، ولكن كان ما كان، حيث قدموا لهم وجبات ساخنة علقت على أجسادهم ورسخت في عقولهم لن ينسوها طوال حياتهم.
5. بالرغم من قمع الشباب في ساحة الكتبة وما بعد ذلك من استدعاء واعتقالات واعتداءات وصلت لحرم جامعة الأزهر وجامعة القدس المفتوحة، فإن ثورة شباب 15 آذار حققت إنجازاً مهماً في

جولتها الأولى، وعلى الشباب أن يفتخرموا بما حققوا حيث استنهضوا حالة ثورية شعبية كانت نائمة أو ميّة واثبتو أن الشباب قوة محركة تستطيع أن تغير الأوضاع وتحرج الحكومات والسلطات .

6. على الشباب أن يفتخروا بأن الجولة الأولى من ثورتهم حركت ملف المصالحة الراكد حتى وإن كان حراكا تحت إخراج وضغط ثورة الشباب، فالسيد إسماعيل هنية وجه دعوة لالقاء مع الرئيس أبو مازن في أي مكان وكان رد الرئيس سريعا، أنا مستعد لزيارة غزة غدا. إن جرت الأمور اعتمادا على حسابات حسن النية وجرى اللقاء فالفضل سيكون لثورة الشباب.

وفي جميع الحالات على الشباب أن يكونوا مستعدين لجولات أخرى من الحراك والثورة لأن الشعب الفلسطيني بات أكثر مراهنة عليهم ، ونعتقد أن الأمور بعد 15 آذار لن تكون كما كانت قبله.

### **المطلب الخامس:المصالحة الفلسطينية كإحدى تداعيات الثورات**

خطاب الوحدة العربية في الخمسينيات والستينيات صار حال خطاب الوحدة أو المصالحة الفلسطينية، تضخم وتواتر للخطاب فيما الواقع ينحدر نحو مزيد من تكريس الانقسام . مع التضخيم المتزايد للخطاب وتكراره لدرجة صيرورته لازمة لكل حديث للسياسيين ولكل مقال للمثقفين ولكل مهرجان أو ندوة حول الشأن الفلسطيني، بات خطاب المصالحة والوحدة الوطنية ممجوجا وفاقد المصداقية من طرف الجماهير بل أصبح عامضاً وبمثابة ليس لأن الشعب لا يريد المصالحة بل لأنه أكتشف عدم جدية الأحزاب في موضوع المصالحة وأنه أصبح يشاهد ممارسات الأحزاب على الأرض تتعارض مع منطق المصالحة واستحقاقاتها، وحتى عندما أعلن فجأة عن التوقيع بالأحرف الأولى على ورقة مصالحة في القاهرة أنتاب الشك كثيرين من قدرة الاتفاق على التنفيذ.

بسبب غياب الإرادة تم تعوييم خطاب ومفهوم المصالحة ، وهناك من فهم المصالحة بأنها مصالحة عشائرية بين قيادات فتح وحماس، وهناك من رأى أن المصالحة تعني الاتفاق على ثوابت ومرجعيات العمل السياسي وخصوصا القضايا الرئيسية كالمقاومة والسلام والدولة والاعتراف بإسرائيل، وهناك من رأى أنها تعني إعادة بناء منظمة التحرير بحيث تستوعب كل قوى وفصائل وفعاليات المشهد السياسي الفلسطيني، أو أنها تعني عودة توحيد الضفة وغزة تحت سلطة وحكومة واحدة ، أو أنها تسوية الملفات العالقة الناتجة عن عمليات القتل والتغذيب التي صاحبت أحداث يونيو 2007 وما سبقها وما تبعها ، هل ستكون مصالحة على قاعدة الالتزام بمقتضيات مرحلة تحرر وطني أم مصالحة تقاسم مغانم سلطة تحت الاحتلال؟ هل ستكون مصالحة محاصلة بين الحزبين الكبار أم مصالحة شراكة وطنية حقيقة؟ أم مصالحة شراكة سياسية لإدارة قطاع غزة؟.

في ظل الانقسام تداخلت القضايا مع بعضها البعض ،مشروع ديني مع مشروع وطني - حتى داخل كل مشروع تعددت الرؤى والمساريع - وتدخلت استحقاقات الداخل مع أجندة الخارج ، المصالح الحزبية مع مصالح نخب تشكلت وتضخت في ظل الانقسام ، مصالح إسرائيلية مستفيدة من الانقسام مع مصالح نخب فلسطينية مستفيدة أيضاً من الانقسام الخ، مما جعل مفهوم المصالحة غامضاً ولتبساً، وفي ظل الانقسام ظهرت مشكلة شاليط - الأسير الذي تحول لأسير- والعدوان على القطاع وقضية إعمار غزة والحرصار ومعبر رفح وتوقف عملية التسوية والاعتقالات المتبادلة وصيروة وجود السلطةين والحكومتين محل تساؤل ، ثم جاءت الثورات والمتغيرات الأخيرة في العالم العربي لتزيد من خلط الأوراق ولترك انعكاسات وتداعيات مفتوحة على كل الاحتمالات، إن كان تقوية فكر الممانعة والتحرر وارداً إلا أن تداعيات أخرى خطيرة أمر واقع ومحتمل وخاصة بعد التطورات التي تشهدها لبيها وسوريا، وتصاحبت هذه الثورات مع حراك شباب فلسطين يوم 15 آذار الذي استحضر إمكانية اندلاع انتفاضة ثالثة على إسرائيل وعلى السلطةين، وأخيراً جاء التصعيد الأخير على غزة بداية أبريل ليجعل وجود سلطة حماس محل تساؤل أيضاً ونعتقد أن التصعيد على غزة كان له دور كبير في تفعيل وتسريع المصالحة.

إذن بالإضافة إلى الاعتبارات الوطنية العامة الدافعة للمصالحة حيث أنها المدخل لإعادة بناء المشروع الوطني سواء كان مشروع تحرر وطني أو مشروع بناء مؤسسات دولة، فإن المتغيرات الأخيرة أظهرت أن سلطة حماس في غزة والسلطة الوطنية في الضفة حتى في ظل الانقسام مهدتان بالوجود واستمرارهما يحتاج لشكل ما من المصالحة.

في خضم تعدد المبادرات وفي ظل المراوحة ما بين أمل أحياه شباب 15 آذار وإحباط ناتج عن مجريات الأمور على الأرض جاء خبر التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق مصالحة في القاهرة ليطرح كثيراً من التساؤلات حول هذا الاتفاق وما إذا كان بداية نهاية الانقسام أم هروبها من ضغوط تمارس على طرف في المصالحة؟ وهل نحن أمام اتفاق مصالحة أم صفقة تشكل المصالحة إحدى مكوناتها؟.

نعتقد أن اتفاق المصالحة الأخير مختلف عن كل المبادرات السابقة بل حتى عن الورقة المصرية، إنه صفقة شاملة تشكل المصالحة إحدى مكوناتها، وقد تكون المصالحة بالمفهوم التقليدي و التي تعني وجود قيادة وإستراتيجية وطنية وحكومة وسلطة واحدة تمارس صلاحياتها كاملة على الضفة وغزة، المكون الأضعف في صفقة المصالحة أو آخر منجزات الصفقة.

عوامل متعددة سرعت التوقيع على صفقة المصالحة أهمها :

- 1- إرادة القيادة المصرية الجديدة بتحقيق شيء ما يعطي مؤشراً بأن مصر استعادت دورها العربي ، مع وجود مصداقية حقيقة عند القيادة المصرية الجديدة في تحقيق المصالحة ومساعدة الشعب الفلسطيني.
- 2- خشية مصر أن ينتقل ملف المصالحة ليد دول غيرها وخاصة قطر.

- 3- رغبة مصر أن تنهي مشكلة معبر رفح لتجنب تداعيات إغلاقه على الوضع الداخلي وخصوصا في سيناء، وتوقع اتفاق مصالحة يمنح مصر مبررا لفتحه دون أن تُتهم بأنها تكرس الانقسام .
- 4- التصعيد الأخير على غزة وتصفية قيادات عسكرية حمساوية وانكشاف هشاشة أمن حماس وربما إحساسها أن دورها الوظيفي المحدد لها بدأ بالنفاد ، دفع الحركة للتفكير بتحصين سلطتها بمصالحة ما ، ونعتقد انه ضمن الاتصالات التي جرت أثناء التصعيد الأخير تم طرح موضوع التهدئة وقضية شاليط وبالتالي سيكون ملف التهدئة وشاليط ضمن مكونات صفقة المصالحة .
- 5- الرسالة التي بلغتها قيادة الإخوان المسلمين لحماس بشكل مباشر أو غير مباشر بضرورة التهدئة الآن وحماية نفسها بمصالحة ولو كانت شكلية لأن حركة الإخوان المسلمين مقبلة على استحقاقات لها علاقة بالسلطة سواء في مصر أو سوريا أو غيرها وهناك تفاهمات مع واشنطن حول الموضوع ، وبالتالي جماعة الإخوان المسلمين غير مستعدة لأية مغامرات في غزة.
- 6- سقوط الفيتو السوري بسبب الأحداث في سوريا ، هذه الأحداث أكدت أنه لا يمكن لحركة حماس أو غيرها المراهنة على أي حليف خارجي عربي أو إسلامي أو دولي إلا لحين من الوقت.
- 7- استحقاقات أيلول المتعلقة بطرح قضية الاعتراف بالدولة الفلسطينية على المنتظم الدولي أو مواجهة مبادرة أمريكية/إسرائيلية دفع حركة فتح لمزيد من الليونة لإنجاز صفقة المصالحة، وهذا الاستحقاق يحتاج لوحدة الموقف الفلسطيني .
- 8- ثبات الرئيس أبو مازن على مواقفه سواء من موضوع المصالحة أو في مواجهة الابتزاز الأمريكي والصهيوني دفع قيادات في حماس للالقىاع بعقلانية نهج الرئيس ومصادقته.
- 9- تأكل السلطات في غزة والضفة، فسلطة حماس تفقد شرعيتها وشعبيتها بسرعة داخل قطاع غزة وفي الخارج بشكل متدرج بسبب توقفها عن المقاومة ونتيجة مواجهاتها المتكررة مع جماعات أصولية غير قابلة للاستئصال، والسلطة في الضفة تتآكل بسبب الاستيطان وما يجري في القدس وبسبب وطأة التنسيق الأمني على شعبيتها.

بالرغم من تعقد القضايا المتضمنة في الصفقة فقد أكدت حركتا فتح وحماس وبقية الفصائل بأنها في مستوى الحدث ومدركة لخطورة التطورات التي تشهدها المنطقة وبالتالي قررت تفكير هذه القضايا والاشتغال على ملف المصالحة بشكل متدرج بما يسمح بتحريك ملفات وحل إشكالات كمدخل للمصالحة الإستراتيجية ، وعليه تتوقع أن تبدأ الصفقة بفتح المعبر وإنهاء قضية الجندي الإسرائيلي شاليط وتبني التهدئة وتعمير غزة وعودة قيادات فتحاوية وحماوية – قيادات دمشق- إلى غزة ، ومن المحتمل أيضا وجود ما هو خفي في اتفاق المصالحة حيث نعتقد بوجود قضايا سرية ولن يُعلن عنها حاليا ، ومع ذلك نرحب بكل مصالحة حتى إن كانت جزئية ومتدرجة، المهم تجنب الانزلاق نحو مصالحة لتقاسم مقام غزة أو مصالحة

إدارة الانقسام ، فالشعب يريد أن تتوح الصفة بمصالحة يشارك فيها الكل الوطني لاستنهاض الحالة الوطنية لتكون قادرة على استكمال تحرير الصفة والقدس وليس للهروب من معركة تحريرهما.

## خاتمة

الثورات التي تشهدها غالبية الدول العربية ليست حدثاً عادياً يمكن تصنيفه وقراءته في إطار الهبات الاحتجاجية الشعبية التي تعرفها كل الشعوب، عموميتها وشموليتها لكل قطاعات الشعب يجعل منها ظاهرة فريدة حتى على المستوى العالمي. ما يجري كان خارج إطار المُفكَر به من علماء السياسة والاجتماع ومن مجلل التنظيرات السياسية والدستورية التي تراكمت خلال عقود، ما يجري في العالم العربي منذ يناير 2011 وبغض النظر عن مآلها سيعيد رسم الخريطة السياسية للواقع العربي سياسياً واجتماعياً وربما جغرافياً.

إن كانت الحالة الثورية العربية أحياناً أملاً ورفعت من سقف توقعات عشاق الحرية والديمقراطية إلا أنها في نفس الوقت تثير تخوفات على الثورة ومن الثورة، تخوفات على الثورة من يرومون سرقتها بركوب موجتها وتوجيه مسارها لخدمة سياسات ومصالح تتعارض مع تطلعات غالبية الجماهير التي خرجت في الثورة، وتخوفات من انزلاق للثورة في بعض البلدان تؤدي لحالة من الحرب الأهلية أو الإقليمية، الأمر الذي يتطلب من علماء السياسة والاجتماع الانكباب على دراسة ظاهرة الثورة بعمق وخصوصاً أنه لم تكتمل كل فصول الثورة ولم تظهر بعد كل أبعادها وتداعياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وقد يشهد العالم العربي عقداً من الزمن على الأقل لحالة من عدم الاستقرار حتى تظهر مفاعيل الثورات التي بدأها الشباب في تونس.

إن كان حكمنا الأولي على الثوري إيجاب ومبارك لها إلا أن النوايا والمتمنيات لوحدها لا تكفي، فمن نافل القول بأن كل فعل أو تحول سياسي يُقيم من خلال نتائجه النهائية وليس من خلال شعارات القائمين على هذا الفعل. وبالنسبة للقضية الفلسطينية فإن كل ثورات العالم العربي ومهما كانت منجزاتها لن تغنى الفلسطينيين عن ثورتهم الخاصة بهم، ثورة ضد الانقسام وثورة ضد الاحتلال، ما لم يثور الفلسطينيون أوضاعهم فلن تنفعهم كل الثورات العربية، والعرب والمسلمون لن يكونوا أكثر فلسطينية من الفلسطينيين.

## سيرة ذاتية للمؤلف

أ-د/إبراهيم خليل العبد أبراش

- من مواليد قطاع غزة بفلسطين
- دكتوراه في القانون العام- العلوم السياسية -من جامعة محمد الخامس بالرباط 1985.
- ممارسة التدريس الجامعي منذ 1978 حتى 2000 في الجامعات المغربية .
- أستاذ في جامعة الأزهر بغزة منذ أكتوبر 2000 .
- رئيس قسم الاجتماع و العلوم السياسية بكلية الآداب بجامعة الأزهر.
- عميد كلية الآداب بجامعة الأزهر بغزة.
- الإشراف على عشرات رسائل الماجستير والدكتوراه .
- مؤسس ومشارك في العديد من مراكز البحث والمؤتمرات والندوات العلمية.
- وزير الثقافة المستقيل في الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر

## الكتب المنشورة في دور نشر عربية وفلسطينية وموزعة في المكتبات العربية.

- 1- البعد القومي للقضية الفلسطينية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987.
- 2- المؤسسات والواقع الاجتماعي : نظرة تاريخية عالمية ، مؤسسة الطباعة والتوزيع للشمال ، الرباط ، 1994.
- 3- البحث الاجتماعي : قضاياه ، مناهجه ، إجراءاته ، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش ، جامعة القاضي عياض ، 1994.
- 4- تاريخ المؤسسات والواقع الاجتماعي ، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع ، الرباط، 1998.
- 5- علم الاجتماع السياسي ، منشورات دار الشروق ، عمان ، 1998.
- 6- الحركة القومية في مئة عام ( عمل جماعي ) ، منشورات دار الشروق ، عمان ، 1998
- 7- المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية ، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط ، 1999.
- 8- تاريخ الفكر السياسي ، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع ، الرباط ، 1999.
- 9- العرب والنظام الدولي الجديد ( عمل جماعي ) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000.
- 10-الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق ، منشورات الزمن ، الرباط ، 2001.
- 11-الجهاد : شرعية المبدأ والتباس الممارسة ، منشورات ألوان مغربية

- ، مكناس ، المملكة المغربية ، 2003.
- 12- فلسطين في عالم متغير : فلسطين تاريخ مغاير ، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي رام الله ، 2003.
- 13- القضية الفلسطينية والشرعية الدولية (دراسة نقدية) ، المركز القومي للدراسات والتوثيق ، غزة ، 2004.
- 14- المجتمع الفلسطيني (من منظور علم الاجتماع السياسي) (مكتبة ومطبعة دار المنار ، غزة ، 2004).
- 15- النظرية السياسية بين التجريد والممارسة ، مكتبة ومطبعة دار المنارة ، 2004 ، الطبعة الثانية.
- 16- علم الاجتماع السياسي ، طبعة ثانية ، مطبعة دار المنارة ، غزة ، 2005.
- 17- المجتمع الفلسطيني : التطور التاريخي والبناء الاجتماعي ، دار المنارة ، 2006.
- 18- المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية ، دار الشروق ، عمان ، 2009 .
- 19- علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي ، منشورات يو للكتب ، لندن ، 2011.

### **قائمة بالبحوث المنشورة في مجلات علمية وجامعية متخصصة**

- 1- الفلسطينيون والوحدة العربية : منذ قيام الحركة القومية العربية حتى نكبة 1948 - ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 64 ، السنة 1984، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- 2- الفلسطينيون والوحدة العربية:منذ نكبة 1948 حتى اليوم ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 65 ، السنة 1984، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- 3- بين اليهودية والصهيونية ، مجلة الوحدة ، عدد 15 ، ديسمبر 1985 ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط .
- 4- الثورة الفلسطينية بين استقلالية القرار ومسألة التداخل القومي ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 158/159 ، سنة 1986، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ، قبرص .
- 5- الحركة القومية العربية واستقلالية العمل الفلسطيني ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 164/165 ، سنة 1986، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ، قبرص .
- 6- بين اليهودية والصهيونية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، صيف 1988 .
- 7- القطرية الفلسطينية : لماذا وإلى أين ؟ مجلة الوحدة ، عدد 49 ، أكتوبر 1988 ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط .
- 8- مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، مجلة الوحدة ، عدد 53 ، فبراير 1989 ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط .

- 9- الدولة الفلسطينية بين قومية القضية وخصوصية المرحلة ، مجلة الوحدة ، عدد 59/58، يوليولو/أغسطس 1989 ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط .
- 10-نظرات في القضية العربية (قراءة نقدية تحليلية)مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، خريف 1989.
- 11-حقوق الإنسان ومفهوم حقوق الشعب الفلسطيني ، مجلة الوحدة ، عدد 63/64، ديسمبر/يناير 1989، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط .
- 12-العنف السياسي بين الإرهاب والعنف المشروع ، مجلة الوحدة ، عدد 67، أبريل 1990، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط .
- 13-حرب الخليج وتأثيراتها المستقبلية في القومية والمصير العربي ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 219/220، سنة 1991، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ، قبرص .
- 14-البعد القومي المغدور للقضية الفلسطينية ، مجلة الوحدة ، عدد 106، يونيو 1994، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط .
- 15-حدود استحضار المقدس في الأمور الدينية : ملاحظات منهاجية ، مجلة المستقبل العربي عدد 180، السنة 1994، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- 16-حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 185 ، السنة 1994 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- 17-حقوق الشعب الفلسطيني من الشريعة التاريخية إلى الشريعة التفاوضية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 42، ربيع 2000، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت.
- 18-المشروع القومي العربي ، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات ، غزة، العدد 4 كانون أول 200.
- 19-الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق ، مجلة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، العدد 15 ، السنة 2000 ، جامعة القاضي عياض ، مراكش.
- 20-لماذا لم يتم تفعيل قرارات الشريعة الدولية حول القضية الفلسطينية؟ : الشريعة الدولية ورهانات القوة ، المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد ، العدد 33/34 السنة 2000 ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط .
- 21-مفهوم الدولة في المواثيق الفلسطينية ، مجلة رؤية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، غزة، عدد 5 ، كانون ثاني 2001.
- 22-المجتمع المدني الفلسطيني : من الثورة على الدولة ، مجلة رؤية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، العدد 6 ، شباط 2001.
- 23-فتح الانطلاقة بين الأمس والاليوم ، مجلة رؤية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، نيسان 2001.
- 24-قرارات الشريعة الدولية حول القضية الفلسطينية:بين التآمر الخارجي والتقصير الداخلي ، مجلة رؤية ، الهيئة العامة للاستعلامات،

- العدد 12، أيلول 2001.
- 25-البعد الديني للقضية الفلسطينية ، مجلة رؤية ، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 13، تشرين أول 2001.
- 26-الإرهاب : إشكاليته في تعريفه لا في محاربته، مجلة رؤية ، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 17، آذار 2002.
- 27-الوضع الراهن للصراع في الشرق الأوسط، تغير في طبيعة الصراع أم في أدواته؟، مجلة رؤية ، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 19، حزيران 2002.
- 28-المجتمع المدني : محاولة في التأصيل ونموذج للتطبيق ، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، الرباط ، العدد 54/44 ، السنة 2002 .
- 29-بعد عامين الانتفاضة إلى أين؟ مجلة رؤية ، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 21، أيلول 2002.
- 30-مقاربة قانونية لجرائم إسرائيل ضد الإنسانية، مجلة رؤية ، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 22، آب 2003.
- 31-مسألة الهوية في مشروع الدستور الفلسطيني ، مجلة رؤية ، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 25، تشرين ثاني 2003.
- 32-بين السياسة والدين:الأصولية والعلمانية ، مجلة رؤية ، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 23، أيلول 2003.
- 33-جامعتنا في مفترق طرق، مجلة رؤية ، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 26، كانون أول 2003.
- 34-النظام السياسي الفلسطيني ولد مازوما وما يزال، مجلة السياسة الدولية ، عدد 54 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 2003.
- 35-الاستشراف كأحد أركان النظرية الاجتماعية /السياسية، بحث قدم ضمن أعمال المؤتمر العلمي التاسع لكلية الآداب بجامعة فيلادلفيا ، عمان،الأردن 2004.
- 36-مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 57 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، يوليو 2004.
- 37-النظام الدولي الراهن والتباين مفهوم الشرعية الدولية ، مجلة البصائر ، جامعة البتراء ، عمان ، يونيو 2005.
- 38-المقاومة والإرهاب: جدل حول التوصيف والهدف ، بحث قدم في المؤتمر العلمي الدولي العاشر لكلية الآداب بجامعة فيلادلفيا المنعقد في إبريل 2005.
- 39-جدل العسكري والسياسي في التجربة السياسية الفلسطينية ، بحث قدم للمؤتمر العلمي الدولي(ذاكرة وطن ومسيرة شعب ) في جامعة الأقصى، نوفمبر 2005 .
- 40-العولمة تجدد تساؤلات عصر النهضة، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 .
- 41-ثقافة الخوف في مناطق السلطة الفلسطينية ، بحث قدم في المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر لكلية الآداب بجامعة فيلادلفيا المنعقد في إبريل 2006.

- 42 - التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني :العلاقة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس .المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد الثاني عشر،خريف 2006 ،
- 43-الفكر العربي ومسألة الهوية في ظل العولمة ،بحث قدم لمؤتمر الفكر العربي في ظل العولمة والذي نظمها الجامعة العربية الأمريكية ،في نوفمبر 2006.
- 44-الانتخابات الفلسطينية والانزلاق نحو الديمقراطية (ديمقراطية خارج السياق). مجلة سياسات ،مجلة فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة رام الله ،شتاء 2007.
- 45-المقاومة الفلسطينية بين الواقع وما تنقله الفضائيات العربية،بحث قدم في مؤتمر ثقافة الصورة الذي نظمته جامعة فيلادلفيا بعمان في ابريل . 2007 .
- 46-النظام السياسي الفلسطيني ،مجلة سياسات ،مجلة فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة رام الله،2009 .
- 47- جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطرها على المشروع الوطني،مجلة الدراسات الفلسطينية،مجلد 20،عدد 78،ربيع 2009
- 48 - العالم العربي بين ديمقراطية متغيرة وحكامة منشودة ،مجلة سياسات ،مجلة فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة ،العدد 14/13 . 2010 ،

**ومن أبرز المقالات في صحف عربية وأجنبية ومواقع الكترونية.**

البريد الإلكتروني:[ibrahemibrach1@gmail.com](mailto:ibrahemibrach1@gmail.com)  
[ibrahem-ibrach@hotmail.com:](mailto:ibrahem-ibrach@hotmail.com)

الموقع الخاص: [www.palnation.org](http://www.palnation.org)  
 تلفاكس: 0097282863107